العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: فردريك معتوق
عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: مها الكيّال
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ شارع سامي الصلح ـ بناية كالوت ـ الطابق الأول
تلفون: ٠١/٣٨٧٨٨٩ ـ فاكس: ٠١/٣٨٧٨٨٢
E. mail:Baudar2000 @ hotmail.com.

جميع الحقوق محفوظة

قواعد النشر في المجلة

ترحّب مجلة «العلوم الاجتماعية» بإسهامات الباحثين والكُتّاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة. وتحيطهم علماً أن شروط النشر في المجلة هي:

١ ـ أن يكون الموضوع داخل حقل العلوم الاجتماعية أو متمفصل عليها.

٢ ـ أن لا يزيد حجم المادة عن٢٠ صفحة من المجلة كحد أقصى، أي بين ٦ و٧ آلاف كلمة.

٣ ـ أن يكون مطبوعاً على الحاسوب.

٤ ـ معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي ودرجة التوثيق والإشار إلى المصادر كما هو متبع أكادمياً.

٥ ـ يشترط أن لا تكون المادة المرسلة للنشر قد نُشِرَتْ أو أُرسِلَتْ للنشر في مجلة أخرى.

٦ ـ أن تحوز المادة المرسَلَة موافقة هيئة التحرير عليها.

٧ ـ يجوز لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات على المادة المرسَلَة.

٨ ـ تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير.

٩ ـ تُنشر المواد دون ألقاب أصحابها ودراجاتهم العلمية إذا كانوا من أساتذة الجامعة اللبنانية.

فهرس المحتويات

تجربة إنمائيّة كوريّة رائدة: Saemaul Undong Movement	فردريك معتوق	٥
الجامعة اللبنانية: حكامة التوازنات السياسية	علي الموسوي	١٧
العنف ضد المرأة المتزوجة، بين الواقع والتشريعات المدنية والدينية في بيروت الكبرى	طانيوس جرجس	١٢٣
إشكاليات التغيير في مجتمعات التلقي والاستهلاك، وبناء منظومة القيم الحديثة	حنان غازي	١٧٩

تجربة إنمائيّة كوريّة رائدة:
Saemaul Undong Movement

فردريك معتوق(*)

تعني كلمة Sae باللغة الكوريّة «المتجدِّد» وتعني كلمة Maul القرية. وعلى أساس فكرة تنمية الريف الكوري الفقير أطلقت الحكومة الكوريَّة مشروعاً عُرِفَ بمشروع القرية المتجدِّدة، تلازم مع حركة إجتماعيّة ـ إقتصاديّة أدّت إلى تحويل القرى الزراعية من معقل تاريخي للفقر إلى بيئة للحياة الكريمة على قاعدة حديثة.

وهذه الحركة الإستنهاضيَّة التي شارك فيها المسؤولون والشعب على حدّ سواء، في تناغم لافت، استمدَّت من الثقافة الكوريّة ثوابتها، فنجحت في حلّ مشكلة لا تزال مستعصية على عدد كبير من بلدان القارة الآسيويّة وسواها من قارات العالم، وأطلقت حركة التحديث الحقيقية في البلاد.

ونظراً لعدم إطلاع الباحثين في لبنان على هذه التجربة رأينا من الضرورة بمكان ترجمة كرّاس[1] حصلنا عليه خلال زيارة قمنا بها إلى جمهورية كوريا الجنوبية في شباط ٢٠١٣ يعرِّف بهذه التجربة، نظراً لدلالتها وفائدتها العلميّة. ذلك أنّ التجارب الجديرة بالدراسة لا تأتي بالضرورة دائماً من الغرب، بل بإمكانها أيضاً أن تأتي من الشرق.

. . . وأن تكون مشرقة جدّاً.

(*) عميد معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية.

(١) Saemaul Undong in Korea, Korea Saemaul Undong Central Trainaing Institute, third edition, 2011.

سايمول اوندونغ في كوريا

تقع شبه جزيرة كوريا في نهاية القارة الآسيويّة. ولكن هل تعرفون أنّ لكوريا تاريخ زاهر يعود إلى خمسة آلاف سنة إلى الوراء؟

حصل استعمار البلاد في نهاية القرن التاسع عشر.

ثمّ قُسِّمَتْ أرضُها نتيجة للحرب الباردة.

ثمّ عَرَفت الفقر، لكنّها اليوم أحد البلدان العشرين الأكثر تقدّماً في العالم على المستوى الاقتصادي.

وقد أظهرت هذه المسيرة اللافتة، من الفقر إلى الغِنى، مقدرة ذاتيّة هائلة.

ونودُّ أن نبيِّن لكم الآن الأساس الفعلي الذي قام عليه كل ذلك، ألا وهو مشروع سايمول أوندونغ.

سايمول أوندونغ الكوري

على رغم الإحتلالات المختلفة، قامت كوريا بإنشاء تجربة ثقافية فريدة من نوعها. مع الإشارة إلى أنّ ما حصل يعود إلى الاحتلال الياباني الطويل في نهاية القرن التاسع عشر كما لما يُعرف بحرب كوريا.

عام ١٩٦٠ كانت كوريا من أفقر البلدان في العالم، إذ كانت حصّة الفرد فيها من الناتج المحلّي الإجمالي فقط ٧٩ دولاراً أميركيّاً في السنة. حيث إنّ واقع القرى الزراعيّة في الأرياف كان مفجعاً. وقد تمثّل في حينه الهَمّ الأكبر لدى الحكومة في مساعدة الشعب في الخروج من الفقر، فجاء مشروع سايمول أوندونغ مبنيّاً على هذه الخلفيّة.

ولادة سايمول أوندونغ

كانت البلاد قد حقّقت بعض الإنجازات الإقتصاديّة مطلع السبعينيّات، في أعقاب خطّتين خمسيتين كانتا قد أُطلقتا عام ١٩٦٢. إلاّ إنّ القرى الزراعية كانت لا تزال متأخّرة جداً.

اعتبر الرئيس بارك (Park) أنّ التنمية الوطنيّة لن تتحقّق دون تحسين أوضاع القرى الزراعيّة. فبينما كان يزور في صيف ١٩٦٢، منطقة منكوبة بسبب فيضان، أُعجِبَ بالطرق العريضة التي شقّها الأهالي وبالأسقف الجديدة وأسوار المنازل التي بنوها. حيث أدرك أنّ الدعم الذي تقدّمه الحكومة غير مجدٍ إن لم يدرك الأهالي بأنفسهم ضرورة تحسين أوضاعهم والتصميم على تغييرها.

عندها اقتنع الرئيس بارك بأنّ تشجيع روح المثابرة والاعتماد على الذات والتعاون في ما بين الأهالي، كفيل بتنمية القرى الزراعية ذاتيّاً. وقد أُطْلِقَ مشروع سايمول أوندونغ مبنيّاً على هذه الفكرة بهدف تغيير البيئة المعيشيّة السائدة حتّذاك في أرياف البلاد.

استراتيجيّة خاصة بسايمول أوندونغ

عندما تقدَّمت الحكومة بهذا المشروع عام ١٩٧٠ كانت تعاني من ضغوطات مالية، غير إنّه بدا واضحاً أنّ هناك سلسلة من الأمور قابلة للتحسين، من خلال تعاون الأهالي، على رغم تواضع مساعدات الحكومة. ولذلك قدَّمت الحكومة ٣٣٥ كيساً من الإسمنت، بالتساوي، لكل قرية من قرى البلاد والتي كان يبلغ عددها ٣٣,٢٦٧ قرية.

قامت الحكومة باقتراح عشرة مشاريع على القرى الزراعية، كتوسيع الطريق المؤدّية إلى القرية وصبّ سطوح المنازل وتنظيم أسوارها وحفر آبار عامة وبناء جدران دعم للأنهر الصغيرة وعبّارات فوقها، أي مشاريع باستطاعة الأهالي أن يحقّقوها بأنفسهم. وكانت كل قرية تختار تنفيذ المشروع الذي يلائمها على ضوء قبول جماعي يُتَّخَذ خلال جمعية عموميّة تضمّ جميع الأهالي.

قام الأهالي في القرى بتأمين البحص والرمل بأنفسهم ثمّ نفّذوا معاً المشروع المعتَمَد. وفي ١٩٧٢، أي بعد سنة، أُجريَت عملية تقييم للمشروع. وبنتيجة ذلك تبيَّن أنّ التجربة قد نجحت في ١٦,٦٠٠ قرية، أي في نصف القرى الزراعية تقريباً من مجمل قرى البلاد، الأمر الذي فاجأ إيجاباً الحكومة.

صنّفت الحكومة هذه القرى في خانة جديدة هي خانة «القرية المتميّزة» فقدّمت لأهلها ٥٠٠ كيس من الإسمنت إضافيّاً مع طنّ من الحديد. حيث قرّرت الحكومة مساعدة القرى التي ساعدت نفسها. كما عُمِلَ على استبدال أسطح القش التقليديّة وأسوار المنازل المشيّدة بالطين، بأسطح قرميديّة حديثة وأسوار إسمنتيّة. كما عُبّدت طرقات البلدات وبُنيت الجسور فوق الأنهر.

هكذا تطوّرت القرى بسرعة فائقة. فمع تحقُّق الإنجازات يوماً بعد يوم، أضحى الأهالي أكثر ثقة بأنفسهم، معتبرين أنّ باستطاعتهم تحقيق التحسين من حولهم بالكدّ والمثابرة. كما أنّ أهالي القرى المجاورة لهذه القرى المتميّزة، المستكينين قبل ذاك، بدوا بعد ذاك أكثر تشجّعاً لخوض التجربة. ففي حصيلة تقييم جديد أُجْرِيَ سنة ١٩٧٣ تبيَّن أنّ ٦٠٠٠ قرية إضافية كانت قد شاركت طوعاً، على نفقتها الخاصة، في تجربة التجديد، دون أي دعم حكومي.

على هذه القاعدة قامت الحكومة سنة ١٩٧٤ بتصنيف القرى الزراعية بحسب ثلاث فئات ترتبط كل فئة منها بمستوى التنمية في القرية: فوزّعت القرى على فئة «القرية التقليدية» أو على فئة «القرية التي تساعد نفسها» أو على فئة «القرية التي تثق بنفسها». ثمّ قامت الحكومة بالتعامل مع القرى ودعمها طبقاً لمبدأ «الدعم بالأولويّة للقرى المتميّزة». وبكلمة بإمكاننا اختصار هذه الاستراتيجيّة على النحو الآتي:

في المقام الأول بُني دعم الحكومة على حثّ القرى على تنمية روح المثابرة والتعاون والمشاركة لدى الأهالي. في المقام الثاني تُرِك ديموقراطياً للأهالي حريّة اختيار مشروع ملموس يفيدهم، شارك الأهالي في تحقيقه وتنفيذه بملء إرادتهم. في المقام الثالث واظبت الحكومة على اعتماد مبدأ «الأولويّة لدعم القرى المتميّزة»، بغية حثّ الأهالي على معاونة بعضهم البعض وبثّ روح التنافس في ما بينهم.

ما هو سايمول أوندونغ؟

لم تنطلق هذه الحركة من خطّة حكوميّة شاملة ولا من نظريّة أكاديميّة في البداية. بل استوحت إعادة تأهيل روحيّة تساعد الناس على النهوض بأنفسهم، لا بالاعتماد على الكلمات أو النظريات، بل بالعمل والممارسة.

حيث إنّه عندما يختبر الناس مباشرة النتيجة عبر الممارسة، ستتولّد عندهم ثقة بالنفس وروحيَّة إيجابيَّة تُعرَف تحت إسم «نعم، بإمكاني القيام بذلك». لذلك كانت حركة إصلاح فكريّة متزامنة مع حركة عمل وممارسة. من هنا بإمكاننا أن نعتبر أنّ سايمول أوندونغ هي «حركة للوجود السويّ» في صيغتها الكوريّة. بكلمات أخرى سايمول أوندونغ نضال من أجل حياة أفضل، ليس فقط للفرد بل لمصلحة المجتمع برمّته. فالخيرات ليست مفهوماً مادياً فحسب، بل هي أيضاً مفهوم ذهني. حيث إنّ الخيرات لا تفيد الناس أنفسهم فقط، بل تؤمّن أيضاً لذرّيتهم حياة أفضل. ومن هنا فهي مشروع لبناء أساس لغدٍ أفضل.

المبادئ الأساسيّة لسايمول أوندونغ

تقوم المبادئ الأساسيّة لهذه الحركة على المثابرة والعصاميّة والمشاركة كمرتكزات للتطوّر.

فالمثابرة تعني متابعة الأهداف بإصرار.

العصاميّة تعني تحسين الثروة الخاصة بالاعتماد على الذات.

أمّا المشاركة فتعني اختبار الفاعليّة من خلال العمل مع الآخرين.

نظام الإتفاق والدعم في سايمول أوندونغ

شكّلت الحكومة مجلساً مركزيّاً لسايمول أوندونغ مهمّته إدارة الإتفاقيّات ورعاية التكامل بين الخطط القصيرة والطويلة الأمد، والخطط السنويّة، مع تقييم دقيق لمحصّلة ما كانت تنجزه القرى الزراعية عبر البلاد. ثم قامت الحكومة

بإنشاء مجالس المقاطعات والمدن والقرى وأسّست لجنة للتنمية في كل قرية يترأسها قائد حركة سايمول في القرية أو وجيه البلدة.

سعت لجنة التنمية هذه، بالتنسيق مع قائد المجموعة في القرية وقائد سايمول وقائدة النساء في القرية وقائد الراشدين الشباب، لتنظيم نشاطات مختلفة للأهالي إلى جانب دعمها للمشروع وتحقيقها الفاعل للسياسات الإداريّة المحليّة. مع الإشارة إلى أنّ معظم القرارات كانت تُتّخذ خلال الجمعيّات العموميّة.

كان يتمّ اختيار المشاريع الجديدة على قاعدة ما يحتاج إليه الأهالي ضمن المصلحة العامة، بحيث تكون المشاريع المختارة مناسبة للمنطقة وظروفها، بالارتباط مع الطاقات المتوفّرة محلّياً. كما كان يتمّ اختيار المشاريع طويلة الأمد على قاعدة الوقع الأوسع بالمقارنة مع الاستثمار الإنساني والجسماني المطلوب لتحقيقها ومقدرة العمل الفعلية لدى الأهالي وإمكانيّاتهم والمدى الزمني المطلوب لتنفيذها.

طُلِبَ من الأهالي تأمين العمل والمواد الممكن تقديمها محليّاً، في مقابل الدعم الخارجي الذي كانت تتعهّد الحكومة بتقديمه، في المسائل التي كان يصعب على الأهالي تأمينها. وكان الموظّفون الرسميّون يقومون بزيارات ميدانية لإدارة المشروع ومتابعة تنفيذه. كما أنّ تقييم ما تحقّق من إنجاز المشروع، على مدى السنة بكاملها، كان يحصل دوريّاً خلال جمعيّة عموميّة تضمّ كل أهالي القرية.

ونشير هنا إلى أنّ تقييم وضعيّة المشروع كان يشكّل جزءاً هاماً من سايمول أوندونغ، حيث إنّ التقرير التمهيدي للمشروع، ثمّ التقرير أثناء تنفيذ المشروع ثم التقرير بعد الإنتهاء من المشروع، كانت تؤخذ كلّها بعين الاعتبار لإطلاق مشاريع تنمويّة جديدة. فكانت بعد ذاك نتائج ما بعد التقييم تُدرَج في تصميم المشروع اللاحق، حيث كانت التقارير المتعلّقة بما بعد تنفيذ المشروع تُستَخدَم لقياس مقدرة القرى المختلفة وإنجازاتها.

الجمعية العموميّة للأهالي وقائد سايمول

كانت تُعقد جمعيّة عموميّة في كل قرية تضمّ جميع الأهالي. خلال هذا الاجتماع كان الحضور يناقش ويقرّ خطط المشروع، على قاعدة إرادة الأهالي الطوعيّة في المشاركة. وبغية قيادة هذه الحركة، كانت الجمعيّة العموميّة تختار القائدين الذكر والأنثى لسايمول من بين العناصر المسؤولة والمخلصة في القرية. علماً أنّ العنصر القيادي في سايمول كان يقوم بمهام قيادة الأهالي دون أيّ أجر وبشكل تطوّعي.

أسّست الحكومة مركز تدريب سايمول سنة ١٩٧٢، ساهرةً على تثقيف وتكوين قادة سايمول. وكان التدريب على القيادة يشدّد على روح التضحية وإعطاء المثال الصالح. كان التدريب يحصل في مخيّم جماعي، حيث كان المتدرّبون يتعلّمون أسس العمل الجماعي والمشاركة. ثمّ عاد قادة السايمول الذين خضعوا لتدريب سايمول إلى قراهم حيث لعبوا أدواراً أساسية في قيادة الأهالي.

إلاّ إنّ التدريب على سايمول، الذي انطلق في البدء على مستوى القادة، سرعان ما طال جميع المسؤولين الرسميين والمرشدين الاجتماعيين ورجال الأعمال والإعلاميين. حتى أنّ السياسيين والقادة الذين تجاهلوا في البداية سايمول أوندونغ عادوا فأظهروا تأثّراً كبيراً بنظام التربية السايمولي، الأمر الذي ضاعف موارد التمويل الخاصة بالحركة وجعل بعد ذاك من سايمول أوندونغ مشروعاً وطنيّاً واسع النطاق.

تنمية سايمول أوندونغ

في بدايات هذه الحركة قدّمت الحكومة مواد أساسيّة، كالإسمنت، كما قدّمت المشورة الفنّية للأهالي بغية جعل الأهالي يحقّقون بأنفسهم تحسين المقوّمات الأساسيّة لبيئتهم المعيشيّة.

بعد ذاك، وعلى ضوء الخبرات المتراكمة، بدأت الحكومة تدعم مشروعاً

معيشيّاً أكثر تطوّراً. كما أنّها أضافت تسهيلات رسميّة كانت تحتاج إليها المجموعات الأهليّة. وبذلك، تطوّر المشروع برمّته، خطوة بخطوة، نحو إصلاح وتحسين بُنى المنزل والمجتمع في مجمل مناحي الحياة الريفيّة.

أما الخطوة التالية فقد تمحورت حول توفير بنية تحتيّة أساسيّة للقرى الزراعيّة بغية زيادة مداخيل الأهالي بتسهيل تصريف منتوجاتهم. لذلك تركّزت على بناء الطرقات المؤدية إلى القرى بهدف مضاعفة العمل الإنتاجي فيها. وبدأ الأهالي بتوسيع وتعبيد الطرقات الضيّقة القديمة التي كانت مصمَّمة للعربات بحيث تتسع لعبور الجرّارات والآلات الزراعية الحديثة.

كما ركّزت هذه الخطوة أيضاً على توسيع مروحة العمل الإنتاجي بإعادة تأهيل المساحات الزراعية وصيانة مجاري الينابيع وبناء بُرك لتخزين المياه وتطوير استخدامات المياه الزراعيّة. كما حثّت على تفعيل الاستثمارات من خلال مشاريع تعاونيّة يشترك فيها الأهالي مع أهالي القرى المجاورة بغية تحقيق مشاريع على نطاق أوسع كبناء الطرقات وصيانة الأنهر.

وقد ساعد إنشاء مجمّعات زراعيّة لإنتاج سلع مربحة، كالفطر والتبغ، في رفع المدخول العام للقرى. كما أنّ ترويج بيوت البلاستيك قد سمح للمزارعين بإنتاج الخضار الطازجة خلال فصل الشتاء. وساهم العمل الجماعي في تخفيض كلفة الإنتاج الزراعي وتجنّب هدر المال بالاعتماد فقط على العمل الفرديّ، كما كان يحصل سابقاً. ساهمت أيضاً تربية الأبقار والخنازير والدجاج في تأمين موارد إضافية. كما تحوّلت قرى صيّادي الأسماك السابقة إلى أساليب جديدة تعتمد تربية الأسماك في أحواضٍ بدل صيدها فقط.

وطوال هذه الفترة تزامن التدريب على مهارات العمل الزراعي مع التدريب على المهارات الروحيّة؛ الأمر الذي أدّى إلى تحسينات تدريجيّة في العمل الزراعي. إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بإنشاء مصانع في المناطق الريفيّة لزيادة المداخيل غير الزراعية لدى الأهالي. ونتيجة لذلك أضحى المدخول الأسري

للمزارعين أرفع من مدخول العمّال في المدن اعتباراً من سنة ١٩٧٤ وعلى مدى أربع سنوات متتالية.

في الخطوة التالية دعمت الحكومة مشاريع عديدة ضمن مزيد من المشاركة ومن روحيّة الاتكال على الذات. وبهدف توفير تمويل رسمي، أنشأت الحكومة صندوق سايمول في كل قرية، ولجنة للعمل التعاوني تسوّق منتوجات القرية خلال مهرجان عام. وبفضل مداخيل هذه النشاطات قدَّمت الحكومة للقرى الزراعية لاحقاً خدمات عامة كالمكتبات العامة وصالونات الحلاقة وحضانات لأطفال الأمهات العاملات ومطاحن للأرز وآلات زراعية وحتى مساعدة المحتاجين من الأهالي.

وكما تبيَّن لنا فأنّ الحياة الريفيّة قد تبدَّلت بعد ذاك في القرى الريفيّة حيث أضحت الحياة أفضل يوماً بعد يوم. ففي نتيجة ذلك مكَّنت المداخيل المضاعفة المزارعين من شراء منتوجات مصنَّعة كأجهزة التلفزيون والراديو، الأمر الذي فعَّل عملية التصنيع في المدن كما في الأرياف. وبعد أزمة ارتفاع أسعار النفط على نحو خاص، عام ١٩٧٣، انتقلت حركة سايمول من الأرياف إلى قلب المدن. حيث تعاون العمّال والإدارات بانسجام، على قاعدة روحيّة المشاركة التضامنيّة، بغية تخطّي الأزمة الإقتصاديّة من خلال التوفير في استخدام الطاقة وتحسين الإنتاج النوعي.

وعليه، فأنّ حركة سايمول أوندونغ التي انطلقت من المناطق الريفيّة سرعان ما عمَّت البلاد برمّتها. كما أنّ الوعي الجماعي المبني على الانسجام والمشاركة أضحى القاعدة الأساسية للتغلّب على الصعوبات على المستوى الوطني العام. فعلى سبيل المثال نذكر حركة الاتفاقات التضامنية بين العمّال والإدارات إبّان مراحل الأزمات المالية العالميّة، كما نذكر حركة جمع الذهب لمحاربة أزمة تدهور سعر صرف العملة الوطنيّة أثناء التخبُّط المالي الذي غرق فيه صندوق النقد الدولي (IMF). وعلى المنوال نفسه نُظِّمَتْ حملات وطنيّة عامة كحملة

جمع الفِكّة، ونشاطات خدماتية اجتماعية عديدة أخرى هدفت لمساعدة غير الميسورين في المجتمع الكوري.

أمّا حالياً فقد تحوّلت حركة سايمول أوندونغ إلى حركة وطنيّة تنشط تحت رايات ثلاث: راية حركة كوريا الخضراء، وهي حركة تعمل على تقدّم الحياة البيئيّة في البلاد، وحركة كوريا الجميلة، وهي حركة تعمل على تحسين صورة البلاد، وحركة كوريا السَعيدة، وهي حركة تعمل على جعل المجتمع برمّته ينعم بمزيد من السعادة، وحركة كوريا المتعولمة وهي حركة تعمل على نشر تجربة سايمول أوندونغ عبر العالم.

عناصر نجاح سايمول أوندونغ

بإمكاننا أن نلخّص مكامن نجاح حركة سايمول أوندونغ في خمسة عناصر.

أولاً، بادرت الحكومة إلى دعم الأهالي في الوقت المناسب، حيث قامت بقيادة مشاركتهم التطوّعيّة.

ثانياً، لم تتدخّل الحكومة، بل اكتفت بتحديد الخط العام للمهارات المطلوب تطويرها، الأمر الذي دفع الأهالي إلى المشاركة التطوّعيّة في المشاريع واختيار قادتهم بأنفسهم وإقرار المشاريع التي يرغبون في تحقيقها بكل حرّيّة.

ثالثاً، تمّ اختيار قادة مميَّزين، وقد رعت الحكومة هؤلاء القادة وسهرت على تدريبهم تدريباً يتوافق مع مبادئ سايمول. وقام القادة من الرجال والنساء على حدّ سواء بأداء مهمّتهم دون أي أجر، مطوّرين أدوارهم القياديّة من خلال التدريب المكثّف الذي خضعوا له في معهد سايمول للتدريب.

رابعاً، اختارت الحكومة أساليب فاعلة للدعم من خلال تفعيل التنافس المبني على روحيّة الاعتماد على الذات، بالمواءمة مع مبدأ «الدعم بالأولويّة للقرى المتميِّزة». حيث قامت الحكومة بتوزيع القرى الزراعيّة على ثلاث فئات:

القرية التقليديّة، القرية التي تساعد نفسها، القرية التي تثق بنفسها. الأمر الذي جعل الأهالي يعملون أكثر فأكثر للحصول على مساعدات أكبر.

سنة ١٩٦٠ كانت تبلغ حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي في كوريا ٧٩ دولاراً أميركيّاً فقط. بيد إنّه، بفضل الثقة بالنفس والشجاعة الجيّاشة وروح المنافسة تمكّنّا من تخطّي الصعاب كافة والتقدّم بسرعة نحو التحديث والديموقراطيّة. ونودّ اليوم في أن نشاطر تجاربنا الثمينة مع بلدان أخرى عبر العالم ترغب في التعرّف على سايمول أوندونغ التي شكّلت رافعة للتنمية في كوريا، مع المحافظة على ثقافة وتقاليد كل بلد من البلدان بطبيعة الحال.

ونتمنّى أن تشكّل سايمول أوندونغ شعاعاً من الأمل بالنسبة إلى جميع شعوب العالم التي تسعى لبناء مجتمعات أكثر ازدهاراً.

...معة اللبنانية: حكامة التوازنات السياسية

علي الموسوي(*)

اولاً: مقدمة:

يهدف هذا التقرير الى تفحص وضع الحكامة في الجامعة اللبنانية؛ جامعة فيها الكثير من المفارقات والتمايزات الواضحة والفاضحة: كليات ناجحة وكليات متعثرة، اجراءات شفافة واجراءات ملتبسة، اساتذة من بين الاكفأ واساتذة من بين الافشل، موظفون جديون وموظفون مستهترون، طلاب مميزون وطلاب لا مبالون؛ جامعة تضم احدث المجمعات الجامعية وأردأ المباني السكنية غير الملائمة لأي نوع من التعليم...

ظهر مفهوم الحكامة[1] في البداية لمواجهة ظواهر الفساد والاستبداد التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بسبب غياب الشفافية وعدم وجود آلية لمحاسبة رؤساء هذه المؤسسات؛ وبسبب عدم إشراك العاملين في هذه المؤسسات أو الجمهور المتلقي لخدماتها في مناقشة قرارات هؤلاء المسؤولين، مع أن هذا الجمهور هو الفئة المستهدفة مباشرة بهذه القرارات؛ بتعبير آخر يُقصد بالحكامة وضع معايير وآليات ناظمة لأداء كل الأطراف من خلال تطبيق الشفافية وسياسة الإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الأداء.

(*) علي الموسوي، استاذ في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، حائز على دكتوراه في العلوم الاجتماعية، اختصاص تنمية اجتماعية ـ اقتصادية من جامعة العلوم والتقنيات ـ ليل، فرنسا، ١٩٨٥. باحث في قضايا التنمية المحلية. البريد الالكتروني aamouss@hotmail.com

(١) يُعرّب مصطلح GOUVERNANCE (بالفرنسية)/ GOVERNANCE (بالانكليزية) بـ: حكامة، حاكمية، حوكمة وهو واحد من التعابير العلمية التي لم تحظ بتوافق على المصطلح باللغة العربية.

من الاقتصاد انتقل استخدام مفهوم الحكامة الى المجالات الأخرى، ومنها التعليم.

١. منهجية التقرير:

تشكل الجامعة اللبنانية حالة خاصة ومميزة بين الجامعات العاملة في لبنان لجهة آلية اشتغالها، حيث يتداخل في تسييرها الاكاديمي (مجال معرفي خاص) والسياسي (مجال عام). وهو ما يطرح منذ البداية اشكالية الاستقلالية في صنع القرار وادارة الجامعة.

فالعلاقة الجدلية القائمة بين عمومية المرفق، وخصوصية المجال، هي مفتاح فهم كيفية ادارة الجامعة اللبنانية وتسييرها وكيفية صنع القرار فيها.

ينطلق فهم هذه الحركة الجدلية من الفرضية الاساسية الآتية:

كلما كانت الجماعة العلمية (communauté scientifique)، المسؤولة عن ادارة المرفق العام، ذي المجال الخاص والمميز، متماسكة ومتشكلة على اسس ومعايير علمية، ومتوافقة مع المجال المعرفي الخاص الذي تديره، ونشاطها منتظم بالاستناد الى نصوص وممارسات تصون هذه الاستقلالية وتعززها، تعززت استقلالية الجامعة وخف تأثير التدخّل السلبي للسلطة السياسية على ادارة هذا المرفق العام.

في المقابل كلما كانت الجماعة العلمية غير متماسكة (مثلا تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاكاديمية)، قَوِي تدخل السلطة السياسية في ادارة شؤون الجامعة والحدّ من استقلاليتها.

تم استخدام ثلاثة مصادر لجمع المعلومات:

- وثائق تتناول الجامعة اللبنانية صادرة عنها او عن جهات اخرى.
- مقابلات شبه موجهة (Semi directif) استهدفت ثلاث فئات: الاساتذة

والموظفين والطلاب[1]. معظم المقابلات كانت فردية، نفذ الباحث شخصيا المقابلات مع العمداء والاساتذة والموظفين، ومقابلة جماعية واحدة مع الطلاب. اما المقابلات الفردية الاخرى مع الطلاب فقد تمت الاستعانة ببعض الطالبات[2].

- الملاحظة بالمشاركة: تمت الاستفادة منها بحكم الموقع التعليمي والمواقع التمثيلية المختلفة التي شغلها الباحث في هيئات الجامعة[3].

اما في تحليل المعلومات فتم استخدام:

- تحليل المضمون، كتقنية تحليل اساسية لمعطيات الوثائق والمقابلات والملاحظات.
- التحليل الكمي للمعطيات الرقمية (توزع الاساتذة والطلاب، الموازنة، عدد الابحاث الخ).

---

(١) سهّلت الموافقة الخطية لرئيس الجامعة د. زهير شكر (اثناء كتابة هذا التقرير)، اجراء المقابلات مع عمداء ومدراء واساتذة، وكذلك مع موظفين في الادارة المركزية، ولا يسعني الا ان اتقدم منهم جميعا بالشكر على تعاونهم. واتوجه بشكر خاص لعميد معهد العلوم الاجتماعية د. فريدريك معتوق لمساهمته الاكاديمية واللوجستية. كما اشكر د. صادر يونس على المقابلة التي خصني بها. (انظر في الملحق لائحة اسمية بالكليات والعمداء والمدراء والاساتذة والموظفين الذين تمت مقابلتهم)

(٢) اشكر طالبتي الدكتوراه زينب مروة وهتاف الاثاث، وطالبات الدبلوم زينب زعيتر، كريستين بتال وفاطمة الموسوي على المساعدة في انجاز المقابلات مع الطلاب.

(٣) شغل الباحث سابقا المواقع الآتية: عضو في الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية قبل الحرب، عضو في الهيئة التنفيذية لرابطة الاساتذة المتفرغين، وعضو في اول مجلس لادارة صندوق تعاضد افراد الهيئة التعليمية، ممثل اساتذة معهد العلوم الاجتماعية في مجلس الجامعة، عضو في لجان شكلها مجلس الجامعة، ممثل اساتذة الفرع الرابع في مجلس الوحدة، عضو في مجلس الفرع الرابع في العلوم الاجتماعية وعضو في لجنتين من لجان المعهد العالي للدكتوراة في الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية.

٢. لمحة تاريخية عن الجامعة:

يرجع تأسيس الجامعة اللبنانية إلى سنة ١٩٥١[١]. ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل اساسية في تاريخ الجامعة:

* مرحلة اولى منذ ١٩٥١ ـ ١٩٧٥:

وهي مرحلة «الانطلاقة والتكوّن» والعمل على ارساء التقاليد الاكاديمية والممارسة الديموقراطية[٢]. وفيها كان تأسيس ٨ كليات ومعاهد، واقرار مراسيم انشاء كليتين تطبيقيتين. وصدور القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون الجامعة واقرار قانون تفرغ اساتذتها، ودخولها ميدان الدراسات التطبيقية؛

* مرحلة ثانية من ١٩٧٦ ـ ١٩٩٠:

وهي تتوافق مع فترة الحرب في لبنان، التي ادت الى انعطافة كبيرة في مسار الجامعة اللبنانية، فأدخلتها في «ازمة وجود» بعد صدور قرار التفريع المناطقي لكلياتها عام ١٩٧٦، بما يتناسب مع الواقع الامني، الجغرافي والطائفي لتلك المناطق؛

لقد شكّلت القرارات والمراسيم التي شرّعت للتفريع المناطقي ضربة قاسية للجامعة عموما، ولمستواها الاكاديمي خصوصا[٣]. الا ان هذه المرحلة شهدت

---

(١) البعض يعيده الى العام ١٩٥٩، «لم تؤسس الجامعة (اللبنانية) فعلا الا عام ١٩٥٩م وكل ما كان قبل ذلك تمهيد، عبارة قالها الرئيس الاسبق للجامعة ادمون نعيم؛ واردة في(بشور، ١٩٩٧، ص٢٧)

(٢) اقرار قانون ٧٥/ ٦٧ الذي اعطى الجامعة صلاحية ادارة نفسها بنفسها، ووضع آلية عمل المجالس التمثيلية، واقرار مشاركة الطلاب في المجالس التمثيلية، واقر نظام التفرغ للاساتذة، ونظام منح التخصص في الخارج

(٣) لقد اعطى المرسوم ١١٦٧ الصادر بتاريخ ١٥ ـ ٤ ـ ١٩٧٨» رئيس الجامعة (بدل مجالس الكليات) الحق بترشيح افراد الهيئة التعليمية»... «و حق تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات» وغير ذلك من الامور الاساسية... وقد فتح هذا مجال السيطرة المطلقة امام رئيس الجامعة، وبالتالي وزير التربية، بمنح عقود التعاقد لأشخاص كان مشكوكا في اهليتهم للتدريس او للعمل في الجامعة» وارد في التعليم العالي في لبنان، (الامين (اشراف)، ١٩٩٧، ص٤٧).

بالمقابل افتتاح معظم الكليات العلمية التطبيقية[1] وصدور المرسوم ٩٠٠ عام ١٩٨٣ الخاص بـ «النظام العام لشهادة الدكتوراه اللبنانية».

«ان المراجعة التاريخية لم تترك شكا في الاذهان بأن الجامعة اللبنانية وقعت ضحية الحرب، فتمزقت، و تهشمت، وتهمّشت، بعد ان كانت تستجمع عناصر القوة وتتحفّز للانطلاق بثبات في السنوات القليلة السابقة للحرب» (بشور، ١٩٩٧، ص ٩٠).

*** مرحلة ثالثة من ١٩٩١ ـ ٢٠١٠: هي مرحلة استئناف الجامعة لمسيرتها الاعتيادية؛ «حيث تم فيها تحقيق منجزات عديدة[2]».**

هذه المرحلة «الجديدة» استمرت تحمل في بنيتها وادائها وزر ما خلفته الحرب على الوطن عموما، وعلى الجامعة الحكومية الوحيدة خصوصا. فقد استمرت البنية التنظيمية التي اوجدتها الحرب، كما هي، باستثناء توحيد بعض الكليات، وانشاء المعاهد العليا للدكتوراه.

٣. سمات الجامعة:

تتميّز الجامعة اللبنانية ببعض السمات، ومنها:

سمة اولى: انها الجامعة الحكومية الوحيدة للتعليم العالي في لبنان. وهي تؤمن التعليم العالي المجاني. «فبكلفة ثلاثة آلاف دولار اميركيا يتخرج طالب

---

(١) انشئت في فترة الحرب الكليات الآتية: الصحة العامة (١٩٨١)، العلوم الطبية (١٩٨٣)، ومركز المعلوماتية الادارية (١٩٨٦) كما بوشر العمل بكليتي الهندسة (١٩٨٠) والزراعة (١٩٨٦) اللتان سبق ان صدر مرسوم انشائهما عام ١٩٧٤.

(٢) افتتاح عدد من الاقسام والاختصاصات العلمية الجديدة في الكليات، وانشاء كلية جديدة، ومعهد تكنولوجي، ومعاهد عليا للدكتوراة؛ اعادة العمل بنظام منح التخصص في الخارج، وتوقيع العديد من الاتفاقيات مع الجامعات العربية والعالمية. انجاز المبنى الجامعي الموحد وانتقال عدد من الفروع الاولى والكليات الموحدة اليه، وتوحيد بعض الكليات التطبيقية في العام ١٩٩٦، اقرار نظام الـ LMD والبدء بتطبيقه.

الهندسة من الجامعة اللبنانية في حين ان الكلفة السنوية لطالب الهندسة في الجامعة الاميركية تفوق العشرين الف دولار اميركيا»[1].

سمة ثانية: هي الجامعة الأكثر انتشارا جغرافيا في لبنان لجهة عدد الكليات والمعاهد والفروع[2]؛ حيث تتوزع على ٧٣ كيانا اداريا (كلية أو فرع أو شعبة أو معهد) موجودة في عشرات العناوين الجغرافية، بالإضافة الى عنوان الادارة المركزية (انظر الجدول رقم ١ في الملحق).

سمة ثالثة: نظرا الى انها تؤمن التعليم العالي المجاني، وانها الاكثر انتشارا جغرافيا، فهي الجامعة الاكبر حجما في لبنان على الاصعدة الآتية:

ضمت الجامعة اللبنانية، في العام الجامعي ٢٠١٠، ١٣ كلية و٦ معاهد. كما ضمّت ٣٦٥٥ استاذا؛ و٢٥٠٥ موظفا، و٧٢٣٠٤ طالبا.

سمة رابعة: تتسم الجامعة بشمولية اختصاصاتها سواء في العلوم والتكنولوجيا،ام في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ام في الحقوق والعلوم السياسية والادارية. وتضم كليات نظرية وتطبيقية متنوعة وتشمل حوالي «١٥٣ برنامج اختصاص».

الى شمولية الاختصاصات تتفرد الجامعة اللبنانية (معهد العلوم الاجتماعية)، عن كافة الجامعات العاملة على الاراضي اللبنانية، بتدريس اختصاص علم السكان (Demographic) على مستوى الماستر والدكتوراه.

---

(١) من المقابلة رقم (٥)

(٢) يتراوح العدد بين خمسة فروع وخمس شعب كحد اقصى (العلوم ١١) وستة فروع ومركز (كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية)، ستة فروع في كليات (الصحة العامة وادارة الاعمال، ومعهد الفنون الجميلة) وخمسة فروع ومركز في كلية (الاداب والعلوم الانسانية)،و خمسة فروع (معهد العلوم الاجتماعية) وثلاثة فروع (كلية الهندسة)، وفرعين كحد ادنى في كليتي (التربية، والاعلام والتوثيق، والمعهد الجامعي للتكنولوجيا)،اضافة الى الكليات الموحدة المركزية (العلوم الطبية، طب الاسنان، الصيدلة، السياحة والفنادق والزراعة والمعاهد العليا للدكتوراه). واذا اضيف معهد العلوم التطبيقية، ذي الوضعية الخاصة، لارتفع العدد الى٧٩.

سمة خامسة: تشترط الجامعة اللبنانية للتعليم فيها حيازة شهادة الدكتوراه. وتضم الجامعة اكبر عدد من حملة الدكتوراه بين الجامعات العاملة في لبنان. اضف الى ذلك ان عددا مهما من اساتذتها يؤمن التدريس في الجامعات الخاصة، التي كانت ستواجه، من دونهم، صعوبات جمة سواء في انطلاق مسيرتها ام في استمرارها؛

سمة سادسة: توفير التعليم العالي المجاني، وتأمين ديمقراطية التعليم في لبنان عبر اتاحة الفرصة للشباب اللبناني من مختلف الفئات وخصوصا الفقيرة بالالتحاق بالتعليم العالي[١].

سمة سابعة: منذ تأسيسها شكلت الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية محط انظار الطلاب من الفئات المتوسطة، والفقيرة تحديدا، باعتبارها مسارا جديا ومجانيا للترقي الاجتماعي. فمباريات الدخول واختيار نخبة النخبة من طلاب هذه الفئات، وتوافر شروط التعليم الجيد، اعطى هذه الكليات موقعا مميزا ليس مقارنة مع كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية الاخرى وحسب، بل ايضا بالمقارنة مع الجامعات الخاصة المرموقة[٢].

سمة ثامنة: لقد انتزع الاساتذة بالنضال والممارسة حقهم في العمل النقابي[٣]، وهذا ما يميزهم عن الاساتذة في الجامعات الاخرى العاملة في لبنان؛ وقد اسسوا في العام ١٩٧٥ رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة

---

(١) فالجامعة اللبنانية «تؤمن التعليم العالي لاوسع فئات من المجتمع اللبناني، وتضم الشباب اللبناني من كل المناطق ومن جميع الطبقات الاجتماعية»؛ اي انها تؤمن التواصل مع النسيج الاجتماعي العام «(مقابلة رقم ١)»؛ ان التنوع الطائفي في بعض فروعها مصدر قوة لها «(مقابلة ١١)»؛

(٢) تقدم الى مباريات الدخول في بعض كليات الجامعة اللبنانية عشرون الف وخمسماية وخمسة وخمسون مرشحا وتم اختيار الاكفأ من بينهم في الاختصاصات المطلوبة، بينما يتوجه غير المقبولين من الراسبين الى اختصاصات اخرى في الجامعة اللبنانية او في الجامعات الخاصة.

(٣) يمنع القانون اللبناني على سائر موظفي الدولة التنظيم النقابي.

اللبنانية؛ كما لديهم صندوق تعاضد م ولمس مهدتهم تقديمات صحية واجتماعية[1].

سمة تاسعة: تتميز ايضا بتنوع اساتذتها، وموظفيها، وطلابها لجهة الانتماءات المناطقية والاجتماعية والدينية والطائفية.

٤. لغة التعليم، المهمة، الرؤيا:

أ. لغة التعليم:

«العربية لغة التدريس في الجامعة اللبنانية، ويمكن تدريس بعض المواد بلغة اجنبية عند الاقتضاء، وتحدّد هذه المواد بقرار من مجلس الجامعة»[2]. وبصورة عامة، تدرّس معظم الكليات باللغات العربية والفرنسية والانكليزية؛ ويخضع اختيار لغة التدريس فعليا لاعتبارات عديدة، منها طبيعة المقرر الدراسي: فالكليات العلمية والتطبيقية تدرس باللغة الاجنبية؛ اضافة الى اقسام اللغات والآداب الاجنبية؛ كذلك هناك فرع لتعليم الحقوق باللغة الفرنسية وكذلك دبلوم في الصحافة باللغة الفرنسية؛ ويهيمن التعليم باللغة العربية في بعض الكليات والفروع، خصوصا في كليات العلوم الانسانية، والاجتماعية، والسياسية، ما عدا استثناءات في بعض المواد في الفروع الثانية.

«ان مسألة لغة التعليم مسألة مهمة جدا يجب الا يُنظر اليها بمنظار سياسي أو فئوي، بل من منظار علمي بحت، ينطلق من مصلحة الطلاب والقدرة على الاستيعاب والخلق والابداع. وهذا يتطلب ضرورة معرفة الطالب للغة اجنبية فعلية، وعلى الجامعة ان توفّر كل شروط امتلاك الطلاب لهذه اللغة...» (بشور، ١٩٩٧، ص٣٣). ان تطبيق الحكامة في مسألة اللغة تكشف عن نقطتي

---

(١) يوفر الصندوق تقديمات صحية واجتماعية لـ ٢٥٩٩ استاذا (٢٥٣٤ بين الداخلين في الملاك والمتعاقدين المتفرغين و٤٢١ متقاعدا) ولاسرهم وذوي العهدة (من احصاءات صندوق تعاضد اساتذة الجامعة اللبنانية ٢٠١٠)

(٢) المادة ٤ من قانون ٧٥/ ٦٧

ضعف اساسيتين في ادراة هذا الملف حيث تشكل غطاء لتشعيب غير مبرر احيانا؛ كما تضر بنوعية التعليم في الكليات التي يقتصر التعليم فيها على اللغة العربية؛

ب. المهمة والرؤيا:

الجامعة اللبنانية هي «مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مراكز للابحاث العلمية والادبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الانسانية في نفوس المواطنين» (دليل الجامعة اللبنانية، دت)[1]. هذا النص الضبابي ادى الى خلاصة ان الجامعة «نشأت وتطورت من دون رؤية واضحة ومحدّدة لهويتها ومهمتها على مدى طويل او متوسط» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص١٩)؛ والمهام المنصوص عنها في المادة اعلاه «لا تعكس حقيقة ما تقوم به الجامعة او ما يجب ان تقوم به»... «كما انه لا توجد اهداف مكتوبة للجامعة؛ ولا توجد خطط» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص.ص٢٤ ـ ٢٥)؛ ان غياب الرؤيا والاهداف الواضحة والتخطيط هو بحد ذاته واقع مناقض لمبدأ الحكامة من اصله.

ثالثا، المباني والتجهيزات:

١. المباني:

أ. مواقعها، اعدادها وانواعها:

«توزعت الجامعة، منذ نشأتها، على مباني متفرقة؛ وهي في معظمها مباني سكنية او مكاتب او ثكنة او دير او غير ذلك، غير مصممة اصلا للتعليم الجامعي؛ تفتقد المساحات الخارجية، كما تفتقد ايضا التجهيزات الاساسية الضرورية لعملية التعليم؛ وقد تم تعديلها قليلا لتتلاءم مع الحاجات البسيطة

(١) (المادة الاولى من قانون ٧٥/٦٧)

الاولية. تتوزع هذه المباني على المحافظات الست[1]؛ لم تتبدل هذه الصورة الا لدى الكليات والمعاهد (١٣ كلية وفرع) التي انتقلت الى المجمع الجامعي في الحدث. وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفع عدد المباني التي تتوزع فيها فروع الجامعة وادارتها المركزية الى ثماني وسبعين مبنى عام ٢٠١٠ بدلا من «اربعة وسبعين مبنى عام ١٩٩٧» (طه، ١٩٩٧، ص.ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤)[2] وبلغ عدد المباني المستأجرة ٥٧ مبنى، اي ما نسبته ٧٣٪ من مباني الجامعة، بلغت كلفتها السنوية، في العام ٢٠١٠، مبلغ ١٥ مليار ل.ل، اي ما نسبته ٦٧،٥ ٪ من الموازنة الاجمالية للجامعة، وترتفع الى ٧٪ بعد اضافة كلفة صيانة هذه المباني. ادّى غياب المباني الجامعية الموحدة الى تشتت امكنة الكليات، وهو امر، عدا كلفته الباهظة، يشكل عائقا يحول دون تأمين حياة جامعية لائقة من جهة، ودون تطبيق نظام الـ LMD بشكل فعال من جهة اخرى.

ب. **حالة المباني والمرافق:**

ان «عددا ضئيلا من هذه المباني المستأجرة هو في حالة جيدة... في حين ان الغالبية العظمى هي بحاجة لاعمال صيانة مكثفة والى تأهيل جزئي» (طه، ١٩٩٧، ص. ٣٢٦). فـ «جميع الكليات والمعاهد اجابت بأن المساحة المقامة عليها فروع الكلية.. ومبانيها غير ملائمة وغير مناسبة وغير كافية»... وقد اوصى جميعها «بمبنى جديد يوفر مساحات كافية... ومختلف المرافق المطلوبة لها...» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص. ٣٣٠)؛ هذا الواقع ينطبق على معظم كليات ومعاهد الجامعة. و«جميع الكليات والمعاهد افادت بالنقص في

---

(١) يمكن القول قانونا المحافظات الثماني (محافظة بعلبك الهرمل ومحافظة عكار) فقد صدر قانون بانشائهما الا ان المراسيم التنظيمية لم تصدر بعد. وقد استحدثت في كليهما شعب لكلية العلوم وشعب لمعهد العلوم التطبيقية الذي يرأسه رئيس الجامعة اللبنانية وهو نتيجة تعاون مع فرنسا. (انظر الجدول رقم ١ للتعرف على المواقع الجغرافية لهذه الابنية)

(٢) على الرغم من اخلاء ١٢ مبنى وانتقالها الى مجمع الحدث الا ان انشاء كلية السياحة و١٢ فرعا وشعبة ومركزا ابقى نسبة المباني المستأجرة مرتفعة.

الاجهزة والتجهيزات، وبأن القليل منها مستخدم بصورة مناسبة، باستثناء كليتين ومعهد» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص. ٣٣١).

معظم الكليات يفتقد الى مطعم جامعي؛ قاعات العرض والمسارح عددها محدود جدا؛

تتعاقد الجامعة اللبنانية مع حوالى ٢٥ مستشفى في بيروت وضواحيها؛ ولدى الجامعة عيادات لطب الاسنان تابعة للكلية نفسها، ومركز للمعلوماتية القانونية؛ وتستفيد كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية من مزرعة حوش سنيد في البقاع، التابعة للجامعة الاميركية في بيروت، بناء على اتفاق بين الجامعتين.

تغير ايجابي طرأ على البنية التحتية للجامعة تجلى بافتتاح مجمع الحدث الجامعي (مدينة رفيق الحريري الجامعية) في العام ٢٠٠٤[١]. وهو المبنى الوحيد في الجامعة الذي يضم وحدات سكنية للطلاب وللاساتذة الزائرين ومسكن لرئيس الجامعة[٢]؛ ويضم مكتبة طبية مركزية، وقاعة مؤتمرات مركزية، اضافة الى قاعات الاحتفالات الخاصة بكل كلية، ومطعما جامعيا مركزيا، اضافة الى مطاعم صغيرة ومقاهي، ومنشآت رياضية متنوعة وفسحات كبيرة وخضراء[٣].

---

(١) تبلغ مساحة المجمع ٧٠٠ الف مترا مربعا؛ ويضم ٣ كليات موحدة (الطب، طب الاسنان والصيدلة)، و٦ من الفروع الاولى لكليات (العلوم والحقوق وادارة الاعمال والصحة ومعهد الفنون والفرع الثالث من كلية الهندسة)؛ وعمادات (العلوم، الهندسة، ادارة الاعمال، الطب وطب الاسنان والصيدلة وعمادة المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا).

(٢) يضم المبنى ٢٢٠٠ سرير؛ اما شروط السكن في المبنى الجامعي فترتبط بالمعايير الاتية: نوع الاختصاص، بعد مكان اقامة الطالب عن بيروت، درجة التفوق الى غيرها من المعايير؛ يتردد لدى بعض الطلاب ان تطبيق هذه المعايير يتعرض احيانا لتدخلات من جهات متنوعة، وبالتالي الى استنسابية، وعدم احترام كلي للمعايير. ان عدم التوازن بين العرض المحدود والطلب على السكن الجامعي يؤدي الى خلل في تطبيق المعايير. «الا ان المستحقين كلهم يحصلون على اول ١٨٠٠ مسكن، ويمكن للاستنسابية ان تلعب دورها في المساكن التي تزيد عن الـ ١٨٠٠ سريرا. (مقابلة رقم ١٨)

(٣) كان مخططا ان تكون كل ادارات الجامعة وهيئاتها في مبنى الحدث (مجلس الجامعة، رابطة الاساتذة، اتحاد الطلاب، صندوق التعاضد) ولكن ذلك لم يحصل حتى الان.

الصيانة والحراسة والنظافة تلزّم سنويا من قبل مجلس الانماء والاعمار الى شركة الخرافي. اما المسؤولية الادارية للمجمع فتتولاها الجامعة عبر مكتب «ادارة الشؤون الجامعية» التابع للادارة المركزية[١].

الى ايجابيات المجمع تسجل بعض المآخذ، ومنها:

- صعوبة المواصلات من الحرم الجامعي واليه، وعدم تأمين وسائل نقل مشترك منتظمة التوقيت، وعدم تنويع هذه الوسائل.
- الموقع الجغرافي للمجمع في الضاحية الجنوبية يؤدي، في ظل التجاذبات السياسية، الى هيمنة مناخ فئوي على المجمع.
- عدم استخدام فعال للتجهيزات المتوافرة في المجمع، فملاعب كرة القدم والتنس مقفلة، وهو ما يشير الى ضعف النشاطات الرياضية والاجتماعية. كذلك فان المناخ المسيطر ادى الى تعطيل استخدام المسابح!
- توظيف مفروض على المجمع من قبل بعض العائلات المحيطة به سكنيا، وهيمنة على بعض مرافقه.
- اعتراض من بعض الطلاب على التمييز في الحصول على السكن الطلابي[٢].

ان تجربة المبنى الجامعي في الحدث، عزّزت منطق المطالبة بمجمعات في كل المناطق، لما ينطوي عليه من ايجابيات، كما عزّزت في الوقتْ نفسه المخاوف من مجمعات تخضع لهيمنة هذه الفئة او تلك، هنا او هناك! بالنسبة للمجمعات الاخرى فقد صدرت بها مرسوم عام ٢٠٠٨[٣].

---

(١) من مقابلة مع امين السر العام للجامعة بتاريخ ٤ ـ ١٠ ـ ٢٠١٠

(٢) انظر جريدة الاخبار، «السكن الطلابي ليس للجميع»، بتاريخ ١٠ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠
www.al-akbar.com/ar/node/209881

(٣) مجمع الشمال تم تلزيمه لشركة تركية، ومجمع الفنار تم تلزيم دراسة توسيع المجمع؛ عدا ذلك تم التقدم بتصور باقامة ٦ مجمعات اخرى، اثنان في البقاع (واحد في بعلبك ـ الهرمل؛ والثاني في زحلة) واثنان في الجنوب (واحد في صيدا وآخر في بنت جبيل)،=

تشكل المباني الجامعية احدى نقاط الضعف الاساسية في الجامعة اللبنانية، بسبب تشتتها وعدم ملاءمتها وبسبب الهدر الذي ينتج عن ذلك. وحتى المبنى الجامعي لا تستخدم كل مرافقه استخداما امثل، لا بل ان بعض الاستخدام لا يخضع للمعايير الاكاديمية البحتة.

٢. التجهيزات:

هل التجهيزات متوافرة في الجامعة؟ وهل تتم الاستفادة المثلى مما هو متوافر؟

أ. المكتبات:[١]

*** التجهيز المادي:**

على المستوى الاداري المركزي هناك دائرة لشؤون المكتبات تابعة لامانة سر الجامعة. لا تتوافر في الجامعة مكتبة مركزية تقليدية، بل تم استحداث مكتبة افتراضية الكترونية (Virtual library). وتتوافر في كل فرع من فروع الجامعة اللبنانية مكتبة تتوجه الى الاختصاصات المتوافرة فيه؛ وتحتوي هذه المكتبات، وعددها «٤٥ مكتبة» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص٣٣٣) على ٧٠٠ الف كتاب ورقي (الجامعة اللبنانية،دت). وقد انجزت رقمنة ما يقارب الـ ٣٥٠ الف كتاب منذ العام ٢٠٠٧. الا «ان نسبة استعمال واستعارة تلك الكتب من قبل الطلاب، هي ضئيلة بشكل عام، وخصوصا في الكليات والمعاهد غير التطبيقية[٢]؛ وفي مجمع الحدث هناك مكتبة مركزية طبية حديث Cenrtal medical library.

= والخامس في عكار بالشمال. و السادس في جبيل. ورفعت دراسة من قبل مهندسين تقدر الكلفة الاجمالية ب٧٥٠ مليون دولار اميركيا.

(١) تم الحصول على المعلومات عن المكتبات من مقابلة اجريت مع رئيسة دائرة المكتبات في الادارة المركزية دينا سكر.

(٢) تم الوصول الى النتيجة نفسها في دراسة تدريبية «عن الشباب الجامعي والثقافة» (حالة البقاع)، انجزت باشراف الباحث وقدمت في مؤتمر حمل العنوان نفسه،عقد في معهد=

«لقد تم ربط مكتبات الجامعة اللبنانية ببعضها البعض وتم ربطها كلها بالادارة المركزية من خلال برنامج افق (Horizon)؛كما امنت الجامعة اشتراكا بقواعد معلومات اكاديمية (٢٦ قاعدة) عبر شركات عدة[١]. يبلغ عدد الدوريات التي تشملها هذه القواعد ٤٦٨٣٠ مجلة؛ كما تم الاشتراك بقواعد معلومات تضم ٣١٧ الف وثيقة، وبثلاث قواعد معلومات كتب الكترونية وتضم ٤٨٨٦٨ كتابا، وبثلاث خدمات مرجعية: للمكتبيين، وللمكتبات وبمحطات عمل للمكتبيين[٢]، اضافة الى آلاف التقارير والوثائق العلمية التي يمكن استرجاعها والاستفادة منها. ولتسهيل الاستفادة من المكتبة الالكترونية تم تجهيز مكتبات الجامعة بـ ٤٠٠ جهاز كومبيوتر، في حين بلغ عدد الاجهزة المخصصة للمكتبات عام ١٩٩٨، «٥٥ جهازا» (الجامعة اللبنانية، ص١٤٢). هذا تطور كمي الا انه غير كاف. اما التطور النوعي، عبر استخدام الانترنت من قبل الاساتذة والطلاب في مكتبات الجامعة، فما زال ضعيفا جدا في الكليات «غير التطبيقية»؛ بينما الوضع افضل في الكليات التطبيقية[٣].

* الموارد البشرية:

بلغ عدد الموظفين في مكتبات الجامعة ١٧٦ موظفا وحاجبا قبل عام ٢٠٠٧، من بينهم ٣٤ موظفا فنيا متخصصا بالمكتبات؛ «مع انطلاقة مكننة العمل المكتبي، عام ٢٠٠٧، تم التعاقد مع ٧٥ اختصاصيا، ٧٥ ٪ منهم من خريجي الجامعة اللبنانية، الذين تم تدريبهم على ادخال المعلومات على اسس

= العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، نيسان ٢٠١٠.

(١) شركة النظم العربية (A.A.S)،وشركةخدمات الانشاءات المتطورة (ACTS)، وشركة (LEVANT).

(٢) ويعمل حاليا على دراسة الاشتراك في ثلاث قواعد معلومات لثلاث كليات واحدة لكلية الهندسة والعلوم وواحدة لكلية طب الاسنان واخيرة لكلية الطب العام(انظر الملحق رقم ؟؟؟)

(٣) ففي احد الفروع الطرفية لجامعة، المسجل فيه ٨٠٠ طالب ويحضر اليه يوميا ٣٥٠ طالب، يتوافر جهاز كومبيوتر واحد في خدمة الطلاب في المكتبة.

عالمية. وينصب جهد العاملين حاليا على ادخال بيانات الكتب والدوريات المتوافرة في مكتبات الجامعة، حيث ان حوالي ٣٠ مكتبة من مكتبات الجامعة انجزت كامل بياناتها»[١]؛

من **ايجابيات** هذه النقلة النوعية انها:

- «وضعت الجامعة اللبنانية على مستوى الجامعات العريقة في لبنان حيث حلّت في المرتبة الثالثة بالنسبة للخدمات التي تقدمها.
- زادت من نسبة استفادة الاساتذة والطلاب من محتويات المكتبات في الجامعة، وسهّلت تواصلهم مع احدث الدوريات العالمية.
- ربطت الكليات مع بعضها البعض ببرنامج موحد.
- امّنت المساواة مبدئيا بين الملمين بالمعلوماتية في الوصول الى المواقع الالكترونية.

اما **الصعوبات** التي تواجه تطوير العمل في المكتبات فهي:

- النقص في الكادر الاداري الفني في بعض الكليات يؤدي باداراتها الى الاستعانة بالفنيين لتنفيذ أعمال ادارية، ملحة بالنسبة اليها (كمكننة بيانات الامتحانات مثلا)، مما يؤخر انجاز الاعمال المطلوبة منهم في المكتبات، ويصل الامر احيانا الى نقلهم كليا لسد النقص في المراكز الادارية.
- على الرغم من كفاءة بعض الفنيين الجدد، الا ان عمل المكتبات، كعمل متخصص، يتطلب اجراء دورات تدريب مستمر، ودورات تأهيل وتدريب كثيف للموظفين، وخصوصا للقدامى منهم، على التطورات التقنية، وكيفية افادة رواد المكتبة منها.
- التفاوت في مواكبة الاساتذة والطلاب للمستجدات النوعية، حسب

---

(١) ومنها: «الاعلام والتوثيق، الهندسة، الزراعة، الصحة، الطب، العلوم، إدارة الأعمال، العلوم الاجتماعية الفرع الثاني، التربية المعلوماتية القانونية...» من مقابلة مع رئيسة دائرة المكتبات

الكليات، حيث ترتفع نسبة الاستخدام في الكليات التطبيقية، وتنخفض في الكليات الاخرى، وذلك لاسباب متنوعة. ان واقع المكتبات الالكترونية في الكليات التطبيقية افضل بكثير من وضعها الكليات غير التطبيقية. ونظرا الى ان الاعداد الكبيرة منتسبة الى الكليات غير التطبيقية، يعني ذلك ان الهوة في هذا المجال ما زالت عميقة جدا.

* نقص الاعلام من قبل بعض الادارات لتوضيح اهمية النقلة النوعية في العمل المكتبي وكيفية الاستفادة منها؛ وعلى الاخص تأمين تدريب منهجي لطلاب السنة الاولى لتمكينهم من استخدام المكتبة ومصادر المعلومات.

* دوام المكتبات، خصوصا في المناطق الطرفية، يعيق استفادة الطلاب من خدماتها المباشرة الا اذا تم ذلك على حساب التغيب عن بعض المحاضرات.[1]

* نقص في التجهيزات، وخصوصا اجهزة الكومبيوتر المخصصة للطلاب والاساتذة، وعلى الاخص في الكليات غير التطبيقية،

* ضيق المساحات المخصصة في المكتبات للمعلوماتية.

* عدم مواكبة النصوص القانونية، للمستجدات والتطورات التكنولوجية؛ (النقص في توصيف المهن، نقص في صلاحيات ادارة المكتبات الخ).

* تضارب الصلاحيات بين امين/ة المكتبة وامين/ة السر في بعض الكليات، حيث يطلب ان يكون امين/ة المكتبة تحت سلطة امين/ة السر، وهو ما يؤدي احيانا الى تهميش دور امين/ة المكتبة في الكليات وعدم فهم الدور الاكاديمي للمكتبات.

* تملك كليات الجامعة اللبنانية ثروة خاصة بها، وغير متوافرة في مكان آخر، متكونة من ابحاث الطلاب على مختلف المستويات (جدارة، كفاءة،

---

(١) العمل في المكتبات يفترض ان يستمر من الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء. وهو ما يطرح مشكلة المناهج والبرامج من جهة والافتقاد الى المجمعات الجامعية من جهة اخرى...

دبلوم دراسات عليا او معمقة او متخصصة وكذلك اطروحات الدكتوراه)؛ هذه الثروة مهملة ويقتصر استخدامها على عدد محدود في الكليات المعنية. والمطلوب العمل على رقمنتها لما في ذلك من فائدة للبحث العلمي.

* نقص شديد في النفقات المخصصة للمكتبات؛ حيث شكل بند كتب ومجلات وصحف ما نسبته ٠,٧٦ ٪، من موازنة الجامعة لعام ٢٠١٠، وهي نسبة، على الرغم من زيادتها مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٠,١٥٪)، ما زالت بعيدة جدا عن المعايير العالمية.

* الظروف الوظيفية للفنيين المتعاقدين، ومنهم العاملون في المكتبات، لا يحفز على الجدية والانتاجية[١].

ب. المختبرات:

«ان السمة العامة للمختبرات هي انها تلبي حاجة تعليمية في فروع الجامعة اللبنانية وهي ليست مختبرات بحث ودراسة» (طه، ١٩٩٧، ص٣٤٥)؛

«فما تقدمه الجامعة لباحثيها ليس كافيا للقيام بمجمل ابحاثهم داخل مختبرات الجامعة اللبنانية، التي يعوزها الكثير من مستلزمات التجهيزات والادوات الضرورية لتفعيل البحث العلمي، والقيام بابحاث اصيلة ومتميزة ومن اجل تأطير طلبة الدكتوراه خصوصا في المواد العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة». (الهيئة المركزية للبحث العلمي، ٢٠٠٧، ص.ص. ٥ ـ ٦).

طرأ تطور مهم اثناء كتابة التقرير على صعيد المختبرات البحثية[٢]؛ لكن

---

(١) يعاني هؤلاء ككل المتعاقدين مع الجامعة من عدم تأمين رواتب دورية فاحيانا لا يتم دفع الاجر الا بعد مرور سنة واحيانا سنتين

(٢) «مختبرات «اللبنانية» تحضن الباحثين الإقليميين والأوروبيين: «انعقد مؤتمر عالمي في الجامعة اللبنانية لعمداء ومسؤولي المؤسسات العلمية في العلوم والتكنولوجيا الناطقة باللغة=

النقص في هذا المجال ما زال كبيرا وفي مختلف الكليات[1]. ومع ذلك هناك مؤشرات تساعد على فهم التمايز والمفارقة داخل الجامعة حيث يسجل:

* تفاوت مناطقي في التجهيزات (المختبرات والحواسيب الخ)، فالمختبرات في الفروع الاولى والثانية هي افضل منها في الفروع الطرفية الثلاثة.
* تفاوت حسب الاختصاصات؛ حيث ان عدد المختبرات والحواسيب واستخدامها في الكليات «التطبيقية» افضل من الكليات الاخرى.

ثالثاً: اتخاذ القرار وعمليات المشاركة فيه:

١. مستويات اتخاذ القرار:

ينص قانون تنظيم الجامعة اللبنانية ٧٥/ ٦٧ على ثلاث هيئات اساسية

= الفرنسية، . . . وأكّد المؤتمرون أهمية دور الجامعة الوطنية في إنتاج البحث العلمي الجيد، وخصوصاً بعد تأسيس مختبرات بحثية عالمية قادرة على مواكبة مستلزمات البحث العلمي الحديث، واعتماد سياسة بحثية وهيكلية متطورة ومترابطة مع جامعات أوروبية وإقليمية متعددة. واعتمد المؤتمر المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية معهداً إقليمياً لتنفيذ الأبحاث والأطروحات المشتركة بين لبنان وجامعات أوروبية وإقليمية. . . على أن تكون المختبرات المركزية للمعهد حاضنة للباحثين اللبنانيين، الإقليميين، والأوروبيين لتبادل الأفكار والأبحاث المتعددة والمتكاملة الاختصاصات. ودعا المؤتمرون إلى اعتماد مشاريع أبحاث طويلة الأمد وذات أهداف بنّاءة لتنفيذ الأبحاث التي تستلزم تداخل الاختصاصات وذات منفعة مباشرة لسوق العمل. . .» أوصىَ المؤتمر العالمي. . . بالتركيز على التعاون البحثي بين بلدان الشمال والجنوب، الجنوب والجنوب، وإشراك المؤسسات الاقتصادية والصناعية لتنمية حاجات المجتمع. ومن التوصيات إزالة الجدران من المختبرات البحثية وإنشاء الجسور للتواصل وتنظيم الشبكات المتعددة الاختصاصات، إضافةً إلى التشجيع على محاورة وإقناع القيمين السياسيين بضرورة اعتماد البحث العلمي ركيزةً أساسية ومشاركة في إنتاج المعرفة وتصديرها». (الاخبار، العدد ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠)

(١) «في المختبر، في فرنسا، كل شيء جاهز من الطاقم التقني المتخصص والموجود باستمرار وكذلك التجهيزات؛ المختبر جاهز ودائم؛ التجهيزات في لبنان في العلوم موزعة على الفروع، في كل فرع آلة؛ اعمل مع فريق بحثي في الجامعة اللبنانية الاميركية حيث قدموا لي حيوانات للتجربة، يربونها خصيصاً من مقابلة مع استاذ في العلوم (المقابلة رقم ٦).

لاتخاذ القرار الاكاديمي هي مجلس الجامعة،و مجلس الكلية او المعهد، ومجلس القسم؛ الا ان تفريع الجامعة، في مرحلة الحرب اللبنانية، ادى الى استحداث منصب مدير فرع؛ ومع صدور قانون المجالس التمثيلية رقم ٦٦/ ٢٠٠٩[١] تم تكريس هيئة رابعة لاتخاذ القرار هي مجلس الفرع.

وقد ادّى ذلك الى تعديل التسلسل الاكاديمي المنصوص عليه في قانون تنظيم الجامعة ٦٧/٧٥؛ حيث اضاف الى التسلسل المعروف عالميا (رئيس ـ مجلس جامعة، عميد مجلس كلية، رئيس قسم ـ مجلس فسم)،هيئة جديدة[٢]، هي (مدير الفرع ـ مجلس الفرع)، وحلّ «مجلس الوحدة» بدل «مجلس الكلية».

وضعت هذه التراتبية الجديدة حاجزا بين رؤساء الأقسام والعميد، بحيث اصبحت الشؤون الأكاديمية، بعد اقرارها على مستوى القسم، تُبحث في مجلس الفرع، الذي يضم رؤساء الاقسام والمدير، ومن ثم ترفع الى مجلس الوحدة، حيث لا وجود لرؤساء الاقسام، بل للمديرين ولممثلي الاساتذة، ومنه تُرفع الى مجلس الجامعة.

في هذا التعديل «يقف المدير حاجزا بين القسم والعميد، ليصبح رئيس القسم اضعف حلقة في النظام.[٣]

في هذا الوضع جرى تنصيب المدير، وهو ليس ذا صفة أكاديمية، رئيسا لرؤساء الأقسام، بدلا من العميد، الذي هو حكما برتبة أستاذ، والذي يعتبر رأس السلطة الأكاديمية في الكلية. وفي هذا الوضع يتخذ مجلس الوحدة القرارات الأكاديمية في الكلية برئاسة العميد، ودون رؤساء الأقسام، الذين حل

---

(١) شكل لفترة طويلة مطلبا اساسيا للهيئة التعليمية وكان يعتبر احد مداخل الاصلاح في الجامعة.

(٢) كان وجودها نتيجة لوضع استثنائي في فترة الحرب الاهلية عام ١٩٧٧.

(٣) «حاله في ذلك كحال رئيس القسم في سائر الجامعات العربية الحكومية، مع فارق أن السبب في تلك البلدان هو هرمية السلطة وتركزها في المواقع العليا، في حين أن السلطة في الجامعة اللبنانية موزعة بين مراكز قوى تابعة لقوى سياسية متنوعة».(الامين: عشرون عاما، د ت)

محلهم مدراء الفروع. خط السير الجديد هذا اضعف السلطة الأكاديمية في الكلية وهمشها (الامين وآخرون، ١٩٩٩).

كما تلحظ هيكلية الجامعة مجلسا استشاريا، وهيئة استشارية قانونية[١]؛ وهما هيئتان استشاريتان لا صفة تقريرية لهما.

يتسم البناء القانوني لهيئات اتخاذ القرار في الجامعة، بمستوياته التراتبية المختلفة، بالديموقراطية، حيث ادارة المستويات كافة تتم من قبل هيئة ورئيس؛ كما لُحظ في هذه الهيئات كلها تمثيل للاساتذة وللطلاب.

الا ان ديموقراطية التمثيل والمشاركة في القرار، اللذان يرتكز عليهما التكوين القانوني لهذه الهيئات، لا يؤديا آليا الى ممارسة الحكامة الرشيدة في هذه المجالس، بل اداء هذه المجالس يرتبط عمليا باواليات تكوينها، وبالصلاحيات المناطة بها.

٢. الصلاحيات والاستقلالية:

أ. بين خصوصية المجال وعمومية المرفق العام:

«للجامعة اللبنانية شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال العلمي والإداري والمالي ولوزير التربية والتعليم العالي حق الوصاية عليها وفاقا لاحكام القانون». (المادة ٣ من القانون ٧٥/ ٦٧).

ان كيفية تطبيق هذا النص القانوني تشكل مفتاحا لفهم الوضعية الخاصة للجامعة اللبنانية، وارتباط ذلك بمسألة الحكامة فيها.

لكل رئيس ومجلس من المجالس الاربعة صلاحيات معينة نصت عليها القوانين الناظمة للجامعة (راجع القانون ٧٥/ ٦٧ والقانون ٦٦/ ٢٠٠٩)؛

«يتولى ادارة الجامعة رئيس ومجلس»، والرئيس هو الذي يتولى اعلى سلطة

---

(١) يضم ممثلين عن الهيئات الاقتصادية وعن الهيئات المهنية والعلمية والاجتماعية برئاسة رئيس الجامعة (المادة ٥ والمادة ٦ من المرسوم الاشتراعي١٢٢ عام ١٩٧٧).

قرار في الجامعة؛ ويساعد الرئيس جهاز اداري تنفيذي مركزي. السلطة الادارية هي سلطة مركزية تراتبية ومفككة في آن.

مجلس الجامعة هو السلطة التقريرية العليا للجامعة ويتمتع بصلاحيات واسعة ومتشعبة[1].

و«يدير الوحدة الجامعية عميد ومجلس[2]»؛ و هي الهيئة الثانية في تراتبية سلطة القرار؛ وتتبع للعميد امانة سر الوحدة التي تدير الجهاز الاداري في الوحدة؛

---

(١) تقديم ترشيح خمسة اسماء لمنصب رئيس الجامعة/ وضع النظام الداخلي للجامعة/ ابداء الرأي في مشروع نظام الجامعة المالي/ الموافقة على الانظمة الداخلية للكليات والمعاهد/ ترشيح افراد الهيئة التعليمية وسائر افراد الملاك الفني/ الموافقة على مناهج الدراسة وبرامجها/ تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات والمعاهد للعمل في مختلف النشاطات الجامعية / قبول الاشتراك في المؤتمرات العلمية والثقافية وتعيين من يمثل الجامعة فيها/ دراسة مشروع الموازنة السنوية/ الاشراف على ادارة املاك الجامعة/ وضع انظمة المدينة الجامعية/ يقوم مجلس الجامعة بمهام مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي بالنسبة الى موظفي الجامعة الفنيين والاداريين؛ كما تنص المادة ٩ من قانون اعادة تنظيم الجامعة رقم ٦٧/٧٥ وتؤكدها المادة ٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٩ صادر عام ١٩٧٧. ويتألف مجلس الجامعة من رئيسها ومن ممثلين عن الوحدات الجامعية (العمداء) ومن عدد من الشخصيات المشهود لها بكفاءتها العلمية (شخصيتان) ومن ممثلين عن الهيئة التعليمية (لكل كلية ومعهد ممثل واحد) وعن الطلاب. . .(المادة ٤ من المرسوم الاشتراعي١٢٢ عام ١٩٧٧)

(٢) (المادة ٣ من قانون رقم ٦٦ تنظيم المجالس الاكاديمية في الجامعة اللبنانية). يتألف مجلس الوحدة من عميد الوحدة رئيسا ومن مديري فروع الوحدة ومن ممثلي الهيئة التعليمية في مجالس الفروع، ورئيس مركز الابحاث في حال وجوده، ومن ممثلين اثنين عن الطلاب في الوحدة ومن ممثل اساتذة الوحدة في مجلس الجامعة دون ان يكون له حق التصويت. (المادة ٥ من قانون رقم ٦٦). وفي حال عدم وجود فروع يتألف مجلس الوحدة من عميد الوحدة رئيسا ومن رؤساء الاقسام الاكاديمية، وفي حال عدم وجود اقسام، اربعة اعضاء ينتخبهم افراد الهيئة التعليمية من بينهم، ممثل منتخب عن الهيئة التعليمية، ورئيس مركز الابحاث في حال وجوده، ومن ممثلين اثنين عن الطلاب في الوحدة ومن ممثل اساتذة الوحدة في مجلس الجامعة دون ان يكون له حق التصويت. (المادة ٥ من قانون رقم ٦٦).

و«يدير الفرع مدير ومجلس»[١] وهي الهيئة الثالثة في التراتبية؛ وفيه ايضا جهاز اداري يتبع للمدير وتديره امانة السر في الفرع[٢]؛

«يدير القسم رئيس ومجلس قسم»[٣] وهو السلطة القاعدية في اتخاذ القرار؛

من صلاحيات رئيس الجامعة «ادارة شؤون الجامعة العامة. ولديه تفويض دائم من وزير التربية والتعليم العالي بممارسة الصلاحيات الادارية والمالية التي يتمتع بها الوزير وذلك في ما يتعلق بشؤون الجامعة العلمية والادارية والمالية، وضمن احكام هذا القانون. (راجع المادتين ١٢ و١٣ من القانون ٧٥/ ٦٧).

يتبين من مراجعة القوانين النافذة ان مجلس الجامعة هو السلطة التقريرية العليا في الجامعة[٤]. الا ان هذا المجلس معطل منذ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بسبب عدم تعيين العمداء الذين انتهت ولاياتهم، وهو ما يستتبع عدم انتخاب ممثلي الاساتذة الى مجلس الجامعة. والسؤال الاكثر الحاحا عند مقاربة الحكامة

---

(١) ويتألف مجلس الفرع من خمسة اعضاء على الاقل: المدير رئيسا، ممثل عن افراد الهيئة التعليمية، رؤساء الاقسام الاكاديمية في الفرع، في حال عدم وجود اقسام، يستكمل مجلس الفرع بانتخاب خمسة اعضاء على الاكثر من قبل افراد الهيئة التعليمية، ممثل عن الطلاب» (القانون ٦٦)

(٢) في التنظيم الاداري امانة السر تدير الجهاز الاداري ما عدا امانة المكتبة فهي تخضع مباشرة للمدير.

(٣) يتألف من ستة اعضاء منتخبين من جميع الرتب الاكاديمية الموجودة في القسم؛ ويتألف مجلس القسم من رئيس وثلاثة اعضاء منتخبين من جميع الرتب الاكاديمية المتوفرة في القسم». ويتولى رئيس ومجلس القسم شؤون القسم الاكاديمية والتعليمية..» (القانون ٦٦)

(٤) باستثناء بعض المسائل الاساسية التي يبتها مجلس الوزراء كالتعاقد مع الاساتذة، وتفرغ الاساتذة وغيرها؛ وهناك مهمات مشروطة بموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي (كنظام الجامعة الداخلي، وانظمة المدينة الجامعية، والتبرعات من لبنانيين)، وهناك مهمتان بموافقة مجلس الوزراء (التبرعات من غير اللبنانيين، الاشتراك في المؤتمرات وتعيين من يمثل الجامعة)؛

في الجامعة اللبنانية هو: من يعطل تشكيل مجلس الجامعة؟[1] ولماذا؟ وكيف تدار الامور من دونه؟

ب. السلطة السياسية ومجلس الجامعة:

ان تعطيل مجلس الجامعة منذ سنوات يؤشر على ممارسة غير ديموقراطية، واستخفافية من قبل السلطة السياسية، صاحبة سلطة التعيين، خصوصا ان الاساتذة مارسوا حقهم، الذي نص عليه قانون ٦٦ / ٢٠٠٩[2]. فإن كان تأخير تعيين العمداء لاشهر معدودة «مسألة فيها نظر»، الا ان استمراره لسنوات فهي «جريمة بحق الجامعة لا تغتفر».

ان استقلالية الجامعة عن الادارة العامة متأتية من انها تشكل مرفقا له طبيعة خاصة، وتتطلب ادارته ميزات خاصة (المجال العلمي الاكاديمي)، وهو لا يدخل مباشرة في وظائف السلطة السياسية. . .الا ان هذه الاستقلالية «لا تعني انفصالها عن السلطات العامة والقوى المتنوعة في المجتمع، بل يعني تمايزها وتميزها في ادارة الحقل الذي تعمل فيه وفي اداء المهمة الموكلة اليها» (اشتي، ١٩٩٨، ص. ٢١٨).

والسلطة السياسية بممارستها ابطلت هذا التمايز والتميز بتجاوزها لحد السلطة وبتجاوزها للقانون! تكمن ازمة حكامة الجامعة في آليات تعيين المسؤولين في المواقع الجامعية (الرئيس والعمداء) من قبل مجلس الوزراء، وهو ما ينعكس على مدى استقلالية هؤلاء في مواجهة السلطة السياسية، واستقلالية كل منهم في مواجهة الأعلى رتبة. فقد اظهرت التجربة، حتى الآن، انه «تتحكم

(١) يتكون مجلس الجامعة من رئيس الجامعة وعمداء الكليات والمعاهد وممثلي الاساتذة في هذه الكليات والمعاهد واربعة طلاب يتم انتدابهم من قبل اتحادهم وفقا لنظامه؛ و شخصيتين مشهود لهما بالكفاءة العلمية يعينهما مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الوصاية.

(٢) الاساتذة رشحوا زملاء لهم لمنصب مدير، ومنصب عميد، في كليات الجامعة ومعاهدها، ورفعت لائحة بالاسماء الى رئاسة الجامعة ووزير الوصاية اللذان يمارسان معا صلاحية مجلس الجامعة عند توقفه عن العمل لسبب او لآخر.

في تعيين رئيس الجامعة والعمداء والمدراء اعتبارات سياسية، و(طائفية) اولا واخيرا. . . ويتسم (التعيين) بأنه غير ديموقراطي وغير اكاديمي باستثناء تعيين رئيس القسم»، (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص. ٢٦) الذي يتم انتخابه من جماعة الزملاء. . .

ت. صلاحيات الرئيس:

الرئيس هو رأس المؤسسة لمدة ٥ سنوات غير قابلة للتجديد الا بعد مرور ولاية كاملة[١]. الا «ان ضخامة الجامعة، وضخامة حجم المهام الملقاة على رئيسها ومجلسها، ستؤديان، خصوصا في ظل الهيكل التنظيمي البيروقراطي المترهل، وفي ظل تعطيل مجلس الجامعة، الى خلل في تسيير هذا المرفق العام. . .» ان صلاحيات المسؤولين، اداريا وماليا واكاديميا وتنظيميا، هي اكبر من قدرات شخص كائنا من كان، اضف الى الاستحالة اللوجستية بمتابعة دورية وحثيثة لكل الكليات والفروع. . . ان الصلاحيات المتعلقة بكل مسؤول، وبكل مجلس، هي واسعة ومتشعبة، من جهة، ومتشابكة ومنقوصة، من جهة اخرى؛ وهي لا تمارس بشكل كامل وفعال». . . و«الرئيس تحديدا لديه صلاحيات واسعة، ومتشعبة، اكاديمية، وعلمية، وتنظيمية، وادارية، ومالية، لا يمارسها كاملة وبفعالية» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ ب، ص. ١٧٢)

و ما يزيد من العبء في ادارة الجامعة ومن اضعاف الحكامة فيها ان التنظيم الهيكلي للجامعة لا يلحظ منصب نائب رئيس للشؤون الاكاديمية، ولا منصب نائب رئيس للشؤون الادارية، ليخففا من وطأة المهام الملقاة على عاتق الرئيس.

ان موقع رئيس الجامعة، «منذ بداية الحرب اللبنانية، هو موقع مفتوح للتجاذبات السياسية، ولذلك اعتمد الرؤساء منذ ذلك الوقت منهجا توليفيا، او

---

(١) القانون ٦٦/ ٢٠٠٩

ادارة للتوازنات الدقيقة، التي تراعي الضغوطات من داخل الجامعة ومن خارجها»[1].

والسؤال الذي يُطرح: هل ادارة التوازنات السياسية هي مصدر قوة او ضعف لموقع رئاسة الجامعة اللبنانية؟ ان الوضع الحالي اي وجود عمداء بالتكليف، يقوي موقع الرئاسة داخل الجامعة، بينما يضعفه في العلاقة مع الجهات النافذة خارج الجامعة، خصوصا ازاء الجهة السياسية الحاضنة للتعيين، بالدرجة الاولى؛ وازاء الجهات السياسية الفاعلة في الحياة السياسية.

ث. صلاحية العمداء والمدراء:

يُمارس العمداء حاليا صلاحياتهم بالتكليف، وهو وضع يُضعف سلطتهم في اتخاذ القرار! ومع ذلك فان ممارسة صلاحيات العمداء ترتبط بشخصية العميد، وخلفيته السياسية والعلمية وبكفاءته الاكاديمية والادارية في آن من جهة، وبجماعة الزملاء في الكلية، من جهة اخرى، حيث تُؤثر عوامل عديدة في بناء العلاقة بينهما[2].

الا ان الوضع في الفروع، وعلى الرغم من اهمية العميد في التسلسل الاكاديمي، فانه يرتبط فعليا بمدى كفاءة المدير الاكاديمية، والادارية، والأخلاقية، وبمدى متابعته الجدية لامور الفرع وللعملية الاكاديمية فيه؛ وفي ضوء ذلك يبرز التمايز بين اداء الفروع الجامعية؛ مع ذلك يمكن القول ان المشكلة في العمق ليست مشكلة اشخاص، الا بحدود ضيقة جدا، المشكلة

---

(١) المقابلة (رقم ١)

(٢) فالتعاطي مع استاذ في الملاك غيره مع الاستاذ بالساعة بحكم الوضع الوظيفي، والتعاطي مع الاستاذ المحمي سياسيا غير التعاطي مع الاستاذ غير المحمي الخ... «اجتمعت بالاستاذ الذي يصغرني سنا، بعد ان تهرب لمرتين من اعطاء المحاضرات، لاضع بين يديه خبرتي في كيفية شرح الدرس، وفي كيفية اختيار مرجع المادة، فكان يقاطعني ولم يترك لي مجالا ابدا لكي اقدم له تجربتي، ولم تحل المشكلة» من المقابلة (رقم ٧) حوار بين مدير احدى الكليات مع استاذ بالملاك».

ترتبط بالـ «الجماعة العلمية»، التي تقوى بها الجامعة او تضعف.

ان تعطيل مجلس الجامعة، من قبل السلطة السياسية، حرم العمداء من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات، على الرغم من تشاور الرئاسة معهم في شؤون كلياتهم؛ الا انه تشاور يحصل في ظل اختلال ميزان القوى لصالح الرئيس الاصيل مقابل العمداء المكلفين؛

ان الادارة الجامعة عبر مجلسها، وعلى الرغم من المآخذ العديدة عليها، تبقى في ميزان الحكامة، اكثر ديموقراطية من الادارة الثنائية لها (الرئيس والوزير)[1].

ج. اتخاذ القرار في الشؤون المالية، التعيينات، التوظيف:

السلطة الادارية في الجامعة تشبه السلطات في الادارات العامة، وتتسم بالمركزية والتراتبية والروتين الاداري والتفكك والفساد في بعض المواقع. التوظيف في الجامعة هو من ضمن صلاحيات الرئيس، وهو يخضع بدوره لمنطق التوازن بين مصالح الاطراف المتنوعة الفاعلة من داخل الجامعة وخارجها.

اما النظام المالي في الجامعة فتحكمه قوانين المحاسبة العمومية وهو يخضع لهرمية محددة حيث تبدأ المعاملة من ادنى الهرم الاداري (الموظف المختص) الى امين السر، وبالتسلسل الاداري الى الرئيس ومجلس الجامعة، ومن ثم الى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي او الى وزارة المالية، ومن ثم الى مجلس الوزراء في بعض الامور المحددة.

---

(١) وهو (الوزير منيمنة) بالمناسبة استاذ في الجامعة اللبنانية، وشغل مواقع مهمة في رابطة الاساتذة، وشغل منصب مسؤول قطاع التعليم العالي في تيار المستقبل، ومن ثم قيادي في المستقبل. اما رئيس الجامعة (د شكر) فهو استاذ في الجامعة، وشغل منصب سفير، وكمنصب شيعي فله علاقة وثيقة بالتنظيمين الشيعيين حركة امل وحزب الله، وكانت له علاقات جيدة مع تيار المستقبل عند التعيين؛ وبكلام آخر فان وزارة التربية والتعليم العالي منذ ما بعد الحرب لم يتسلمها الا وزراء سنة، ورئاسة الجامعة اصبحت من حصة الشيعية في توزيع مناصب الدولة في الفئة الاولى.

السلطة الاساسية في الشؤون المالية يحددها النظام المالي للجامعة. وللرئيس صلاحية الوزير في هذا الشأن. تحتاج بعض المسائل المالية لموافقة من وزارة الوصاية (التربية والتعليم العالي)، ووزارة المالية، الممول الاساسي وشبه الوحيد للجامعة.

وبغياب مجلس الجامعة تتوزع السلطة بين الرئيس والوزير في قرارات معينة ومن صلاحيات الرئيس في قرارات اخرى؛

ح. «اهل» الجامعة والمجالس التمثيلية:

تتجلى ديموقراطية القانون ٦٦/ ٢٠٠٩ في انها حصرت اختيار السلطة السياسية بمن ترشحهم المجالس التمثيلية[١]، اي الاساتذة، الا ان ضعف «الجماعة العلمية» في معظم كليات الجامعة، وخصوصا في الكليات ذات الانتساب المفتوح، يساهم في تغليب المعايير السياسية والمناطقية والطائفية على المعايير الاكاديمية. الحلقة اصبحت شبه مفرغة، فالهيمنة على الفرع من قبل فريق سياسي، او تحالف اكثر من فريق سياسي، يساعد على استمالة الاساتذة من قبل الجهة المهيمنة على الفرع، هنا او هناك، وتنشأ بدل علاقة الزمالة بين «الجماعة العلمية»، علاقات تبعية ومحاباة للقوى الفاعلة لاسباب عديدة[٢]؛ تبدأ مسيرة الارتهان السياسي من معظم الاساتذة المتعاقدين بالساعة للجهة السياسية التي يطلبون دعمها، والتي اصبحت اكثر فعالية وتأثيرا في الجامعة من الاحتكام للمعايير الاكاديمية، خصوصا بعدما انتزع مجلس الوزراء صلاحية التعاقد مع الاساتذة من مجلس الجامعة!

اذا كان التجاذب السياسي الحاد في البلاد قد منع السلطة السياسية (مجلس الوزراء) من تعيين العمداء، اي من اعادة العمل بمجلس الجامعة، فأي موقف

---

(١) يرشح مجلس الفرع ٥ اسماء، يختار مجلس الوحدة من بينها ٣ اسماء ويرفعها الى الرئيس، ليختار واحدا من بينها.

(٢) الحصول على ساعات تدريس وزيادة النصاب، وتجديد العقد سنويا، ثم السعي للتفرغ، وبعدها السعي للدخول الى الملاك، الى الحماية عند التقصير او الاهمال.

اتخذت الهيئة التعليمية، وخصوصا رابطة الاساتذة المتفرغين، والهيئات الطلابية، وهم يفترض انهم اصحاب المصلحة الحقيقيين في الدفاع عن «الحكم الرشيد» في الجامعة؟

٣. عملية المشاركة: الاساتذة والطلاب

الى اي مدى يشارك الاساتذة والطلاب في حكامة الجامعة؟ وما هي طبيعة هذه المشاركة؟

أ. مشاركة الاساتذة في اتخاذ القرار

١) في المجالس التمثيلية:

يتمتع افراد الهيئة التعليمية[١] بفرص مختلفة للتمثيل والمشاركة في اتخاذ القرارات، على مستوى المجالس التمثيلية كافة، من القسم ومجلسه، الى مجلس الفرع، الى مجلس الوحدة، فمجلس الجامعة. وتتمثل الهيئة التعليمية في هذه المجالس بنسبة معينة[٢]، ويتم ذلك عبر الانتخابات. ولكل من هذه المجالس صلاحياته ودوره في تسيير شؤون الجامعة.

لقد قدمت المجالس ترشيحاتها على المستويات الثلاث، الا ان الاختلاف بين القوى السياسية المؤثرة في التعيينات من جهة، وارتدادات هذا الاختلاف وانعكاسه على القوى الفاعلة المؤثرة داخل الجامعة، ادى ويؤدي الى استمرار الوضع الراهن نتيجة تواطؤ (complicité) موضوعي بين هذه القوى الفاعلة والمؤثرة داخل الجامعة وخارجها.

ف «تعثر اصلاح الجامعة اللبنانية لم يكن ناجما فقط عن سياسات عليا، معلنة أو غير معلنة من الطبقة السياسية... بل كان (الاصلاح) يصطدم أيضا

---

(١) بموجب القانون (القانون ٦٧/٧٥ والمرسوم ١٩٩١/١٦٥٨ والقانون ٢٠٠٩/٦٦)

(٢) ممثلو الهيئة التعليمية الى مجلس الفرع، وممثل للاساتذة من كل فرع الى مجلس الوحدة وممثل واحد لاساتذة الكلية او المعهد لمجلس الجامعة

بقوى نافذة داخل الجامعة، وذلك قبل ان يصل الأمر الى مجلس الوزراء والنواب. هذه القوى تتمثل فيها الاتجاهات السياسية الغالبة في المجتمع السياسي اللبناني وتعكس مزاج الهيئة التعليمية من الاصلاح» (الامين، عشرون عاما، دت).

ان عدم تشكل مجلس الجامعة، منذ العام ٢٠٠٤، ادى الى حرمان الاساتذة من انتخاب ممثليهم، وبالتالي الى حرمانهم من المشاركة في اعلى هيئة تقريرية في الجامعة. الا ان ممارسة الاساتذة في مجلس الجامعة، بعد الحرب وتحديدا في الفترات التي سبقت تعطيل المجلس لم تكن ممارسة فعالة بل على العكس كان معظم ممثلي الاساتذة، وكذلك معظم العمداء منقسمين بين الفريقين السياسيين الاساسيين في البلاد وابتعدت ممارسة الاغلبية منهم عن البحث عن القواسم المشتركة التي تؤدي الى تطوير الجامعة، وحلّت بدل ذلك مفاوضات ثنائية، خصوصا بين العمداء والرئاسة، تهدف الى تحقيق بعض المطالب الخاصة بقضية ما في كلية ما. اضف الى ذلك ارهاق جدول الاعمال بأمور ادارية روتينية او طارئة مما يبعد مجلس الجامعة عن لعب دوره الاساسي كهيئة تخطيط لتطوير الجامعة وتحديدا تطوير العمل الاكاديمي فيها.

يُشارك الاساتذة ايضا عبر ممثليهم في مجالس الفروع والكليات الذي ينظمه قانون المجالس التمثيلية[1]. ويخضع انعقاد اجتماعات مجالس الوحدات، ومجالس الفروع، عموما لمدى التزام العمداء والمدراء بالقانون، وبميزان القوى الفعلي مع الجماعة العلمية. وعليه هناك انتظام في اجتماعات بعض الكليات والمعاهد، وعدم انتظام في البعض الاخر، على الرغم من النص القانوني على دورية الاجتماعات. وغالبا ما تكون الاجتماعات لمعالجة مواضيع طارئة او لتصريف اعمال روتينية، ونادرا ما تكون مجالا للتفكير المعمق في تطوير اوضاع الفرع او الكلية.

(١) جرى تعديل مدة ولاية هذه المجالس من سنة الى سنتين في القانون ٢٠٠٩/٦٦

مشكلة المجالس التمثيلية ان انتخاب الممثلين يتم غالبا على اساس الدوافع الطائفية و/ او الحزبية الضيقة، ولا يتم على اساس برامج تتضمن رؤية اصلاحية للمشكلات التي تواجهها الجامعة؛ ان ضعف الجماعة العلمية المتطلبة اكاديميا، واصطفاف الاساتذة على اسس غير اكاديمية، يفقد فعالية الاساتذة في المجالس التمثيلية، ويحولهم الى متابعة مصالح الجهة التي تمثلهم بشكل اساسي؛ وبذلك تُغيّب قضايا الجامعة المحورية وتغيب محاسبة الاساتذة المنتخبين، لا بل يتم التجديد لهم طالما يحظون بدعم الفئة الحزبية المرشحة لهم.

٢) مشاركة الاساتذة عبر اللجان:

يُشارك الاساتذة في اللجان التي تشكل للبحث في قضايا الجامعة الاكاديمية والادارية والمالية؛ الا ان المشاركة في هذه اللجان غالبا ما ترتبط بمدى رضى المسؤولين المعنيين عن التعيين كالرئيس والعمداء.

٣) مشاركة الاساتذة عبر «الرابطة»:

تُشارك الهيئة التعليمية في قضايا الجامعة عبر رابطة الاساتذة المتفرغين، وهي تنظيم نقابي ـ اكاديمي؛ يتميّز اساتذة الجامعة اللبنانية، عن زملائهم في الجامعات الخاصة في لبنان، بأن لديهم رابطة تدافع عن مصالحهم. يتم اختيار اعضاء الرابطة (مجلس مندوبين وهيئة تنفيذية) بالانتخاب. امنت الرابطة انتخابات دورية لهيئتيها دون انقطاع وهذا انجاز يسجل لها؛

لعبت الرابطة منذ تأسيسها، عام ١٩٧٥، دورا مهما في تطوير اوضاع الجامعة اللبنانية، وتحسين اوضاع الاساتذة فيها. وقد انصب اهتمام الرابطة تاريخيا على تحسين الاوضاع المادية والمعنوية للاساتذة. اثناء الحرب وبعدها، وفي ظل التضخم الاقتصادي، وتآكل القيمة الشرائية للأجور، تم تثقيل الاهتمام بالمطالب المادية (اجور، تقديمات صحية...) على حساب المطالب الاخرى وخصوصا الاكاديمية منها.

يبدو حاليا ان الامور المادية وحدها التي ما زالت تشكل قاسما مشتركا

لتحركات الاساتذة، اما المطالب الاساسية المرتبطة بتطوير الجامعة (وضع هيكلية جديدة، وربط التعليم بالبحث العلمي، واقامة المباني الجامعية المجهزة، وتقييم اداء العاملين في الجامعة على اختلاف مهامهم،الخ) فانها تشكل مواضيع خلافية لدى طرحها.

يُلاحظ في السنوات العشر الاخيرة تراجعا في أداء الرابطة. وابرز مثال على ذلك موقفها من مجلس الجامعة منذ ٢٠٠٤؛ فعلى الرغم من انتخاب اكثر من هيئة تنفيذية منذ تلك الفترة استمر المجلس معطلا وبذلك تعطلت مشاركة الاساتذة في اعلى سلطة في الجامعة.

هل يمكن تصنيف موقف الرابطة في خانة العجز عن الانجاز او في خانة التواطؤ الموضوعي مع السلطة السياسية؟

يبدو أن الجواب اقرب الى التواطؤ الموضوعي منه الى العجز، تواطؤ نجد تفسيره في الاسس التي باتت تعتمد في تكوين الرابطة، حيث يتم تغليب المعايير السياسية الضيقة والطائفية والمذهبية والمناطقية، بدل تغليب المعايير الاكاديمية والمهنية،كما كان الامر في حقبات مضيئة في تاريخ الجامعة والرابطة.

ان المشاركة الضعيفة والمشوهة للاساتذة هي احد مفاتيح فهم الضعف البنيوي للرابطة. لقد ضعفت الرابطة حينما احتشد المناخ الطائفي ـ المذهبي ليبعد الاساتذة المستقلين، المناضلين تاريخيا، والملتزمين قضية الجامعة، وهو ما شكل حرمانا للرابطة من العناصر المتجاوزة للاعتبارات الطائفية والمناطقية في حكامة الجامعة؛

لطالما رُفع في وجه السياسيين شعار «ارفعوا ايديكم عن الجامعة»، الا ان العلاقة العضوية بين اعضاء الرابطة واحزابهم السياسية، باتت تؤثر سلبا على الجامعة، فبدل الاستقواء باحزابهم لتطوير اوضاع الجامعة، اذ بهم يستقوون باحزابهم للحصول على مكاسب ضيقة على حساب المصلحة العامة.

ب: مشاركة الطلاب في اتخاذ القرار:

١) تغييب وغياب:

كان طلاب الجامعة اللبنانية، قبل بدء الحرب اللبنانية، يشاركون في المجالس التمثيلية في الجامعة، عبر «الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية». منذ الحرب، وعلى عكس مسار رابطة الاساتذة المتفرغين، التي توفرت لها، آنذاك، ارادات نقابية وطنية مخلصة[١]، حافظت على وحدتها واستمراريتها، دخل اتحاد الطلاب في حالة تشرذم لم يخرج منها حتى اليوم. وقد باءت بالفشل، لاسباب سياسية ـ طائفية ـ مناطقية، كل محاولات اعادة احياء اداتهم النقابية الموحدة.

ومع ذلك فان القانون ٦٧/٧٥ وتعديلاته لاحقا[٢]، لحظ تمثيلا للطلاب في مجلس الجامعة (٤ ممثلين)، وفي مجلس الوحدة (٢ ممثلان)، وفي مجلس الفرع (ممثل واحد)؛

٢) مشاركة هزيلة:

يكفل القانون اذن حق الطلاب بالمشاركة، الا ان تشرذم الحركة الطلابية، منذ ١٩٧٥، حرمها من الاستفادة من المشاركة في المجالس التمثيلية في مستوياتها العليا (مجلس الجامعة ومجلس الوحدة)؛ اما مشاركتهم في مجالس الفروع، فتخضع للاستنسابية ولمدى التوافق السياسي بين الادارة ومجلس فرع الطلاب. اظهرت المقابلات مع الطلاب ان حضور مجالس فروع الطلاب هو

---

(١) هي مناسبة لشكر استاذي في التعليم وفي العمل النقابي، د صادر يونس احد رؤساء رابطة الاساتذة المتفرغين السابقين واحد رموز تلك الحقبة المضيئة.

(٢) المادة الاولى من المرسوم رقم ١٦٥٨ الصادرة في ٥ ايلول سنة ١٩٩١والتي تلحظ مشاركة الطلاب في مجلس الجامعة بـ «اربعة طلاب من الجامعة اللبنانية» بدل المادة ١٤ من القانون٧٥/ ٦٧ والقانون ٦٦/ ٢٠٠٩.

حضور فاعل في كليات، وضعيف في كليات اخرى[1]. وهو حضور لدور الوسيط، بين الادارة والطلاب لا لدور الممثل النقابي؛ يقتصر نشاط هؤلاء الوسطاء على حل المشكلات الشخصية للانصار والمتعاطفين معهم من الطلاب، بينما القضايا العامة في الجامعة ليست مدرجة ضمن اهتماماتهم[2]. ان اقتصار تمثيل الطلاب على مستوى الفرع ادى الى اضعاف دورهم كقوة فاعلة على المستوى الجامعي، وحصر جل اهتماماتهم بأمور مطلبية ضيقة وجزئية وخاصة.

لقد لعبت الحركة الطلابية في الستينيات والسبعينيات، دورا اساسيا في تطوير الجامعة اللبنانية. وغياب الاتحاد الوطني للطلاب يؤدي الى خلل في ميزان القوى لصالح القوى الفئوية في الفروع الجامعية كافة، والتي تغلّب الخاص على العام[3].

٤. نماذج عن المشكلات التي تواجهها الجامعة وطريقة حلها:

تتوزع المشكلات التي تواجهها الجامعة بين مشكلات بنيوية ومشكلات ظرفية. والمشكلات الاولى بعضها يرافق الجامعة منذ نشأتها، وبعضها تفاقم مع

---

(١) وجود لافت وفاعل وفئوي لمجالس فروع الطلاب، امل وحزب الله في الفروع الرابعة (البقاع) والخامسة (الجنوب) والفروع الاولى (بيروت ومجمع الحدث)، والكتائب والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر في الفروع الثانية والمستقبل وتنظيمات محلية في فروع الشمال خصوصا، والفروع في الشوف وعالية للحزب التقدمي الاشتراكي.

(٢) عبر الطلاب الذين تمت مقابلتهم عن وجهتي النظر، من حضور يرافق الطالب منذ تسجيله الى حين التخرج، وفي المقابل انتقاد للممارسات المصلحية الضيقة لمجالس فروع.

(٣) من بين المظاهر التي تكشف عن واقع تشرذم الحركة الطلابية وعدم فعاليتها، انه على الرغم من معاناة معظم طلاب الفروع، من المباني الجامعية المشتتة، ذات الحالة السيئة، لم يُلحظ اي تحرك طلابي فعّال للمطالبة بتغيير هذه الاوضاع. بينما، في المقابل، نشهد، حاليا، اضرابا مفتوحا لطلاب الاعلام ـ الفرع الثاني، وهو تحرك اعلنته الهيئة الطلابية التي تتبع فريقا سياسيا، للاعتراض على قرار اداري بتعيين امين سر، وبغض النظر عن صحة المطلب او عدمه، فان هكذا اعتراض على قرار اداري لا نشهد له مثيلا الا في جامعة» الدولة»؛ كما عرض وفد من هؤلاء الطلاب القضية على البطريرك الماروني مار نصرالله صفير بتاريخ ١٢ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠

تفريع الجامعة وتوسعها. تبقى المشكلة الاساسية هي مشكلة التدخل السياسي في شؤون الجامعة، التي سبقت الاشارة اليها. مشكلات اخرى ترتبط بالتدخلات سواء في تعيين اساتذة غير اكفاء، ام في قرار ادخال اساتذة الى الملاك، وتفريغ متعاقدين بالساعة واستبعاد آخرين اكثر استحقاقا؛ ومشكلة الاداء الاكاديمي وغياب المحاسبة والمساءلة؛ كذلك غياب الربط بين التعليم والبحث؛ وهي مشكلات ما زالت من دون حلول.

و من المشكلات الظرفية التي رددها الاساتذة والطلاب كانت محاولات الغش المتكررة في الامتحانات والتي تتخذ بشأنها التدابير الرادعة؛ والمشكلة تصبح اخطر من مجرد محاولة غش في الامتحان، يقوم بها طالب، عندما يكون المعني بالغش احد الاساتذة. صحيح ان عدم المساءلة والمحاسبة للاساتذة، هي احدى نقاط الضعف الاساسية في الاداء الجامعي، الا ان حالات انحراف البعض القليل من الاساتذة يرتدي اهمية اكبر. هذا الانحراف يخضع لاجراءات صارمة احيانا، ومتساهلة احيانا اخرى.[1]

و من المشكلات الاخرى قرار منع التوظيف في الدولة الصادر عن مجلس الوزراء، والحاجة الملحة للجامعة لاساتذة وموظفين مما دفع بالمسؤولين في الجامعة الى «التحايل» على قرار المنع والقيام بالتوظيف عبر اجراء عقود بالمصالحة، والتي ينتج عنها مشكلات للمتعاقدين،اساتذة وموظفين، وللادارة الجامعية؛ وتتم معالجتها من دون ايجاد حلول جذرية لها.

سيتم في سياق المعالجة التصدي لبعض آخر من المشكلات التي تواجه الجامعة.

---

(١) الطرد كان عقوبة لاستاذ، واجراءات حسم وتأخير تدرج عقوبة لاستاذ آخر، ولم يتخذ اي اجراء في حالات اخرى، والجرم هو نفسه بيع اسئلة. كان لهوية الطالب (لبناني او غير لبناني) التي حصل معها الابتزاز دور في استنسابية الاجراءات.

٥. سياسات الاصلاح في الجامعة في السنوات العشر الاخيرة:

اصدر مجموعة من اساتذة الجامعة اللبنانية، كتاب «قضايا الجامعة اللبنانية واصلاحها»، وقد اجروا قراءة نقدية لاوضاع الجامعة وطرحوا مداخل لاصلاحها. فعل الكتاب فعله في طرح مشاكل الجامعة امام الرأي العام، وهي خطوة تُسجل لصالح الجامعة اللبنانية، كونها خطوة جريئة من النادر ان يقدم على مثلها اساتذة اي جامعة خاصة في لبنان؛ والخطوة تتناغم مع حق اللبنانيين في الاطلاع على اوضاعها بصورة مستمرة، كونها الجامعة العامة الوحيدة في لبنان، والممولة حصريا من الموازنة الحكومية.

بعد مضي خمس سنوات على اصدار كتاب اصلاح الجامعة، اتخذت ادارة الجامعة قرارا باجراء «تقييم ذاتي» لاوضاع الجامعة؛ فتم تشكيل لجان متنوعة من اساتذتها، وبعد دراسة استمرت سنتين، صدر التقييم الذاتي في جزأين. قدم التقرير تشخيصا شاملا لاوضاع الجامعة، و اظهر نقاط القوة فيها ونقاط الضعف. الا ان ادارة الجامعة التي اشرفت على التقييم لم تستفد من نتائجه الا بشكل جد محدود.

هاتان القراءتان النقديتان، ما لبثتا ان اثّرتا، ولو جزئيا، في بعض الخطوات والاجراءات التي اتخذت لاحقا. ومن الخطوات الاصلاحية في السنوات العشر الاخيرة اعتماد نظام تدريس جديد (LMD) وانشاء ثلاثة معاهد عليا للدكتوراه وهما انجازان ستتم معالجتهما بالتفصيل لاحقا.

رابعا، التمويل: الواردات والنفقات

١. مصادر الواردات:

تتكون واردات الجامعة من:

أ. **مساهمة الدولة**: بما ان الجامعة اللبنانية هي الجامعة العامة الوحيدة في لبنان، فان الدولة اللبنانية تلتزم تمويلها بنسبة محددة سنويا، من خلال الموازنة العامة؛

بلغت موازنة الجامعة الاجمالية لعام ٢٠١٠ ما قيمته ٢٦٤,٥٨٠,٦٩٢,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية؛ وبلغت مساهمة الدولة فيها ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية، اي ما نسبته (٧٧,٤٨٪) ويُضاف اليها مبلغ ٩ مليار و٤٧٠ مليون ليرة لبنانية مساهمة اضافية لكلية التربية لتغطية دورة اعداد اساتذة التعليم الثانوي (٣,٥٧ ٪)، لترتفع مساهمة الدولة الى ما نسبته (٨١٪) من الموازنة.

ب. **ايرادات ذاتية**: تتشكل من مساهمة الطلاب في الامتحانات (٩ مليار ل.ل)، مساهمة الطلاب في مباريات الدخول واختبارات الانتساب (٤٢٥ مليون ل.ل)، رسم دورة تدريبية (٧٥ مليون ل.ل)، حاصلات بيع المنشورات (١٠ مليون ل.ل)، بدل استثمار الاستراحات الجامعية وغيرها (٧٠٠ مليون ل.ل)، واردات مراكز معاينة طب الاسنان وكلية الصحة العامة (٢٠٠ مليون ل.ل)، عائدات استثمار مباني سكن الطلاب (مليار ونصف المليار ل.ل)، ايرادات مختلفة (٢٠٠ مليون ل.ل)؛ فيكون مجموع الايرادات الذاتية ١٢,١١٠,٠٠٠,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية اي ما نسبته (٤,٥٧٪).

ت. **مأخوذات من مال الاحتياط** لتغطية اعتمادات الموازنة (٣٨ مليار ل.ل) اي ما نسبته (١٤,٣٦٪).

ث. **التبرعات والهبات من لبنانيين وغير لبنانيين**: تحصل الجامعة على هبات عينية، تعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليها. هذه الهبات العينية متنوعة المصادر، ومتنوعة وتتنوع هذه الهبات بين تجهيزات لقاعات او تجهيزات لمختبرات، او تقديم اجهزة كومبيوتر، وغيرها...

- ان ارتكاز ميزانية الجامعة اللبنانية في مواردها الاساسية على الاعتمادات المرصودة لها في الموازنة العامة،[1] يضع قيودا على استقلالية الجامعة ونشاطاتها وفعاليتها؛

(١) على عكس الجامعات الاخرى العاملة في لبنان، حيث تعتمد في واردانها الاساسية على الموارد الذاتية (اليسوعية ٩٥٪، الاميركية ٥٠٪) تقرير الزميلة مارلين نصر عن الحكامة في الجامعة اليسوعية.

- كذلك ان اعداد الميزانية «من فوق»،اي من وزارة المال، يتعارض مع النص القانوني عن الاستقلال المالي للجامعة؛ فالوزارة تقرر حجم مساهمة الدولة، ثم يُجرى نقاش مع ادارة الجامعة ضمن هوامش ضيقة، الى ان يتم الاتفاق على رقم ما؛ يُبلّغ الى الاجهزة المعنية[١]، ويُطلب من ادارات الفروع بالتسلسل الاداري، اعداد ميزانياتهم ضمن السقف الذي تم الاتفاق عليه مع وزارة المالية[٢]؛

٢. بنية النفقات:

أ. توزع النفقات:

ان نسبة الجزء الاول من النفقات الجارية[٣] لم تتغير كثيرا في السنوات الاربع الاخيرة، حيث شكلت ٩٥,٣٠٪ عام ٢٠٠٧، و٩٥,٢٩٪ عام ٢٠٠٨، و٩٤,٠٤٪ عام ٢٠٠٩، و٩٤,٣٣٪ عام ٢٠١٠ اي بمعدل ٩٤,٧٤٪ للاعوام الاربعة؛ بينما نفقات الجزء الثاني المخصّصة للتجهيزات والانشاءات، شكلت ما

---

(١) توجد لجنة لدراسة الموازنة تشكلها رئاسة الجامعة تضم اساتذة من الجامعة وكبار الموظفين المعنيين في الادارة المركزية.

(٢) ولأنه لا تعديلات اساسية على البنود وعلى النسب فيها، تستحضر الموازنات السابقة وتعدل قليلا؛ بعد مناقشتها في مجالس فروع الكليات، تُرفع الى مجلس الوحدة لمناقشتها، وعلى هذا المستوى تحصل ضغوط من الكليات ذات النفوذ لتعديل موازناتها، ليس بطلب مبالغ اضافية على السقف المحدد من وزارة المالية وانما على حساب بعض الكليات الاخرى. (في توزيع الموازنات تراعى اعتبارات طائفية تتعلق بالتوازن في الانفاق خصوصا بين الفروع الاولى والثانية). ثم ترفع الى مجلس الجامعة؛ ولأن الاخير معطل منذ ٣٠ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٤، فيستعاض في اقرار الموازنة على التشاور بين رئيس الجامعة ووزير الوصاية اي وزير التربية الوطنية والتعليم العالي؛

(٣) توزعت النفقات الجارية (٩٤,٣٣٪ من موازنة الجامعة للعام ٢٠١٠)، على ٦٨٪ نفقات للرواتب والمخصصات والتعويضات وملحقاتها؛ و٧,٠٩٪ لايجارات المباني وصيانتها، وبلغت نسبة بند تعويض بحث لافراد الهيئة التعليمية ١,١٣٪، و٦,١٣ بدل النقل والانتقال والنشر والكتب ونفقات الكهرباء والماء والهاتف الخ. وتبقى نسبة ٥,٦٧٪ للتجهيز.

نسبته ٤,٧٪ عام ٢٠٠٧، و٤,٧١٪ عام ٢٠٠٨، و٥,٩٩٪ عام ٢٠٠٩، و٥,٦٧٪ عام ٢٠١٠، اي بمعدل وسطي ٥,٢٦٪.

هذا الواقع يكشف عن ان الموازنة تستهلك في النفقات الجارية، ولا يبقى الا نسبة منخفضة جدا للتجهيز والانشاء وهو ما «يدل على حالة مرضية» تعيق تطوير الجامعة (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص٦٤).

ب. مركزية النفقات:

توزعت نفقات الموازنة بين الادارة المركزية ١٨٢,٠٣٤,١٦٨,٠٠٠ ليرة لبنانية ٦٨,٨١٪ من اجمالي الموازنة، وبين الاحتياطي والاحكام القضائية والديون المتوجبة ٢٠,٨٩٢,٤٥٠,٠٠٠ مليار ل.ل. ٧,٨٩٪، وبين الكليات ٦١,٦٥٤,٠٧٤,٠٠٠ مليار ل. ل. اي ما نسبته ٢٣,٣٪؛ ويؤشر ذلك على مركزية النفقات المالية، التي تؤمن كل المتوجبات التي لا تدخل ضمن نفقة كلية معينة (الرواتب والاجور والتعويضات، الايجارات، تعويض الابحاث، المساهمة لصندوق تعاضد العاملين في الجامعة؛ ومناقصات المشتريات[1] على مستوى الجامعة ككل).

ت. حصة الكليات والمعاهد في موازنة الوحدات:

بقيت حصة كلية الآداب والعلوم الانسانية، حتى العام ١٩٩٨، تحتل المرتبة الاولى بنسبة ٢٠,٨٪ تليها حصة كلية العلوم بنسبة ١٥٪، فالهندسة ٨,٩٪، والحقوق ٨,٥٪، والفنون الجميلة ٧,٥٪، والصحة ٦,٨٪، والعلوم الطبية ٥٪ (الجامعة اللبنانية،دت، ص ١٠٥).

(١) ان فلسفة مركزية المناقصات تهدف مبدئيا الى الحصول على افضل نوعية وبافضل الاسعار، الا ان اخبار الهدر والصفقات والفساد ترددت في بيانات لاساتذة وفي بعض الصحف،و هو ما يجعل الادارة في الجامعة غير متميزة عن الادارات العامة للدولة، والتي تشكل فيها الالتزامات والمناقصات مجالا واسعا للهدر والاستفادة غير المشروعة وخصوصا من قبل المتنفذين.

في العام ٢٠١٠ تبدلت الاولويات وتدرجت نسب الكليات من الموازنة بحسب الترتيب من الاعلى الى الادنى على الشكل الآتي: كلية العلوم ١١,٤٪، الصحة العامة ١١٪، الاقتصاد وادارة الاعمال ٩,٥٪، الآداب ٨,٧٪، الهندسة ٦,٩٪، العلوم الطبية ٤,٨٪، طب الاسنان ٤,١٪، الفنون ٣,٦٪، الحقوق ٣,٤٪، العلوم الاجتماعية ٣,٣٪، معهد التكنولوجيا ٢,١٪، الزراعة ٢٪، التربية ١,٨٪[١]، الاعلام ١,٤٪، السياحة ١,٢٪، المعهد العالي للدكتوراه (علوم وتكنولوجيا) ٠,٨٪، المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ٠,٧٪، الصيدلة ٠,٧٥٪، واخيرا المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والادارية ٠,٦٪.

يتبين من هذا التوزيع تراجع حصة كلية الآداب، والتي تضم وحدها ٢٢٩٩١ طالبا، اي ٣١,٧٩٪ من طلاب الجامعة اللبنانية، الى المرتبة الرابعة، وبروز الكليات التطبيقية في المراتب الاولى على حساب كلية الحقوق ومعهد العلوم الاجتماعية.

يكشف هذا التوزع ايضا حصول الفروع الاولى، ومن ثم الثانية، على حصة اكبر من حصص الفروع الاخرى.

ث. كلفة الطالب في الجامعة اللبنانية:

بلغ المعدل الوسطي لكلفة الطالب في الجامعة اللبنانية ٣,٦٢٣,١٦٩ ل.ل في العام ٢٠١٢،اي ما يوازي ٢,٤١٥ دولار اميركي، وهي كلفة مستقرة منذ العام ٢٠٠٤. الا ان المعدل الوسطي للكلفة يخفي تمايزات واسعة جدا بين الكليات[٢]. فقد استحوذت الكليات التطبيقية والتي تضم ٣١٪ من طلاب

---

(١) تجدر الاشارة الى ان موازنة كلية التربية شكلت ٢٢,١٩٪ من موازنة الكليات الا ان من بينها مساهمة الدولة لتغطية دورة اعداد اساتذة التعليم الثانوي والتي لا يبقى منها للكلية نفسها الا ١,٨٪.

(٢) حيث «تبين ان كلفة الطالب تتراوح بين حد ادنى قدره ١,٠٧٥,٠٣٥ ل.ل (٧١٧ دولارا اميركيا) في كلية الحقوق والعلوم السياسية وحد اقصى قدره ٨,٦٣٧,٠٠٠ ل.ل (٥٧٥٨ دولار اميركيا) في كلية طب الاسنان» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤، أ، ص ٦٥).

الجامعة على حصة ٦١,٣٪؛ بينما بلغت حصة الكليات الاربع غير التطبيقية، والتي تضم ٦٩٪ من الطلاب، ما نسبته ٣٨,٧٪ من موازنة الجامعة.

يصل تفاوت الكلفة بين الكليات التطبيقية وبين الكليات الاخرى داخل الجامعة الى عشرين ضعف في بعض الحالات.

الى هذا التفاوت في الكلفة بين الكليات، هناك تفاوت في الكلفة في الكلية نفسها بين الفروع.

يُستنتج من وضع الموازنة عموما ما يأتي:

- ان النظام المالي في الجامعة يتصف بمركزية شديدة، وبعدم المرونة، وبطول المعاملات، وبالبيروقراطية،و بالافراط في الرقابة الخارجية المسبقة، وهي كلها امور تعيق الاداء الشفاف والفعال للادارة المالية خصوصا وللادارة الجامعية عموما.

- ان اعداد الموازنة، يفترض ان يبدأ قانونا من رصد حاجات الفرع اولا على ان تُرفع بالتسلسل الى مجلس الوحدة فمجلس الجامعة، ليتم تحديد موازنة الجامعة الاجمالية؛ الا ان المشكلة الفعلية تكمن في تحديد سقف لموازنة الجامعة من قبل السلطة السياسية، ممثلة بوزارة المالية، وليس وضع موازنة تلبي حاجات الجامعة لا السقف الذي تحدده الجامعة والذي يعكس حاجاتها الفعلية.

- ان ضعف البنى الادارية للتخطيط والموازنة في الجامعة، والموقف المسبق والسلبي للسلطات الحكومية من الجامعة، واخضاعها لسياسة «التقشف» العامة، من دون مراعاة لحاجاتها الفعلية، هما من العوائق الاساسية في الحد من مسيرة تطويرها.

- يُلاحظ غياب اي صيغة لتحسين موارد الجامعة الذاتية، على الاقل من خلال قيام كلياتها بابحاث ودراسات واستشارات تعود بالنفع على الجامعة والعاملين فيها.

- ان الهدر وعدم الشفافية في الامور المالية يجعل ادارة الجامعة تُشبه ادارات الدولة، بدل ان تكون نموذجا مميّزا يُقتدى بها.

خامسا، الكليات: الهيئة التعليمية، المواقع، التقييم والترقية

١ . تعيين افراد الهيئة التعليمية:

تحكُم تعيين افراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية قوانين وانظمة تحدد مواصفات الاستاذ الجامعي؛ وتختلف هذه المواصفات في الكليات والمعاهد تبعا لطبيعتها وللاختصاصات فيها. الشرط الاساسي للتعيين، حيازة شهادة الدكتوراه الصادرة من جامعة معترف بها[١]. كما يتطلب التعيين اجراءات اخرى[٢]، ويُحال الملف من اللجنة العلمية الى مجلس الوحدة ليتخذ القرار[٣]؛ هذه الاجراءات القانونية لا تطبق دائما في ضوء المعايير الاكاديمية لا بل احيانا عديدة تعطى الاولوية لاعتبارات غير اكاديمية (طائفية، سياسية الخ).

يكمن احد مصادر الخلل الاساسية في حكامة الجامعة في اللجان العلمية التي يفترض ان تشكل من حيث المبدأ الحصن الحصين لتطبيق المعايير الاكاديمية في اختيار الهيئة التعليمية، الا ان الامور في معظم الاحيان لا تسير وفق ذلك، بل تسود معايير اخرى ليست الاولوية فيها للاكاديميا!!

---

(١) تبلغ نسبة حملة الدكتوراه ٧٧,٥٪ مقابل ٤٨٪ في الجامعات الخاصة... وترتفع نسبة حملة الدكتوراه بين المتفرغين الى ٩٦٪ مقابل٧٧٪ في القطاع الخاص» واردة في (الامين وآخرون: ١٩٩٩، ص٧٥)

(٢) ان الآلية المتبعة في الاعلان عن الشواغر لا تُحترم في حالات كثيرة الا من الناحية الشكلية. وذلك بسبب المحاصصة الطائفية والسياسية؛ «فبعض الادارات لا يعلن احيانا عن شواغر، او يعلن عنها بشكل غير شفاف حيث أسماء بعض المرشحين للتعليم تكون جاهزة ومعروفة ومسقطة من الجهات الداعمة، قبل اي دراسة للملفات من قبل اللجنة العلمية في الكلية. وفي الممارسة ليس مستغربا ان تجد بين المرشحين للتعليم، والذين تم قبول تعيينهم، من هم اقل كفاءة بكثير من آخرين، لم يتم قبولهم، او هم ينتظرون سنوات قبل قبولهم».

(٣) «في كلية الهندسة الآليات محترمة؛ وتتم مقابلة مع المرشح، ولا ساعات وهمية لدينا» من المقابلة الجماعية رقم (١١).

الخلل الآخر يكمن في مصادرة مجلس الوزراء لاحدى اهم صلاحيات مجلس الجامعة الاكاديمية وهي صلاحية الموافقة على تعيين الاساتذة. وتدخّل مجلس الوزراء لا يقتصر على الاسماء المرفوعة فقط، بل يمكنه ان يضيف، او يشترط اضافة اسماء اخرى. ليس هذا فحسب، بل يسبق هذا التدخل الطلب احيانا من المعنيين سواء في الادارة، او من خلال بعض اعضاء اللجنة العلمية، المرتبطين بهذا الاتجاه السياسي ـ الطائفي ـ المصلحي او ذاك؛ وهكذا فان المكان الوحيد الذي عليه ان يختار المرشحين للتعيين يخضع لضغوطات من داخل الجامعة ومن خارجها، بناء على اولويات ليس الشرط القانوني (حيازة الدكتوراه) في مقدمها. بهذه الطريقة يساهم اهل الجامعة باعادة انتاج ازمة جامعتهم.

٢. خصائص الهيئة التعليمية:

بلغ عدد الاساتذة في الجامعة اللبنانية ٣٦٥٥ استاذا[١] في العام الدراسي ٢٠١٠ ويتوزعون

على الشكل الآتي:

أ. التوزع حسب الموقع الاكاديمي:

٧١٨ استاذا بالملاك (١٩,٦٪)، و٩٨١ استاذا متعاقدا متفرغا (٢٦,٨٪)، و٢٨ رئيس محترف (٠,٧٪)، اي ما مجموعه ١٧٢٧ استاذا متفرغا اي (٤٧,٢٥٪) من المجموع. وهي تعد من النسب العالية في لبنان حيث تبلغ ١٠٪ في الجامعة اليسوعية و٧٠٪ في الاميركية[٢]. وهناك ٨٩٠ استاذا متعاقدا بالساعة

(١) مشكلة الاحصاءات في الجامعة هي مشكلة فعلية حيث هناك ارقام متضاربة بين وزارة التربية والتعليم العالي وبين دائرة الاحصاء في الجامعة بالنسبة لاعداد الاساتذة والموظفين والطلاب!! في الدراسة اعتمدت احصاءات دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية حيث توافرت.

(٢) تقرير الزميلة مارلين نصر عن الحكامة في الجامعة اليسوعية.

(٢٤,٣٪)، و١٠٣٨ استاذا متعاقدا بالساعة بموجب عقود مصالحة (٢٨,٣٪)، اي ما مجموعه ١٩٢٨ استاذا بالساعة ونسبتهم (٥٢,٦٪) من المجموع.

ب. التوزع حسب الجنس:

على الرغم من ازدياد عدد الاناث في الهيئة التعليمية، الا ان نسبتهن ما زالت تشكل حوالي الثلث تقريبا من مجموع الاساتذة. و«يتوزع اساتذة الملاك والتعاقد بالتفرغ بين ١٧٢٣ ذكور و٨١١ اناث؛ ويتوزع المتقاعدون الـ ٤٢١ ما بين ٣٤٤ ذكور و٧٧ اناث» (احصاءات صندوق تعاضد الاساتذة).

ت. التوزع حسب الكليات:

يتوزع افراد الهيئة التعليمية كالآتي: ٤٢٣ استاذا في الآداب، ٤٠٤ في العلوم، ١١١ في الحقوق، ١٢٤ في العلوم الاجتماعية، ١٧٤ في الفنون، ١١٠ في التربية، ١٠٤ في الاقتصاد وادارة الاعمال، ٥١ في الاعلام، ١٢٤ في الهندسة، ٤١ في الزراعة، ٥٤ في الصحة، ٧ في الطب العام، ٧ في الصيدلة، ٣٨ في المعهد التكنولوجي، ١٤ في السياحة، ٢ في المعلوماتية القانونية، ولا يوجد اي متفرغ في كلية طب الاسنان» (احصاءات صندوق تعاضد الاساتذة ـ ٢٠١٠).

في الواقع هناك سوء توزيع لأفراد الهيئة التعليمية بين الكليات... حيث يسجل نقص في بعضها، بينما يسجل فائض في بعضها الآخر نتيجة اساليب تحايل في تحديد الانصبة وفتح الشعب ويؤثر على مجمل العمل الاكاديمي.

ث. التوزع حسب العمر:

بلغت نسبة الاساتذة المتفرغين من الفئة العمرية ٥٠ ـ ٦٤ نحو ٧٠٪، ونسبتهم من الفئة العمرية ٣٥ ـ ٤٩ نحو ٢٦٪. وتقتصر نسبة الفئة العمرية ٢٥ ـ ٣٤ على ٣٪ فقط!» (احصاءات صندوق تعاضد الاساتذة ـ ٢٠١٠). وهذا مؤشر على تقدم العمر لدى الهيئة التعليمية وعلى عدم تغذية الكادر التعليمي بالفئات الشابة، وهو ما يؤدي الى انعكاسات سلبية على عملية التعليم، في ما

يتعلق بالمستجدات وخصوصاً التكنولوجية منها. (انظر الجدول رقم١ في الملحق).

٣. مواقع الاساتذة:

يتوزع افراد الهيئة التعليمية وظيفياً على اربع فئات:

أ. الاساتذة الداخلون بالملاك:

هم الاساتذة الدائمون في ملاك الجامعة، ويطبق عليهم نظام الموظفين الدائمين من حيث الراتب والتدرج والتقاعد واحتساب تعويض نهاية الخدمة.

احدى المشكلات المزمنة في الجامعة هي ان نظام التفرغ يقتضي من الاستاذ «الانصراف التام للعمل في الجامعة، والامتناع عن اي عمل مأجور. كما يُطلب قانوناً منه تخصيص اربع ساعات اسبوعية، على الاقل، لاستشارات الطلاب في مجال الدراسة او البحث. ويمكن لمجلس الجامعة ان يكلف استاذ الملاك باعطاء ساعات اضافية في مجال اختصاصه، من دون اي تعويض».

هذا النص كما غيره من النصوص لا يتم احترامه من بعض افراد الهيئة التعليمية[١]، فالبعض يعمل[٢]، ومن دون تصريح، والبعض يقلص تواجده في الجامعة الى اقل عدد ساعات ممكن، والبعض لا ينجز حتى ساعاته المطلوبة.

كل ذلك يحصل بسبب غياب المساءلة والمحاسبة اولاً، وبسبب ضعف الالتزام المهني ثانياً، وبسبب جمود القوانين ثالثاً، وعدم تكييفها لرصد كل الحالات وتعديل القوانين والانظمة.

ب. الاساتذة المتعاقدون المتفرغون:

يمكن للجامعة ان ترتبط بعقود تفرغ مع اساتذة لبنانيين او اجانب لمدة سنة

---

(١) واحيانا لاسباب موضوعية، كتراجع القيمة الشرائية لرواتب الاساتذة وغيرها.

(٢) لقد اوجدت الجامعة مخرجا للتعليم في الجامعات الخاصة في لبنان عبر اقامة اتفاقيات تعاون، الا انها اتفاقيات من طرف واحد حيث يتم ارسال اساتذة من اللبنانية الى الجامعات الخاصة ويفترض ان تكون لساعات محددة ومن دون مقابل وهو ما يتم التحايل عليه فعليا.

او اكثر، «يتبعون خلالها منظومة الحقوق والواجبات نفسها التي يتبعها اساتذة الملاك باستثناء التقاعد»؛ والفارق الوحيد ان الاستاذ المتعاقد يجدد عقده سنويا، مما يضعه في حالة عدم استقرار نفسي.

ينص القانون ٦٧/٧٥ على انه بعد سنتين من التعليم وفي ضوء دراسة ملف الاستاذ يمكن للجامعة ان تفرغ الاستاذ او تستغني عن خدماته. الشروط القانونية للتفرغ مناسبة الا ان التدخلات السياسية، والتوازن الطائفي، وانتقال صلاحية بت عقود التفرغ الى مجلس الوزراء، بدلا من مجلس الجامعة، ادى الى خرق القانون[١]، وادخال بعض من لا يستحق وحرمان من يستحق، وهو ما يترك اثره على العملية الاكاديمية[٢].

ت. الاساتذة المتعاقدون بالساعة:

تتعاقد الجامعة مع اساتذة لبنانيين واجانب للتعليم بالساعة، على ان لا يتجاوز عدد الساعات السنوية للاستاذ ١٦٠ ساعة.

والتعاقد بالساعة يتم مع فريقين: فريق تحتاج الجامعة الى اختصاصه وخبرته، وهو ليس راغبا بالتفرغ كالاطباء، والمهندسين، والقضاة الخ. وفريق آخر تحتاج الجامعة الى اختصاصهم، الا انها ليست بحاجة لتفرغ اصحابها بصورة كاملة، كأساتذة اللغات القديمة والحية، واساتذة الشعب غير الدائمة. للجامعة حق التجديد السنوي لعقد الاستاذ بالساعة او الغائه.

---

(١) عند تفريع الجامعة تم خرق القانون احيانا بسبب الحاجة» لم يكن لدي اي نية للعمل في الجامعة في لبنان؛ اتصلوا بي من الجامعة عام ١٩٨٠ اي بعد تفريعها وقالوا لي سندخلك كمتعاقد متفرغ مباشرة فقبلت فوراً من المقابلة (رقم٨)

(٢) يتم كل ١٠ سنوات تقريبا ادخال دفعة كبيرة من المتعاقدين المتفرغين الى الملاك (آخر دفعة تمت بتاريخ ١ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٨ وادخل بموجبها ٦٨٦ استاذا سبقها دفعتان كبيرتان واحدة عام ١٩٩٨، واخرى عام ١٩٨٨. يبدو ان الشرط تحول من سنتين الى ١٠ سنوات! عندما يشارف احد الاساتذة المتعاقدين بالتفرغ على بلوغ السن القانونية، يتم في مجلس الوزراء اصدار مرسوم ادخاله الى الملاك شرط ان يكون قد امضى ٢٠ سنة او اكثر في الوظيفة العامة؛ الا ان الاستنسابية اضرت ببعض الاساتذة الذين لم يستفيدوا من هذا العرف على الرغم من تمضيتهم ٢٠ سنة في الوظيفة العامة!

الا ان الممارسة جعلت من العقد بالساعة «كمسمار جحا، حقا مكتسبا ومدخلا لمسيرة التعاقد بالتفرغ ومن ثم الدخول الى الملاك»[١].

لا يستفيد اساتذة التعاقد بالساعة من الحقوق ذاتها لاساتذة الملاك والتفرغ[٢]. وتعد هذه الفئة من بين افراد الهيئة التعليمية الاكثر تعرضا للاستغلال. واساتذتها هم شهود احياء على عدم تطبيق القانون، الذي ينص على اخضاع الاستاذ للتجربة لمدة سنتين، ويحق لادارة الجامعة في ضوء التقييم ان تجدّد او ترفض تجديد العقد.

المفارقة في الامر ان ايا من المخارج القانونية لم يطبق. فلا فسخ العقد حصل، الا في حالات نادرة، ولا التفرغ بعد سنتين، طبق على الاكفياء؛ لا بل من المفارقات، ان البعض تمكن من التفرغ قبل مضي سنتين على التعليم لاسباب تتعلق بالتوازنات الطائفية وبالمحسوبيات السياسية، لا بالمعايير الاكاديمية.

ان الظروف المعيشية لهذه الفئة صعبة جدا[٣]، ومع ذلك تعتمد بعض الكليات بشكل اساسي على خدماتها. هذا الوضع يدفع بالاكفياء منهم الى التوجه الى جامعات خاصة، او الهجرة مجددا.

ث. الاساتذة المدربون بموجب عقود مصالحة[٤]:

يمنع مجلس الوزراء على الادارات الرسمية والمؤسسات العامة التوظيف الا بقرار منه، ولأن الجامعة تطورت، وتوسعت، خصوصا في استخدام

---

(١) من المقابلة (رقم ١١)

(٢) لا يستفيد الاساتذة المتعاقدون بالساعة والذين اصبحوا يشكلون اكثر من نصف الاساتذة من خدمات صندوق التعاضد ولا يحق لهم الانتساب لرابطة الاساتذة المتفرغين

(٣) فلا أجور شهرية، بل سنوية، واحيانا اكثر، ولا وجود لاي ضمانات، لا صحية ولا اجتماعية،

(٤) عقود المصالحة هي البدعة التي اوجدتها الجامعة من اجل التوظيف، بعد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بمنع التوظيف في القطاع العام.

.معلوماتيه، ولأن الجامعة تتمتع بالاستقلال المالي والاداري، فقد تعاقدت في الاخيرة مع ما يقارب الـ ١٠٣٨ استاذا ـ مدربا بموجب عقود بالمصالحة. تشكّل هذه الفئة، عند تصنيف فئات المعلمين طبقيا، البروليتاريا الجامعية[١]!

ج. رؤساء المحترفات:

هم فئة من الاساتذة الذين لديهم خبرة معينة في مجال من مجالات الاختصاص؛ ويقتصر تواجد هذه الفئة على كلية الفنون؛ ولا يشترط في هؤلاء حيازة شهادة الدكتوراه، بل شهادة اختصاص في تلك المجالات وعلى سنوات خبرة معينة.

٤. الرتب الأكاديمية:

تتكون الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية بموجب القانون ٦٧/٧٥ من ثلاث رتب: استاذ، استاذ مساعد ومعيد؛

أ. استاذ معيد:

هو من يحمل شهادة دكتوراه في الاختصاص ومعترف بها، وهي تصنف دكتوراه فئة ثانية (حلقة ثالثة حسب النظام الفرنسي القديم او شهادات اخرى تمت معادلتها بنفس الفئة)؛ اولى مشاكل هذه الفئة ان التصنيف السابق لم يتح لها الترقي الا لرتبة استاذ مساعد، وذلك بعد تقييم ايجابي لـ ٣ ابحاث؛

تمت مؤخرا تسوية اوضاع هذه الفئة[٢]، بعد طول انتظار، حيث صدر مرسوم عن مجلس الوزراء، يقضي بدراسة ملف الاستاذ المعيد، الذي سبق ان

---

(١) لا اجور منتظمة، ولا ضمانات من اي نوع، ان عقود هذه الفئة هي خطوة المبل الاول على طريق الالف ميل. فبعضه يكتفي بـ ٢٠ ساعة كعقد تدريب، ويبدأ رحلة المطالبة والمغالبة.

(٢) وهو ما الحق ظلما بعدد من اساتذة الجامعة الذين احيلوا الى التقاعد، قبل صدور المرسوم رقم ٤٤٧ تاريخ ٦ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٨، على الرغم من الابحاث العديدة التي اجروها؛ وان العدالة تقتضي تقييم ملفات من انجز من هؤلاء ٧ ابحاث وازالة الغبن عنهم ولو بعد احالتهم الى التقاعد؛

رقي الى رتبة استاذ مساعد، وتقييمه من قبل لجنة معينة من رئيس الجامعة في ضوء دراسة الملف[١]. يتم حاليا الانتهاء من هذا الملف عبر ترقية من يستوفون شروط رتبة الاستاذية[٢]، اما القلة غير الباحثة فستحال الى التقاعد بعد ٣ سنوات على الاكثر.

ب. استاذ مساعد:

الاستاذ المساعد هو من يحمل دكتوراه فئة اولى، ومارس التعليم الجامعي لمدة سنتين بعد حيازة الدكتوراه؛ او من يحمل دكتوراه فئة ثانية مضافا اليها ثلاثة ابحاث منشورة ومقيمة ايجابا؛ يصنف الاستاذ الحاصل على دكتوراه فئة اولى كاستاذ مساعد بعد سنتي تعليم عال، ومن دون تقديم اي بحث[٣]؛

ت. استاذ:

الاستاذ هو من لديه دكتوراه فئة اولى، ويشترط ان يكون قد مارس التعليم الجامعي لمدة خمس سنوات بعد حيازته الدكتوراه، وان يكون قد نشر خمسة ابحاث مقيمة.

---

(١) يضم الملف ٧ ابحاث وسيرة ذاتية تبين النشاطات البحثية والتعليمية للمرشح، ومدى مشاركته في مؤتمرات الخ.. اضافة الى شرط انقضاء ١٠ سنوات على ممارسته التعليم العالي على الاقل، ويدرس الملف من قبل لجنة يقترح العميد ٥ اسماء ويعين رئيس الجامعة ٣ منها للتقييم. اذا توافق تقريران حول بحث واحد سلبا او ايجابا تعتمد النتيجة.

(٢) استفاد العديد من الاساتذة في الخدمة من هذا المرسوم وتم ترقيتهم من رتبة استاذ مساعد الى رتبة استاذ. سجلت بعض حالات الاستنسابية التي طالت هذا الملف حيث حجزت الرتبة عن مستحق (حالة د.عصام خليفة) اضافة الى التساهل في بعض التقييمات من قبل اللجان المكلفة بذلك.

(٣) ان هذا التصنيف غير عادل لا ماديا ولا معنويا مع زملاء باحثين، لديهم دكتوراه حلقة ثالثة، وكان عليهم التقدم بـ ٣ ابحاث لترفيعهم الى رتبة استاذ مساعد، وهم بعد ترفيعهم يستمرون بالابحاث الا ان وضعهم المهني لا يختلف عن زملائهم بالرتبة نفسها، والذين لم يبذلوا اي جهد آخر غير الحصول على شهادة دكتوراه بحسب النظام الجديد. هناك اساتذة دخلوا الى التعليم الجامعي برتبة استاذ مساعد، وامضوا ما يقارب الـ ٢٥ سنة في التعليم، ولم يكتبوا اي مقالة، حتى ولو في جريدة!!!

ان نظام الرتب المعمول به حاليا اصبح يتطلب تعديلا، خصوصا ان احدى هذه الرتب ستزول من الوجود بعد ٣ سنوات على الاكثر، اضافة الى الثغرات التي تشوب نظام الرتب الحالي، حيث «قد ينال رتبة الاستاذية من لا يستحقها، وقد يُحرم منها من يستحقها، وذلك لاعتبارات طائفية او سياسية او شخصية»[١]. وانطلاقا من هذا الواقع بات الامر يتطلب ربط الترقية بالبحث العلمي اولا وبتقييم الاداء التعليمي ثانيا.

٥. التقييم والترقية:

أ. **لا يوجد في الجامعة اللبنانية نظام لتقييم اداء افراد الهيئة التعليمية**، كما ان الترقية لا ترتبط بالاداء؛ترتبط الترقية حصرا باجراء الابحاث[٢]؛ لذلك تشكل الابحاث هاجسا اساسيا لدى الاستاذ الذي يسعى الى الترقي المهني.

والترقية تتم حسب المراسيم المعتمدة في الجامعة؛ وهي تتطلب شروطا معينة من كل فئة للترفيع الى الفئة الاعلى.

عرفت الجامعة اساتذة جديين ولامعين ومراجع في اختصاصهم، كما عرفت اساتذة من الصنف المعاكس؛ واذا كانت ترقية الصنف الاول لا تثير اي تساؤلات لدى الزملاء المتابعين في الاختصاص، الا ان احدى مشكلات التقييم والترقية التي عرفتها الجامعة في تاريخها، وتحديدا في فترة الحرب وما بعدها، كانت «الاستنسابية الفاقعة» والمحسوبية و» الحسابات الضيقة»[٣] في تقييم بعض الابحاث، والتي يستمر الاساتذة يضربون المثل بها، وكان من نتيجتها اهتزاز صورة التقييم والترقية وتشوشها، ولم يتم وضع اي آلية جديدة شفافة ترتكز على معايير موضوعية وصارمة لضبط التجاوزات على هذا الصعيد.

---

(١) من اكثر من مقابلة مع الاساتذة

(٢) استثناء معيب هو الترقية لحملة الدكتوراه فئة اولى الى رتبة استاذ مساعد من دون اجراء اي بحث.

(٣) «علامة الاستفهام الكبيرة تتعلق بطريقة تقييم الابحاث؛ هناك ابحاث يحملها الحمام الزاجل وترجع بسرعة وابحاث اخرى تبقى لمدة ٥ سنوات ولا ترجع» من المقابلة رقم(١١)

ب. غياب المحاسبة والمساءلة:

ان احدى المشكلات الاساسية في الجامعة هي رجحان كفة الاستاذ الموظف على الاستاذ الباحث.

وفي كل الاحوال يمكن لاستاذ ان يمضي حياته الجامعية في التعليم دون ان يكتب اي مقالة، ومن دون المشاركة في اي مؤتمر علمي. وعلى الرغم من كل ذلك ليس هناك من له صلاحية المساءلة والمحاسبة طالما ان الفصل بين التعليم والبحث ترعاه القوانين[1]، باستثناء التقييم المعنوي للزملاء! فشعار «انشر او تهلك» لم يدرج بعد على اجندة الجامعة اللبنانية.

ليس النشاط البحثي وحده لا يخضع للمساءلة والمحاسبة، بل ان الاداء الاكاديمي ايضا لا يخضع للمساءلة والمحاسبة، حيث لم تسجل اي حالة محاسبة في هذا الاطار على الرغم من الاداء التعليمي السيئ لبعض الاساتذة، والذي يكشف عنه الطلاب، ويظهر من المناقشات العامة التي تجرى بين الاساتذة.

حالات قليلة جدا تمت محاسبة الاستاذ فيها نتيجة لارتكابه فعلا جرميا (بيع اسئلة او علاقة جنسية مع طلاب).

ت. غياب تقليد تقييم الطلاب للاساتذة:

ان غياب تقييم الاداء من قبل الهيئات الاكاديمية، يسهل غياب فكرة تقييم اداء الهيئة التعليمية من قبل الطلاب؛ فالاداء التعليمي للاستاذ هو شرط ضروري لبقائه في الوظيفة. اما الشرط الكافي فهو ممارسة البحث العلمي.

ان تقييم آداء الاساتذة من قبل الطلاب هو نشاط تمارسه بعض الجامعات العريقة الخاصة، وهو غير ممارس في الجامعة اللبنانية عموما، باستثناء بعض المبادرات في بعض الكليات كـ «كلية الصحة العامة مثلا حيث تقييم الطلاب

(١) «ولا مرة شفنا رقابة في الجامعة؛ عادة كتابة التقارير غائبة. يوجد مطابخ داخلية لحل القضايا وليس عبر رفعها التقارير الى المجالس الاكاديمية» من المقابلة رقم(٨)

لاداء اساتذتهم يمارس، وقد اتُخذت اجراءات او أُعطيت ملاحظات، بحق الاساتذة الذين كان تقييم الطلاب لهم سلبيا»[1]؛

٦. التطوير الاكاديمي:

ـ ليس هناك خطة واضحة للتطوير العلمي لافراد الهيئة التعليمية، كما ليس هناك نظام خاص للتفاعل مع افراد الهيئة التعليمية الذين يظهرون تميزا في التعليم والبحث. ولا دورات متواصلة لتحسين الاداء[2].

- ومع ان الفرصة اتيحت لاخذ القرار بتأهيل الهيئة التعليمية لمواكبة المناهج والبرامج الجديدة، بعد التحول الى نظام الـ LMD، الا ان ذلك لم يحصل؛ محاولة متميزة قام بها المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع برنامج «تامبوس» Tempus لتأهيل الاساتذة للاشراف على ادارة الابحاث، ومواكبة المناهج والبرامج الجديدة (انظر فقرة العلاقات الخارجية للجامعة).
- تجربة اخرى مميزة قامت بها كلية العلوم بين ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ يمكن ان تشكل مثلا يُحتذى للتأهيل والتطوير الاكاديمي[3] من دون السفر الى الخارج. الى تجربة كلية الهندسة التي تستقدم ضمن برنامج سنوي اساتذة من الخارج[4]

---

(١) المقابلة رقم (٢).

(٢) في اكثر من مقابلة اشار فيها الاساتذة الى ان لا تأهيل ولا تدريب للاساتذة في كلياتهم.

(٣) تجربة مميزة قامت بها كلية العلوم عبر افتتاح الجامعة الصيفية، على مدى ٤ دورات متتالية، من العام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ وهي ملتقى لتبادل الخبرات عبر استقدام ١٢ استاذا فرنسيا، وذلك بدعم من الوكالة الجامعية الفرنسية AUF؛ والفكرة ان الاساتذة في كلية العلوم (حوالى ٣٠٠) يهمهم ان يلتقوا باساتذتهم في فرنسا وبدل ان يذهبوا بشكل فردي، وبكلفة عالية، الى فرنسا، تمت دعوة الاساتذة من الخارج، واقيمت ورش العمل في كلية العلوم في لبنان. مدة كل دورة ٢٤ يوما. وقد حضر بعض الطلاب هذه الدورات ومن ثم ذهبوا الى فرنسا لاكمال دراساتهم مع اساتذة من الذين حضروا الى لبنان (من مقابلة مع الدكتور جورج قزي، استاذ في كلية العلوم ومدير صندوق تعاضد الاساتذة المتفرغين).

(٤) مقابلة رقم١١ استاذ في كلية الهندسة.

- يبقى التطوير الاكاديمي، في الغالب الاعم، شأنا فرديا مرتبطا بارادة الاستاذ وبشبكة علاقاته، وهناك بعض البرامج تشجعه حيث توفر منحا بحثية مثل (تامبوس، سيدر، وفولبرايت)؛ الى السماح للاساتذة بالمشاركة في مؤتمرات علمية، تقتصر مشاركة الجامعة على الدعم المعنوي اجمالا. كما تسمح الادارة الجامعية للكليات والمعاهد باقامة مؤتمرات علمية بالتعاون مع المجتمع المحلي، مع الاقتصار ايضا على تأمين الرعاية المعنوية غالبا[1].

سادساً: الكليات: البرامج والمناهج والتعليم

«توفر الجامعة اللبنانية برامج كثيرة في الشهادات... وكافة الاختصاصات. ويبلغ مجموع ما توفره حوالي ١٥٣ برنامجا، بينها ٨٨ على مستوى الدراسات الجامعية الاولى (اجازة، جدارة، دبلوم تطبيقي) و٥٢ على مستوى دبلوم الدراسات العليا (بما فيها شهادات الطب) و١٣ على مستوى الدكتوراه. وهو اكبر عدد برامج توفره جامعة في لبنان» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٥٩). ومن الاصلاحات البنيوية الاساسية التي انجزتها الجامعة في اطار مناهج وبرامج التعليم اقرار وتطبيق نظام LMD وانشاء معاهد عليا للدكتوراه.

١. نظام تدريس جديد: LMD

«يعتمد في الجامعة اللبنانية نظام تدريس موحد هو النظام الفصلي المبني على المقررات والارصدة، وفاقا لسلم الشهادات الآتية: الاجازة، الماستر والدكتوراه (LMD)». (نص المرسوم رقم ١٤٨٤٠ الصادر بتاريخ ٢٨ ـ ٦ ـ ٢٠٠٥). هذا المرسوم فتح الباب امام ورشة اصلاح جدية لبنية البرامج

(١) نظم معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث، وبدعم من فعاليات في المجتمع المحلي، ٣ مؤتمرات علمية بينها مؤتمر تمت فيه دعوة اساتذة جامعيين من عدة دول عربية، واثنان اقتصرا على اساتذة لبنانيين من اختصاصات متنوعة.

والمناهج في الجامعة اللبنانية. لم تلتزم كليات الجامعة ومعاهدها كافة هذا الاصلاح[1].

من مبررات هذا الاصلاح هي مواكبة العولمة والتطورات والمستجدات في البرامج والمناهج على المستوى العالمي، والاهم هي اتاحة الفرصة للطلاب الممنوحين، او الذين يودون اكمال دراساتهم في الخارج، وخصوصا في اوروبا، معادلة شهاداتهم.

و عليه فقد «اوصت لجنة مجال التعليم الكليات باعتماد نظام تعليم يتوافق مع النظام الاوروبي الجديد: النظام نصف السنوي، الارصدة، انفتاح الكليات على بعضها، اقتصار مباراة الدخول على الكليات التي تتطلب تجهيزات كبيرة والاعمال الموجهة» (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤ ـ أ، ص٤٣).

- ينتظر مع استكمال العمل بنظام الـ LMD ان تتناغم الاختصاصات وتنفتح على بعضها البعض، وان تعتمد الكليات والمعاهد بأغلبها نظاما تعليميا واحدا؛
- كذلك ينتظر مع التقدم بتطبيق النظام الجديد ان يتوحد تنظيم الشهادات على اساس (٣ ـ ٥ ـ ٨)، (اجازة L ٣ سنوات،ماستر M سنتان، دكتوراه D ٣ سنوات)، مما سيؤدي الى تسهيل الحركية الافقية بين الكليات، وبين الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات الاخرى في لبنان والعالم.
- ان «تشكيل لجنة عليا لتطوير المناهج والبرامج في الجامعة اللبنانية»[2]

---

(١) طبقت نظام الـ LMD الكليات والمعاهد الآتية: الاعلام، التربية، الفنون، العلوم، الاداب، السياحة، ادارة الاعمال، معهد التكنولوجيا. وقد بدأت بتطبيقه هذا العام في السنوات الاولى كليتي الحقوق والصحة (ما عدا العلاج الفيزيائي الذي يتطلب ٤ سنوات). اما كليات الطب العام، طب الاسنان الصيدلة والهندسة فهي لم تطبق هذا النظام لان شهاداتها تتطلب ٥ سنوات دراسة على الاقل، واي شهادة بـ ٣ سنوات لا معنى لها. كذلك معهد العلوم الاجتماعية لم يطبق هذا النظام حتى الآن.

(٢) تشكلت هذه اللجنة بموجب القرار ١٣١ بتاريخ ١٢ ـ ٢ ـ ٢٠٠٤؛ كما تم تشكيل لجان=

هدف الى التنسيق بين كليات ومعاهد الجامعة لتجنب تكرار المواد والاختصاصات نفسها في اكثر من كلية، انطلاقا من مبدأ ان الكليات مفتوحة على بعضها البعض[١] وليست مغلقة كما كانت سابقا، او تفتقد الى التنسيق، وللحد من النزعة الاستخفافية في تعديل البرامج (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص ٥٩ ـ ٦٢).

اذا كان» نظام LMD يعبّر عن عولمة الجامعات، وهو نقلة لمواكبة العلم والتطور في العالم»[٢]، الا انه يعاني من نقاط ضعف اساسية في تطبيقه في الجامعة اللبنانية، ومنها[٣]:

- عدم ملاءمة الابنية وعدم توافقها مع تطبيق هذا النظام، لانه نظام يتطلب فتح الكليات على بعضها، لذلك يتطلب وجود مجمعات جامعية، خصوصا مع وجود مواد اختيارية على الطالب ان يتابعها في كليات اخرى، ومن دون هذه المجمعات سيكون هناك هدر في تكرار تعليم المادة نفسها وبأكثر من كلية.

- «لان نظام الـ LMD نظام متطور ويرتكز على المعلوماتية لذلك هو يتطلب مواكبة، ودقة في التواصل والتنسيق اي انه يتطلب: «كادرا تعليميا مؤهلا

الكليات لتطوير المناهج والبرامج في وحدات الجامعة اللبنانية بتاريخ ٢٩ ـ ٩ ـ ٢٠٠٤؛ وكذلك تعيين منسقي لجان الكليات لتطوير المناهج والبرامج في وحدات الجامعة اللبنانية بموجب القرار ٤١٦ بتاريخ ١٥ ـ ٣ ـ ٢٠٠٥

(١) هذه الخطوة الايجابية اعترتها ثغرات، حيث خلت اللجنة العليا، المكلفة التنسيق بين لجان الكليات والمعاهد، من اي تمثيل لمعهد العلوم الاجتماعية فيها! اضف الى ذلك عدم تشاور لجنة المعهد، المكلفة بوضع مشروع المناهج والبرامج، مع الاساتذة على الخطوط الاساسية في المشروع اثناء اعداده؛ كل ذلك ادى، انطلاقا من ملاحظات جدية على المضمون الى عدم اقرار المناهج والبرامج الخاصة بالمعهد والى عدم تطبيق الـ LMD. (ملاحظة بالمشاركة)

(٢) المقابلة رقم ٥

(٣) الملاحظات هي نتيجة تحليل لمقابلات الاساتذة.

ومدربا لمواكبة ادارة هذا النظام، وهذا غير متوافر، وكذلك كادرا اداريا مؤهلا ومدربا، وهذا غير متوافر».[1]

- التسرع، لا السرعة، في تطبيق القرار قبل استكمال كل عناصر نجاحه (تأهيل، تدريب، تجهيز، مبانٍ...)،
- ادى التسرع في تطبيقه قبل صدور المراسيم الى مشكلات لدى الخريجين الاوائل، ويؤدي الى مشكلات حالية، «حيث احيانا، لم يتم تحويل المقررات الى مقررات فصلية، كما تقتضي البرامج الجديدة، بل تم اعتماد المحاضرات نفسها القديمة كما هي، او جرى حذف بعض الفصول او المحاضرات»[2]،
- لا يوجد توصيف للمواد كلها وليست موحدة بين الجامعات الخاصة وبين الجامعة اللبنانية ولا حتى بين الفروع في الكلية الواحدة «حيث كل فرع يعزف لحاله»[3]؛ لا تنسيق بين الفروع ولا حتى في الفرع الواحد، وذلك بسبب عدم التواصل بين الاساتذة»[4]،
- «ركز النظام على الاعمال التطبيقية وهذا يتطلب استراتيجية تمويل لحظوي غير ملحوظة. كما يتطلب ربطا بقطاعات الانتاج وبالتالي بسوق العمل.
- تتطلب المختبرات والاستوديوهات ادارة بذاتها مع مصاريف يومية، بينما في المقابل هناك الروتين الاداري والمالي الذي يشل الجامعة»[5].
- يعيد هذا النظام،كما يطبق حاليا، انتاج الهدر من خلال اواليتين:
- تعيين اساتذة في كليات لمواد غير اساسية، او ليست من اختصاص الكلية،

---

(١) من المقابلة رقم ٤

(٢) من مقابلة مع احد اساتذة كلية الاعلام. والمقابلة رقم(١١)

(٣) المقابلة رقم ٤ والمقابلة رقم٥

(٤) المقابلة رقم ٦ «يتجلى عدم التنسيق في امتحانات الدخول للطب والصيدلة، حيث نضع اسئلة بالتوافق مما يؤثر على المستوى، اي يفرّغ امتحان الدخول من معناه»

(٥) المقابلة رقم ٣

ومتوافرة في كليات الاختصاص، وذلك بسبب عدم انفتاح الكليات على بعضها، وبسبب غياب المجمعات الجامعية.

- افساح المجال لتوظيف غير ضروري، حيث يتم اختيار اكثر من استاذ للمادة الواحدة، بسبب توزعها بين نظري، واعمال موجهة، واعمال تطبيقية؛» فمادة من ١٠٠ ساعة وزعت على ٣ اساتذة ٥٠ لاستاذ، و٣٠ ساعة لثاني، و٢٠ ساعة لثالث؛ بينما يمكن اعطاؤها لاستاذ واحد، ؛ انما حشر الازلام والمحاسيب اقتضى توزيعها على هذا الشكل»[١]

- «تفكك الهيكلية في الجامعة؛ لقد جمعت الكليات كلها في الرأس اي في المعاهد العليا للدكتوراه؛ بينما استمرت الكليات من تحت منغلقة على ذاتها من دون ارتباط بالكليات الاخرى. اي لم يتم جمعها من فوق ومن تحت؛ الاجازة في جهة والماستر والدكتوراة في جهة اخرى»؛[٢]

- «عدم وجود ترابط سليم بين مقررات الاجازة والماستر المهني حيث مواد للسنة الثانية توضع في السنة الثالثة».[٣]

- ان الميزة الايجابية لهذا النظام هو «فلسفته القائمة على المرونة»، اي ان التعديل فيه لا يحتاج الى موافقة مجلس الوزراء، بل يتم بالتسلسل الاكاديمي ليحصل على موافقة مجلس الجامعة. «الا ان هذه الميزة يمكن ان يبطل مفعولها، حيث لاجراء اي تعديل في المواد يفترض الحصول على موافقة كل الاقسام في الفروع[٤] وكل المدراء، وهذا ليس بالامر

---

(١) المقابلة رقم ١١

(٢) المقابلة رقم ٥

(٣) المقابلة ٦

(٤) العلوم، الفنون، ادارة الاعمال، الاداب، وهي الكليات التي اجريت مقابلات مع اساتذة منها وعبر اساتذتها عن تطبيق مختلف بين الفروع وعن عدم مرونة فعلية في تعديل المناهج والبرامج.

السهل لا بل اقرب الى الاستحالة. لذلك يمكن القول ان لا مرونة بادخال مقررات جديدة»[1]

ان التقييم الاولي الذي يتردد على السنة اساتذة من اختصاصات في الاداب والعلوم الانسانية ان نتيجة تطبيق الـ LMD حتى الآن هي نتيجة سلبية تتجلى في تدهور المستوى»[2]،

على الرغم من التعديلات المبدئية المهمة التي ادخلها نظام الـ LMD على عملية التعليم، فهو، في ظل عدم توفير المستلزمات الضرورية لتطبيقه يجعل منه، خصوصا في الكليات غير التطبيقية، مجرد تغيير للثوب الخارجي، مع استمرار المضمون على حاله.

على مستوى آخر ما زالت تسود في بعض الكليات والمعاهد انظمة التقييم التقليدية المرتكزة الى اسلوب المحاضرة والاملاء في التعليم. فلا رقابة على مضمون ما يعلمه الاستاذ، خصوصا في الكليات غير التطبيقية؛ وعلى الرغم من ان هناك توصيفا موحدا لمضمون المواد «فكل استاذ يدرس مادته كما يشتهي حيث لا يوجد ضابط محدد لكيفية التدريس... ثم ان كل استاذ في اي فرع من الفروع يفهم التوصيف على هواه ويدرسه بطريقته وكأننا في في ٥ جامعات وليس في جامعة واحدة»[3].

٢. ساعات التدريس:

في التعميم رقم ٢٠ الصادر بتاريخ ١٦ ـ ٤ ـ ٢٠١٠، اكد رئيس الجامعة على التقيد بأنصبة التدريس السنوية المحددة من قبل مجلس الجامعة وهي ١٧٥ ساعة لرتبة الاستاذ و٢٠٠ ساعة لرتبة الاستاذ المساعد و٢٢٥ ساعة لرتبة

(١) من المقابلات رقم٥ ورقم ٦ ورقم ١١ (وهم اساتذة في ٣ كليات مختلفة طبقت النظام الجديد)

(٢) من مقابلة مع احد اساتذة الاعلام

(٣) من المقابلة رقم ٧

المعيد. ورفعها الى ٢٥٠ ساعة لاساتذة الملاك والمتعاقدين المتفرغين اذا تضمن نصاب الاستاذ ساعات اعمال تطبيقية وموجهة، وذلك قبل اللجوء الى اسناد مواد تدريس الى اساتذة الساعة.

ان الالتزام الفعلي بتطبيق محتوى التعميم يخضع لمدى جدية الادارة واستقلاليتها (المدير ومجلس الفرع). المآخذ عديدة على طرق الاحتيال والتهرب من تطبيق الانصبة التدريسية للاساتذة.

ان غياب المحاسبة هي مفتاح من مفاتيح فهم التراخي وعدم الالتزام.

٣. المعاهد العليا للدكتوراه:

لقد عانت شهادة الدكتوراه اللبنانية[١] اكثر من غيرها من «النزعة الاستخفافية وحسابات المصالح، وهي الشهادة التي يشكل اي ترد فيها خطرا على الجامعة ككل» (الامين وآخرون،١٩٩٩، ص٦٠)؛ واي ضعف في شروط نيل هذه الشهادة يعني ان الجامعة تساهم بنفسها في اعادة انتاج تخلفها، والامثلة على ذلك ليست بقليلة.

و في اطار الاصلاحات، انشئت ٣ معاهد عليا للدكتوراه Ecoles Doctorales في الجامعة اللبنانية، بموجب مرسوم رقم ٧٤ بتاريخ ٢٢ ـ ٢ ـ ٢٠٠٧؛ وهي، المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا[٢] والمعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية[٣]؛ والمعهد العالي للدكتوراه في الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية[٤].

---

(١) انشئت بموجب المرسوم ٩٠٠ / ١٩٨٣

(٢) ويشتمل اختصاصات العلوم والتكنولوجيا والعلوم الصحية (طب، صحة، صيدلة، طب اسنان) والزراعية والهندسية والهندسة المعمارية.

(٣) ويشمل اختصاصات الحقوق والعلوم السياسية والادارية والاقتصادية، وادارة الاعمال والسياحة.

(٤) ويشمل اختصاصات الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والاعلام والتوثيق والفنون الجميلة (باستثناء الهندسة المعمارية).

ارتبطت نشأة المعاهد العليا باعتماد نظام جديد للتدريس في الجامعة اللبنانية (نظام الـ LMD). الا ان البعض ينظر اليها «كبدعة وكتدمير منظم للجامعة»[1].

يبدو ان تجربة المعهد العالي في العلوم والتكنولوجيا هي التجربة الاكثر علمية حتى الآن؛ فهي تسير بخطى واضحة وثابتة، حيث جرى تدريب مجموعة من الاساتذة على البرامج الجديدة، وتأهيل البعض الاخر وتحضيره للاشراف على الاطاريح وادارة الابحاث. مع الاشارة الى ان التجربة في العلوم هي تجربة جديدة (لم يكن يوجد في الجامعة اللبنانية دكتوراه في العلوم).

اما تجربة الدكتوراه في المعهدين الآخرين (الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، والحقوق والعلوم السياسية) فهي امتداد لتجربة سابقة[2]، فقد سادتها «النزعة الاستخفافية» التي اشير اليها اعلاه.

تقوم لجنة منسقي الكليات المنضوية في اطار المعاهد العليا للدكتوراه، بوضع انظمة موحدة لكل معهد، بدلا عن نظام الدكتوراه الخاص بكل كلية؛ وهذه خطوة ايجابية. الا انه يُخشى، في ظل افتقاد الخبرة والتجربة لدى اعضاء في لجان المنسقين، من اعتباطية ما، او من نزعة استخفافية ما، في اعداد هذه الانظمة. كان يفترض ان يشكل انشاء معاهد عليا للدكتوراه، بالتزامن مع تطبيق نظام جديد في التدريس، مناسبة لاعداد افضل، سواء للمناهج والبرامج ام للانظمة الداخلية، وعلى الاخص للكادر التعليمي؛ كما كان يفترض استقدام اساتذة زائرين لاقامة ورش عمل ينخرط فيها، على الاقل، الكادر الذي سيتولى التعليم وادارة الابحاث في هذه المعاهد، او ارسال بعض الاساتذة، من الاختصاصات المتنوعة، للاستفادة من خبرات الجامعات في هذا المجال.

---

(١) عصام خليفة، من مقابلة تلفزيونية على قناة الـ MTV في النصف الثاني من كانون الاول ٢٠١٠.

(٢) الا في كليتين منضويتين في المعهد العالي للاداب، الفنون والاعلام لم يكن فيهما برامج للدكتوراه، اما في كلية التربية فبرنامج الدكتوراه كان متوقفا.

يُخشى من التجربة الجديدة المستندة الى الارث فقط، ومن دون اعداد وتأهيل مستمرين، ان تعيد انتاج التجربة السابقة، والتي يميل ميزان تقييمها الى السلبي اكثر من الايجابي.

كما يُلاحظ تضارب في الصلاحيات بين العمادات في الكليات وبين العمادات في المعاهد العليا للدكتوراه؛ فقد أُلحق الماستر البحثي بالمعاهد العليا، بينما الكادر التعليمي ما زال مرتبطا بالكليات، بسبب غياب ملاكات خاصة بالمعاهد العليا للدكتوراه حتى الآن.

والملاحظة الاخيرة ان كثرة عدد الطلاب المرشحين لتحضير دكتوراه، والعدد المحدود لاساتذة الماستر والدكتوراه، يطرح قضية الاشراف، ويجعل العبء ثقيلا على الاستاذ الذي يضطر للاشراف على عدد من الطلاب اكثر من طاقته، مما يؤدي حتما الى انعكاسات سلبية على مستوى المتابعة والاشراف والتقييم. يعاني بالمقابل بعض الطلاب من صعوبة في ايجاد استاذ يشرف على مشاريعهم البحثية.

سابعاً: البحث العلمي: الاهمية، السياسة البحثية والتمويل

١. اهمية البحث:

«... ان الصلة بين البحث العلمي والتعليم الجامعي وثيقة الى درجة لم يعد معها ممكنا الفصل بينهما مما دعا الكثير من دول العالم ان يربطوا وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي...» (الجامعة اللبنانية والهيئة المركزية للبحث العلمي، ٢٠٠٧ ص. ص ٥ ـ ٦)

«مما يلفت ان الجامعة اللبنانية، وهي التي تضم العدد الاكبر من الطلاب ومن الاساتذة نسبة لباقي الجامعات في لبنان، لا تضم مراكز بحوث بالمعنى التقني للكلمة، باستثناء المركز التابع لمعهد العلوم الاجتماعية»؛ (نحاس، ١٩٩٧، ص٣٧٠)؛ هذه الحقيقة اكدت عليها اكثر من دراسة اخرى. (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٥٢).

انتظرت مركزة البحث العلمي، على مستوى الجامعة، الى العام ٢٠٠١، وهو امر يؤشر على ضعف البنية البحثية في الجامعة[١]، وهذا لا يعني، بأي حال، ان اساتذة الجامعة اللبنانية لا يبحثون. «فثمة حضور ملحوظ للاساتذة الباحثين في الجامعة اللبنانية بين اقرانهم في المجتمع... ومساهمات العديد منهم ذات اهمية لاجدال فيها ويعتبرون مراجع في ميادينهم» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٦٠).

الا انه لفترة طويلة استمر اساتذة الجامعة يحصلون على تعويض بحث بموجب القانون ٦٧/٧٥؛ هذا التعويض كان بمثابة تدبير داخلي لزيادة مداخيل الاساتذة تحت ضغط تراجع القوة الشرائية لرواتبهم. لذلك كان البحث يبدأ ولا ينتهي، كي لا يُحرم الاستاذ من التعويضات. استمر هذا الاجراء الى حين تعديل سلسلة الرتب والرواتب في العام ١٩٩٨، حيث تم الغاؤه. فانخفض التمويل المخصص للابحاث الى مبالغ زهيدة موزعة على بنود عدة في الموازنة. الا ان بعض الاساتذة، بتمويل او من دونه، كانوا يبحثون؛ اما تمويل الابحاث فتوزع بين تمويل ذاتي، او عبر مؤسسات ممولة لطلبات السوق البحثية (مراكز ابحاث خاصة، منظمات دولية الخ) (Moussaoui ,et Kabbanji: 2006).

٢. السياسة والانماط:

ان التحول من البحث الشكلي الى البحث المنظم، تجلى في تقدّم الاساتذة بطلبات دعم لمشاريع ابحاث، وهي خطوة ايجابية اولى، على الرغم من سلبيات عديدة، الا انه يمكن البناء عليها وتطويرها. فمنذ عام ٢٠٠٢ وحتى العام ٢٠١٠، كان لهذا التنظيم الفضل في انخراط ٨١٣ استاذا جامعيا في تقديم مشاريع ابحاث؛ والخطوة الايجابية الثانية، والتي تؤكد على جدية الاجراء، هي

(١) اجابت ٥ كليات انه يوجد فيها مركز للابحاث واجابت الكليات الاخرى بالنفي (التقييم الذاتي، الجزء الاول، مرجع سابق، ص ٥٢)

ان مشاريع الابحاث لم تقبل بشكل آلي، بل خضعت لتقييم حيث تم قبول ٤٢٤ مشروعا ورفض ٣٨٩ مشروعا[١].

يكشف الواقع البحثي عن مفارقة واضحة تتعلق بنمط الابحاث، حيث شكّل البحث الجماعي نمطا غالبا في ابحاث اساتذة الاختصاصات العلمية «الصلبة»، كالتكنولوجيا، العلوم الطبية، العلوم، الصحة العامة، الهندسة، الصيدلة، الزراعة؛ وبلغت نسبة الابحاث الجماعية في اعلاها (٨٥,٧٪) في المعهد الجامعي للتكنولوجيا، و(٧٣,٤٪) للعلوم[٢]؛ في المقابل شكلت الابحاث الفردية النمط الغالب في الاختصاصات الاخرى، الادبية والانسانية والاجتماعية؛ وبلغت نسبة الابحاث الفردية المقبولة اعلاها (٩٤,٢٪) لدى اساتذة كلية الاعلام. (انظر الجداول رقم ٢، ٣، ٤، ٥، في الملحق).

كما برز تمايز اساسي آخر بين الابحاث في العلوم «الصلبة»، والابحاث في الاداب والعلوم «الرخوة»، تجلى في اعتماد الاساتذة في العلوم «الصلبة» لغة اجنبية[٣] في كتابة ابحاثهم (الفرنسية و/ او الانكليزية)، بينما اعتمد معظم الاساتذة في الكليات «الرخوة» اللغة العربية. احد العوامل المفسرة لهذا الامر هو غياب مجلات في الاختصاصات العلمية الصلبة محكمة في العالم العربي، مما يدفع الاساتذة الى الكتابة بلغة اجنبية من اجل النشر في المجلات الاجنبية، وذلك من اجل التقييم والترقية.[٤]

---

(١) استخلصت هذه النتائج من اللوائح التي حصلت عليها من مسؤولة مكتب دعم الابحاث السيدة ندى رحال.

(٢) واهمية هذه النسبة ان ابحاث اساتذة كلية العلوم المقبولة شكلت ما يزيد عن ٥٠٪ من مجموع الابحاث المقبولة في كل الاختصاصات الاخرى.

(٣) ابحاث باللغة الفرنسية اولا ٧٠٪ تقريبا، ثم باللغة الانكليزية ٢٦٪، فاللغة العربية ٤٪. اما الباحثون فيتوزعون بين ٦٩,٥ ذكور (١٦) و٣٠,٤ اناث (٧ اناث).

(٤) فمن اصل ٤٥ بحثا قدمت في الندوة الثالثة لعرض الابحاث العلمية بدعوة من «برنامج دعم الابحاث العلمية» المنعقد في الادارة المركزية في الجامعة اللبنانية من ٣ الى ٤ نيسان ٢٠٠٧، ٥١,١٪ من الابحاث كانت في العلوم الصلبة و٤٨,٩ في العلوم الرخوة والآداب. والابحاث في الاختصاصات المختلفة كانت ابحاثا فردية.

٣. مأسسة البحث:

انتظر التحول الى مركزة البحث على مستوى الجامعة حتى العام ٢٠٠١، حين انشئت «الهيئة المركزية لادارة البحث العلمي في الجامعة اللبنانية» كاطار مركزي لتشجيع البحث العلمي، ومهمتها وضع خطة عمل مبرمجة زمنيا، واجراء التحضيرات اللازمة.[١] واول مجموعة من الاساتذة استفادت من التنظيم الجديد بدءا من العام ٢٠٠٢. استمر العمل بهذه الآلية المركزية حتى العام ٢٠٠٧، الى حين انشاء المعاهد العليا للدكتوراه، حيث انقسمت الهيئة المركزية لادارة البحث العلمي الى ثلاث هيئات، واحدة في كل معهد من المعاهد العليا الثلاث.

مع هذه الوضعية الجديدة اعلن رئيس الجامعة عن توجه جديد يقضي بالتركيز على دعم الفرق البحثية.[٢]

الا ان التنسيق في مجال البحث العلمي مازال مركزيا، وكذلك تمويله.

٤. تمويل البحث:

خصص لبند البحث العلمي في موازنة الجامعة للعام ٢٠١٠ مبلغ ٣ مليارات ليرة لبنانية بزيادة ٥٠٠ مليون ل.ل عن موازنة العام ٢٠٠٩[٣]. شكل

---

(١) تم انجاز استمارة لطلب الدعم ووضع آليات للتحكيم وتعميم من رئاسة الجامعة ببدء قبول الطلبات؛

(٢) تمر الآلية المعتمدة بمراحل حيث تصدر تعاميم من المعاهد الثلاث بتوقيت خاص بكل معهد، بعد ان اجرى كل معهد تعديلا على الاستمارات والآليات لتتلاءم مع متطلباته. بعد الاعلان ترد مشاريع الابحاث الى «مكتب الابحاث» في امانة سر رئيس الجامعة، ومنه توزع على المعاهد العليا، حسب اختصاص كل معهد؛ وتدرس اللجان الـ «اكاديمية» مشاريع الابحاث، الفردية او الجماعية، بناء على نظام تقييم للمشاريع، ثم ترفع نتائجها الى العمداء ومن ثم الى رئيس الجامعة مع الموافقة او مع طلب تعديلات، او مع الرفض.

(٣) «عمدت الجامعة الوطنية، بحسب شكر، إلى تعزيز حلقة التواصل بين التعليم الجامعي والبحث عبر تنظيم الدراسات العليا، استحداث مختبرات بحثية لا مثيل لها في أي جامعة في لبنان، زيادة المنح وموازنة البحث العلمي. «فبعدما صرف ٤٠٠ مليون ليرة لدعم=

هذا المبلغ ما نسبته ١,١٣٪ من مجموع الموازنة. وهي موازنة هزيلة بالمقارنة مع ما تخصصه الدول المتطورة للابحاث والتي تزيد عن ١٠٪.

يتم تمويل الابحاث ايضا من مصادر اخرى كالمجلس الوطني للبحوث العلمية، لكليات العلوم «الصلبة» بشكل اساسي، ومن برنامج «سيدر» للكليات نفسها اجمالا. ومن المعهد الالماني للابحاث الشرقية (كلية الفنون)، ومن برنامج التعاون اللبناني السوري، لبعض الكليات، ومن الاتحاد الاوروبي.

٥. عوائق البحث:

تواجه الاستاذ الباحث جملة من العوائق، منها:

- غياب السياسات البحثية على مستوى الجامعة[١]، وعلى مستوى المعاهد العليا للدكتوراه.
- اضعاف مراكز الابحاث الموجودة عبر التضييق المالي عليها، واستمرار وجودها قانونا.
- ضعف التمويل: ما زالت موازنة البحث، على الرغم من زيادتها، هزيلة جدا. وينتج عنها عدم توفر السيولة احيانا، مما يدفع بعض الباحثين الى تمديد ابحاثهم لاكثر من سنة، خصوصا بالنسبة الى الفرق البحثية. واستمرار هذا الامر سيحبط الباحثين والفرق البحثية خصوصا.
- مشكلة عدم التكافؤ بين الباحثين في العلوم «الصلبة» والعلوم «الرخوة» لجهة عدم تطلب الاخيرة لمختبرات واجهزة معينة، والسهولة النسبية لدى الباحثين في نشر ابحاثهم؛ بينما يصعب على الباحثين في الاختصاصات

= الأبحاث الفردية في عام ٢٠٠٦، رصد هذا العام ٣ مليارات ونصف مليار، منها ملياران ونصف مليار لدعم الفرق البحثية». يسجّل «الرئيس» دعمه للاندماج في التطور البحثي بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً، ما يسدّ الثغرة التكنولوجية التي تفصل، بدءاً من البحر الأبيض المتوسط، جزءي العالم.» جريدة الاخبار ٩ ـ ١١ ـ ٢٠١٠.

(١) تبذل هذا العام محاولات جنينية لسياسات بحثية في اطار المعاهد العليا للدكتوراه.

العلمية «الصلبة» نشر ابحاثهم في لبنان بسبب غياب المجلات العلمية المحكمة، وضعف البنية البحثية الخ . . .

- غياب أنصبة افراد الهيئة التعليمية المخصصة للبحث حيث لا يوجد اي اعفاءات من ساعات التعليم للاستاذ الباحث[1]،
- ضعف الاستفادة من قاعدة المعلومات البحثية، وضعف بنى الاستقبال في الكليات وعدم الاستفادة كفاية مما هو متوافر[2]؛
- النقص الشديد الذي تعاني منه البنية التحتية للبحث في الكليات عموما، والعلمية «الصلبة» خصوصا؛
- الروتين الاداري والاجراءات المرافقة له، في معاملة صرف المستحقات للباحث.

ثامناً: الكليات: الحريات الاكاديمية والحياة الجامعية:

١ . الحريات الاكاديمية بين القانون والممارسة:

تنص المادة ٧ الفقرة أ من القانون (٧٥/ ٦٧) على ان «افراد الهيئة التعليمية وموظفي الجامعة، فنيين واداريين، هم من موظفي الدولة، ويخضعون لجميع القوانين والانظمة[3] المتعلقة بسائر الموظفين ولا سيما احكام التدرج والترفيع والترقية والصرف والتقاعد الا في الاحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون وفي الانظمة المتعلقة بالجامعة»؛ على الرغم من ذلك ومع ان القوانين تحظر على الموظف الانتساب الى جمعيات، والتصريح والنشر في وسائل

---

(١) باستثناء مركز المعلوماتية القانونية، الملحق بكلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية. والمعهد الآخر الذي تنص انظمته على منصب استاذ باحث هو معهد العلوم الاجتماعية.

(٢) على الرغم من التحسن في مجال المكتبات (الاشتراك مع قواعد معلومات ومع مجلات علمية الخ . .) فان بنية المكتبات ما زالت ضعيفة لاستقبال الباحثين وتأمين كل الظروف الملائمة لنجاح البحث.

(٣) خصوصا المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٥٩.

الاعلام، إلا بإذن من رئيسه الاعلى، فقد اكتسب اساتذة الجامعة اللبنانية، وهذه احدى ميزاتهم، بالنضال وبالممارسة، حريات اكاديمية محظورة على سائر الموظفين.

فالاستاذ يتمتع بالحريات الاكاديمية، وينتسب الى جمعيات سياسية وثقافية واجتماعية، ويصرح، وينشر مقالات في الصحف والمجلات من دون اذن، بما في ذلك النشر في موضوع الجامعة (سلبا وإيجابا). وهذا كله أقرب الى انجازات بالممارسة منه الى حريات مقوننة[١].

الا ان بعض المقالات التي تناولت ادارة الجامعة، والتي تطرقت الى امور حساسة ادت الى اجراء تجاوز حدود الجامعة، على الرغم من ان مجلس الجامعة، لو كان قائما، يفترض به ان يبت بأمور اهل الجامعة، على اختلافها، باعتباره يلعب دور هيئة التفتيش ومجلس الخدمة في آن معا.[٢]

٢. رابطة الاساتذة المتفرغين:

للاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية رابطة تأسست في العام ١٩٧٥، وهي تضم فقط الاساتذة الداخلين بالملاك والاساتذة المتعاقدين المتفرغين.

تتشكل الرابطة عن طريق الانتخاب. والرابطة ثمرة نضال طويل خاضه الاساتذة والطلاب مدعومين من المجتمع المدني. للرابطة طابع نقابي، وهي لعبت منذ تأسيسها وحتى العام ٢٠٠٠، دورا قياديا في تحركات الاساتذة للدفاع عن الجامعة وتطويرها، كما للدفاع عن مصالح الاساتذة. وقد استطاعت ان تحقق الكثير من مطالبهم وخصوصا المادية منها.

---

(١) «الحريات في الجامعة مثل الحريات في لبنان تكاد تلامس الفوضى. لا ارهاب فكري على الاستاذ» من المقابلة رقم (٨)

(٢) احدث مثل على ذلك السجال الاخير بين رئيس الجامعة وبين «الاساتذة المستقلون» عبر الصحف، والشكوى القضائية المقدمة من رئيس الجامعة ضد الدكتور عصام خليفة القيادي في تجمع الاساتذة المستقلين... وشكوى الدكتور خليفة على الرئيس بسبب «عدم رفع طلبه للاستفادة من رتبة الاستاذية المستحقة له».

- تصدر الرابطة مجلة فصلية باسم مجلة اوراق جامعية، وهي احد اوجه الاهتمام الاكاديمي للرابطة[1]!

- من المآخذ الاساسية على تحركات الهيئة النقابية، انها غلبت الجانب المطلبي على الجانب الاكاديمي؛ وهي لم تتمكن من التحول الى هيئة مهنية تعمل على تطوير المهنة (شروط الانضمام اليها، وممارستها، وحقوق العاملين فيها)؛ فأصبح هم الرابطة ارضاء الاساتذة، حيث انتقلت عدوى علاقة الزبائنية من الميدان السياسي الى الميدان الجامعي، واصبح هم كل طرف من الاطراف السياسية في الجامعة الوصول الى مجلس المندوبين بأكبر عدد من الاعضاء، لكي تكون له كلمة وازنة في قرار الرابطة، وتحديدا في الهيئة التنفيذية. وهكذا تحولت الرابطة من مدافع عن مصالح الجامعة الاكاديمية، باعتبارها الهم الاول في التعليم الجامعي، الى محاصصة بين اطراف سياسية ـ طائفية تتأثر في تحركاتها بالحركة السياسية خارج الجامعة، اكثر من تأثرها بالمصلحة الاكاديمية فيها[2].

والمأخذ الآخر انها اصبحت تغلّب، في السنوات الاخيرة، المعايير السياسية ـ الطائفية في تركيبتها (التحاصص الطائفي لمواقع الرابطة) على المعايير المهنية والاكاديمية، وهو ما انعكس على فعاليتها، وادى الى اضعافها تجاه السلطة السياسية؛ والمؤشر الابرز على ذلك ان تحركاتها لم تؤد الى اي نتيجة بشأن اعادة العمل بمجلس الجامعة المعطل منذ ٢٠٠٤.

---

(١) لقد عقدت الرابطة في فترة رئاسة د عصام خليفة مؤتمرا عن «دور الجامعة في مجتمع متنوع، حالة لبنان» وما زال المؤتمر يتيما!

(٢) بعض المطالب المادية البحتة فقط كاقرار فروقات السلسلة وغيرها تشكل القاسم المشترك لتضامن الاساتذة وتدفعهم للتحرك، اما تعطل مجلس الجامعة منذ سنوات فلم تشكل موضوعا جديا لتحرك الرابطة!!!

تاسعاً: الطلاب: الحياة الطلابية في الكليات وخطط الخريجين

١ . خصائص عامة:

- بلغ عدد طلاب الجامعة اللبنانية ٧٢٣١٤ طالبا في العام ٢٠١٠، اي ما نسبته ٤٠٪ من مجموع الطلاب في لبنان[١]. وهذا يؤشر على تراجع نسبة المنتسبين للجامعة اللبنانية بالمقارنة مع السنوات السابقة؛ ويمكن تفسير ذلك بانتشار الجامعات الخاصة، وتوسع بعضها الى المناطق من جهة، وعدم نجاح عدد كبير من الطلاب في مباريات الدخول، التي تجريها الجامعة اللبنانية، في الكليات العلمية والتطبيقية، على مقاعد محدودة، مما يدفع بعدد كبير من هؤلاء الى التوجه الى جامعات خاصة لمتابعة الاختصاصات نفسها.

- يؤكد العدد الكبير للطلاب في اللبنانية على حجم المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الجامعة تجاه المجتمع اللبناني، وعلى الدور الاساسي الذي تقوم به في تأمين فرص الدراسة الجامعية للسكان. فقد «سمح توسع الجامعة بانخراط اعداد من الطلاب، وخصوصا من الاناث، ما كان ممكنا لهم تأمين تعليمهم العالي لولا هذا الانتشار»[٢].

- يتوزع الطلاب حسب الجنس على ٢٦٤٧٠ ذكرا (٣٦,٦٪) و٤٥٨٣٤ انثى (٦٣,٣٪). وهو ما يؤكد ظاهرة تأنيث التعليم الجامعي في الجامعة اللبنانية.

وتظهر النزعة نحو تأنيث الجسم الطلابي في معظم كليات الجامعة ومعاهدها، باستثناء كليات: الحقوق والعلوم السياسية، الهندسة، العلوم

---

(١) (عام ١٩٩٨ كان طلاب اللبنانية يمثلون ٥٦٪ من الجمهور الطلابي الجامعي في لبنان واذا اقتصر على اللبنانيين فترتفع النسبة الى ٦٢٪) بلغ عدد الطلاب في الجامعة اللبنانية ١٤٠٠٠طالب عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، و٢٧١٤٧ طالبا عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، و٣٩٩٢٦ طالبا عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، و٧٢٣٠٤ طالبا عام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية، ٢٠١٠).

(٢) من المقابلة رقم ١٢

الطبية، الزراعة، والمعهد العالي للتكنولوجيا[1]. وتتفوق نسبة الاناث ليس فقط في مرحلة الاجازة، بل تبرز ظاهرة جديدة، هي تفوق نسبتهن ايضا في المعاهد العليا للدكتوراه[2].

- يتركّز عدد الطلاب بشكل اساسي في اربع كليات، تشكل لوحدها ما مجموعه ٥١٢٧٥ الف طالبا، اي ما نسبته ٧٠,٩٪[3]، وهي الكليات الوحيدة في الجامعة التي يتم الانتساب اليها من دون مباراة دخول.
- الا ان هذا «الحجم الكبير، في هذه الكليات، جزء منه انتفاخ او انه ليس حجما حقيقيا (الامين وآخرون،١٩٩٩، ص ٩٦).
- يشكل الطلاب اللبنانيون نسبة ٨٨٪ من مجموع طلاب الجامعة اللبنانية، بينما يمثل غير اللبنانيين ما يقارب الـ ١٢٪[4].

---

(١) تتوزع اعداد الطلاب حسب الجنس والكلية على الشكل الآتي (في كليات: العلوم ٨٠٢٧، الحقوق ٤٠٦٣، الآداب ١٦٦٠٦، ٤٢٦١ العلوم الاجتماعية اي ما مجموعه ٣٢٩٥٧ انثى مقابل ما مجموعه ١٨٥٩٨ ذكرا يتوزعون في: العلوم ٦٣٣٠، الحقوق ٤٧٤٤، الآداب ٦٣٨٥، العلوم الاجتماعية ٨٣٩؛ يعني ان نسبة الاناث تبلغ ٦٣,٩٪ في الكليات التي لا تتطلب مباراة دخول). وحتى في بعض الكليات التي تتطلب مباراة دخول فان نسبة الاناث هي اعلى ايضا؛ ففي كلية: التربية عدد الاناث ١٤٦٩ مقابل ١٣٢ ذكور، والفنون ١٥٧٨ اناث مقابل ١٠٥٠ ذكور، والاعلام والتوثيق ١٣٠٠ اناث مقابل ٢٥٤ ذكور، والعلوم الاقتصادية وادارة الاعمال ٣٤٧٦ اناث و٢٤٣٧ ذكور،و الصحة العامة ١٨٠٨ اناث مقابل ٣٦١ ذكور، والصيدلة ١٩٨ اناث مقابل ٤٠ ذكور، والسياحة والفنادق ٣١٣ اناث و١٣٢ ذكور وطب الاسنان ١٨٠ اناث و١٤٠ ذكور. (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية ٢٠١٠)

(٢) يضم كل من المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا (١٩٢ اناث و١٥٧ ذكور) والمعهد العالي للدكتوراه في الحقوق (٢٧٠ اناث و٣٠١ ذكور)، والمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية (٥٥٠ اناث و٢٢٧ ذكور). (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية)

(٣) (من بينهم ٢٢٩٩١ في الاداب والعلوم الانسانية، و١٤٣٥٧ في كلية العلوم، و٨٨٢٧ في الحقوق والعلوم السياسية، و٥١٠٠ في العلوم الاجتماعية)؛

(٤) تم احتساب هذه المعدلات في ضوء احصاء خام لتوزع الطلاب حسب الجنسية من دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية. وغير اللبنانيين يتوزعون: ٩١٪ منهم من التابعية السورية بالدرجة الاولى والفلسطينية بالدرجة الثانية؛ ويتوزع الـ ٩٪ الباقون على ما يقارب الـ ٤٠ جنسية».

- تسهل الجامعة للباحث الحصول على المعطيات، الا ان المشكلة ان هذه الاحصاءات غير مشغولة وغير معالجة[١].

٢. اجراءات التعريف، والقبول، والتسجيل، والتوجيه:

يصدر في فترات متباعدة دليل عن الادارة المركزية حول اختصاصات الكليات، الا انه غالبا لا يكون بمتناول الطلاب. ولا تصدر الكليات نفسها اي نوع من انواع الادلة السنوية الموجهة للطلاب. كما لا يتم استخدام الانترنت لارشاد الطلاب وتسجيلهم.

اما الاجراءات التي تعتمدها الجامعة لتعريف الطلاب بها فليست فعالة؛ العمل المؤسسي ضعيف جدا، وهو يقتصر على المشاركة في المعارض المخصصة للتوجيه المهني حيث تشارك الجامعة عبر دائرة المنشورات في كل معارض التوجيه المهني التي تنم في لبنان[٢]؛

كما يسجل غياب التوجه نحو الثانويين في مدارسهم؛ ويتم تعريف بعض الطلاب بالجامعة من قبل اساتذتهم او اصدقاء لهم او اقارب؛

هناك سهولة في الكليات ذات الانتساب المفتوح (٤ كليات) «بأن يصبح الطالب الثانوي طالبا جامعيا»؛ يكفي لذلك حيازة الشهادة الثانوية او ما يعادلها[٣]؛ اما الانتساب الى الكليات الاخرى فيتطلب نجاحا في مباراة للدخول.

---

(١) توجد في الادارة المركزية دائرة احصاء ومن ضمن صلاحياتها احصاء الطلاب، الا ان الدائرة تشكو من ادارة موازية لها (مدربون متعاقدون في قسم المعاوماتية) وتهميش دورها. ومع الاشارة الى ايجابية مكننة المعلومات، تبقى ضرورة التنسيق بين جهاز المعلوماتية ودائرة الاحصاء للانتقال من تخزين المعلومات الى تحليلها وتبويمها ونشرها في كتيب سنوي. ان تكامل الصلاحيات، وليس التنازع عليها، يؤدي الى تطوير هذا الجهاز الاحصائي في الجامعة.

(٢) من مقابلة مع مسؤول دائرة المنشورات في الجامعة.

(٣) هناك شروط اخرى للتسجيل (اخراج قيد فردي+ صورة عن الهوية مصدقة من المختار+ صورة مصدقة عن الشهادة الثانوية+ صورتين شمسيتين مصدقتين من المختار+ افادة عن ضمان الاهل (لمن هم مضمونين) + طابع مالي بالف ل.ل)

في الاطار نفسه يشير الطلاب الى قضية اخرى، هي قضية مباريات الدخول، حيث «هناك معلومات شفهية يتداولها المعنيون عن تساهل في انظمة الدخول وتغيير في اعداد الطلاب المقبولين[1] بناء على رغبات النافذين من اهل الجامعة وخارجها، وتشيع عموما فكرة «الوساطة» بقوة لدى الطلاب والمرشحين لدخول هذه الكليات، وبغض النظر عن صحة هذه الشائعات التي يصعب البرهان عليها فان قوة انتشارها هي جزء من الصورة السلبية للحياة الاكاديمية في الكليات والفروع التي تشملها» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص. ص ٩٩ - ١٠٠)؛ في المقابلات التي اجريت مع الطلاب تأكيد ونفي في آن، مما يعني ان امتحانات الدخول في معظم الكليات هي امتحانات صارمة، وتتسم بالشفافية، الا ان مجرد حصول ولو تجاوز واحد، هنا او هناك، لسبب او لآخر، يتيح المجال لتناول امتحانات الدخول وتضخيم الخطأ[2].

اما اجراءات التسجيل فجيدة، ولكنها تسبب فوضى احيانا. وتتفاوت الاجراءات الفعلية بحسب الكليات وبحسب معارف الطلاب[3].

---

(١) راجع جريدة الاخبار لمتابعة السجال حول مباراة الدخول الى معهد الفنون الجميلة للعام الجامعي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ (الجمعة والسبت في ٥ و٦ تشرين الثاني)

(٢) في احدى المقابلات اكد احد الطلاب من خلال تجربته الشخصية انه «بدك واسطة تاتفوت، تتنجح بامتحان الدخول»، بينما شدّد طالب في كلية اخرى، تتطلب ايضا مباراة دخول، على ان: «الانتساب الى الكلية شرطه النجاح في امتحانات شفافة تحرص الكلية على اختيار الطلاب وتحضيرهم لأن يكونوا اهل ثقة في اختصاصهم، خصوصا انها كلية تطبيقية، ولا تسمح بالخطأ في التعامل مع الناس؛ النجاح بامتحان الدخول لا يكفي، بل على المرشح ان يكون من ضمن الـ ١٥ الاوائل» (من مقابلة طالبين في كليتين تتطلبان مباراة دخول)

(٣) «فعلا ساعدني بعض الشباب في مجلس الفرع لتقديم طلب التسجيل، وهم بدورهم قدموا الطلب للادارة، كما ساعدوني ايضا في دفع الرسوم الى «الليبان بوست» وقد ذهبوا بانفسهم الى هناك»؛ في المقابل يقول طلاب آخرون «ما بيخبرونا عن كل الاوراق والمستلزمات مرة واحدة، بيكلفونا بعدة مشاوير، منحضر عالجامعة عدة مرات»، الى فئة ثالثة تلاحظ «كانوا يوقفوننا كطابور سابقا، منذ سنتين تحسن الوضع بسبب التنظيم الجديد واستخدام الكومبيوتر، ادخال المكننة سهل وحسن الامور» من المقابلات مع الطلاب في اختصاصات وفروع مختلفة.

٣. الادارة والنظم:

يغيب من تنظيم الجامعة اللبنانية منصب عميد لشؤون الطلبة.

يقتصر الاهتمام بالحياة الجامعية للطلاب على دائرتين هما دائرة النشاطات الرياضية، ودائرة الشؤون الثقافية، وكلاهما حركته ضعيفة جدا لاسباب متنوعة[١].

الا ان الحياة الرياضية في الجامعة ككل مشلولة، حيث لا ملاعب في معظم الكليات، وان كان هناك فسحة ما فهي تحوّل الى موقف لسيارات الاساتذة والموظفين!

اما دائرة الشؤون الثقافية فقد تجمد عملها طيلة فترة تجميد العمل بنظام المنح؛ وهي في طريق العودة للاهتمام بالطلاب الممنوحين مجددا.

اضافة الى هاتين الدائرتين المركزيتين هناك اقسام شؤون الطلاب في فروع الكليات التي تهتم بالتسجيل واعطاء الافادات الخ. وهي واجهة التعامل الاداري مع الطلاب[٢]، وتتفاوت مواقف الطلاب من القسم الذي يهتم بشؤونهم سلبا او ايجابا بحسب التجربة الشخصية.

٤. الخدمات والنشاطات الطلابية:

«لا تتوافر لطلاب الجامعة اللبنانية خدمات تتعلق بالتوجيه، و الارشاد النفسي والاجتماعي، والرعاية الاجتماعية للمحتاجين، ولذوي الاحتياجات

---

(١) من المؤشرات على عدم فعالية دائرة النشاطات الرياضية، كما ورد في التقييم الذاتي، انخفاض جهازها البشري من «١٥ موظفا الى موظفين اثنين» والتي تقصر جهدها على تنظيم او المشاركة في بطولة ما،

(٢) اشار عدد قليل من الطلاب الى قسم شؤون الطلاب عند سؤالنا عن التسجيل، ويبدو ان فروع الطلاب ولاسباب حزبية وانتخابية حاضرة كوسيط فاعل عند التسجيل في بعض الكليات والفروع.» يساعدون الطلاب في التسجيل والذهاب عنهم الى الليبان بوست لدفع رسم التسجيل» (من المقابلات مع الطلاب)

الخاصة. اما بالنسبة الى الرعاية الصحية فتتوافر من خلال انتساب الطلاب الى الضمان الصحي تنفيذا لقرار رئيس الجامعة رقم ١٤ تاريخ ١٤ ـ ٦ ـ ٢٠٠٢[١] وحديثا توافرت خدمة السكن في المجمع الجامعي، وما زالت الاغلبية الساحقة منهم محرومة من هذه الخدمة، خصوصا في ظل غياب المباني الجامعية في المناطق[٢]. تتوافر في معظم الكليات مكتبة[٣] وكافتيريا ومركز استنساخ مطبوعات للهيئة الطلابية[٤]؛ تفتقد الكليات الى مطاعم جامعية والى قروض للطلاب، او اعفاءات وتقديمات للمتفوقين في السنوات الدراسية؛

اما النشاطات الطلابية، التي ترعاها الادارة المركزية، فتقتصر على النشاط الرياضي وهو محدود ومتقطع. وتتوزع النشاطات القليلة حسب الكليات على: معارض، رحلات، ندوات... وهي كلها نشاطات دون المستوى، ناقصة، غير كافية، محدودة وغير مرضية للجميع. وليس هناك اي خطة في الكليات للتغيير (التقييم الذاتي، ٢٠٠٤، ص٥٦)

---

(١) هناك احتمالان اما ان يكون الطالب مضمونا عبر ضمان الاهل او عبر العمل؛ما عدا ذلك على الطالب ان ينتسب حكما الى الضمان الصحي عبر دفع ٩٠ الف ل.ل في السنة الجامعية تضاف الى القسط.

(٢) ٤ طلاب فقط، من بين ال ١٩ طالبا، لديهم تجربة سكن جامعي (طالبتان في مساكن الطلاب في المجمع الجامعي وطالبة وطالب في شقق سكنية مع طلاب آخرين قرب الجامعة في صيدا. طالبة قيمت السكن الجامعي ايجابيا؛ واخرى وجدت فيه ايجابيات وسلبيات؛ والآخران، خارج المبنى الجامعي فيما سلبيا التجربة. اما الطلاب الـ ١٤ الاخرين فكلهم يسكنون مع الاهل، ومعظمهم مساكنهم قريبة من الجامعة الا ثلاثة يقطعون مسافة طويلة للوصول الى الجامعة (طالبة تقول «انا من صور اضطر امشي من البيت بكير كثير حتى اصل وليس هناك «فوييه» بالمنطقة حتى يسكنوا الطلاب الذين يأتون من بعيد»، وطالبان من اعالي بلاد جبيل يأتيان الى الاشرفية ولكن ليس يوميا).

(٣) ان التردد على المكتبات ضعيف جدا ويتفاوت حسب الكليات. «لم ندخل المكتبة ابدا، ناخد الكور المطبوع من رفقاتنا ونصوره» (من مقابلة جماعية مع طلاب من كلية الاقتصاد وادارة الاعمال)

(٤) «طبعا المجلس كان معني ولا يزال بطباعة الكتب والكورات وتوزيعها على الصفوف» (مقابلة مع احد طلاب الحقوق ـ الفرع الاول)

يرتبط ضعف النشاطات الطلابية بغياب قوي للبنى التحتية اللازمة لممارسة هذه الانشطة، (مسرح، رياضة، موسيقى، حفلات ترفيهية، معارض، اصدار نشرات، العاب رياضية)؛ ان توزع الجامعة على ابنية سكنية، وغياب المجمعات الجامعية في المناطق يحد من اقامة هذه المرافق.

الا ان اسئلة من نوع آخر تطرح بعد اقامة المجمع الجامعي في الحدث، والذي يضم اهم المرافق الجامعية، حول عدم الاستفادة، الكلية او الجزئية، من هذه المرافق؟!

٥. التفاعل بين الطلاب والاساتذة:

ليس هناك اي سياسة لدى الجامعة لتنظيم العلاقة وتأمين التفاعل بين الطلاب والهيئة التعليمية خارج قاعات التدريس، على الرغم من تعميم رئيس الجامعة بتخصيص الاستاذ ٤ ساعات اسبوعيا (حسب ما ينص عليه قانون التفرغ) لتقديم استشارات للطلاب في ابحاثهم او دراستهم[١].

بين تخصيص اكثر من ٤ ساعات اسبوعيا للاشراف، وانهاء البرنامج المقرر كاملا، لدى بعض الاساتذة، وبين عدم انهاء البرنامج الفصلي او السنوي المقرر، وعدم تخصيص اي وقت للطلاب،لدى البعض الآخر، تتراوح العلاقة بين الطلاب والاساتذة، كما يتم تقييم متفارق احيانا، حتى في الفرع نفسه، والكلية نفسها، والسنة المنهجية نفسها، والمادة نفسها!

الى التشتت الحاصل في كليات الجامعة، وغياب البنى التحتية، والمرافق العامة فيها، فان نمط البرامج في الكليات ذات الانتساب المفتوح، والذي يقتصر التعليم فيها على عدد ساعات محدودة (٤ ساعات في اليوم!) والتي يتحكم

---

(١) توزعت اجابات الطلبة بين ٩ اجابات تردد كلاما مماثلا «الاساتذة في كليتنا تحت تصرف الطلاب» او «الاكثرية يتجاوبون معنا»، مع الاشارة الى ان بعض الطلاب اشار الى ان علاقتهم بالاساتذة تمر عبر مجلس فرع الطلاب الذي يأخذ موعدا لهم للقاء الاساتذة» و٨ اجابات رددت كلاما مناقضا «قلة من الاساتذة يقون مع الطلاب بعد المحاضرة»!

بتوقيت انتهائها سائق الباص المعتمد في نقل الطلاب![1] فانها تؤثر على نمط العلاقات ومدى تواترها بين الطلاب والاساتذة من جهة وبين الطلاب مع بعضهم البعض.

كذلك فان غياب التسهيلات الاولية في اغلب المباني الجامعية (كالملاعب مثلا لممارسة اي نوع من انواع الرياضة، او الفسحات الخضراء او الاندية الشبابية الخ.) يؤثر سلبا على التفاعل بين الطلاب.

شكلت تجربة توحيد التعليم، على مستوى الماستر، مناسبة للتفاعل بين الطلاب من مناطق وانتماءات متنوعة.

٦. رضى الطلاب:

لم تلحظ النصوص اي طريقة للتعرف على اراء الطلاب من مختلف جوانب الحياة الجامعية، ولا توجد في الكليات طريقة معتمدة وواضحة لقياس مدى رضى الطلاب، والسؤال الذي يطرح: هل لأنها جامعة حكومية، شبه مجانية، لا تهتم الادارة برضى الطلاب؟ ولماذا تحرص الجامعات الخاصة على رضى طلابها؟ هل المسألة ترتبط بخدمة مدفوعة، وخدمة غير مدفوعة؟ وهل التعليم سلعة يُسأل فقط الزبائن، الذين يدفعون ثمنها غاليا، عن رضاهم عنها، في سوق تعليم تسوده المنافسة؛ وفي المقابل يُهمل رأي الطلاب الذين لايدفعون ثمن «سلعتهم»؟ اذا كان منطق «السلعة» ـ «الزبون» هو الذي يتحكم بالقطاع الخاص، فهل موقف السلطة السياسية، من قضايا الجامعة الاكاديمية والمالية، يحكمه منطق صاحب «السلعة المجانية»، والتي لاحاجة فيها لرضى «الزبون»؟

يُطرح السؤال ايضا عن دور الادارات الجامعية، والجماعة العلمية، في

(١) يتم اشراف بعض الاساتذة على طلابهم احيانا في المقاهي العامة، بسبب غياب البنى التحتية المخصصة لذلك في الكلية!

الكليات والمعاهد، وعن سبب عدم تشجيعهم الطلاب على هذا النوع من التقييم؟[1]

عن السؤال حول تقييم الطلاب للجامعة، كمكان لنسج العلاقات الاجتماعية، كان جواب معظمهم ايجابيا. اما عن رضاهم عن الحياة الجامعية فكانت الاجوبة اقل ايجابية[2].

٧. آليات الشكاوى ومرجعية الطلاب لتقديمها وبتها:

توزع الطلاب مناصفة بين قائلين بوجود آليات تعالج شكاوى الطلاب وبين قائلين بغيابها. والاكثر تعبيرا كانت الاجوبة عن السؤال لمن يلجأ في حال الشكوى؟ حيث تبين هزال دور المجالس الطلابية، الا في كليات جد محدودة[3]. فمجالس الفروع ليست فاعلا اساسيا في معظم الكليات، وهي حين تكون كذلك، فان فعاليتها تنشأ من توافق التوجهات السياسية لمجلس الفرع مع الادارة عموما، والمدير خصوصا، فيتحول دور الفرع الطلابي «النقابي» الى دور الوسيط.

---

(١) في ظل عدم تطلب الطلاب اكاديميا في الكليات ذات الانتساب المفتوح، يخشى ان يتحول تقييم الطلاب، الى تقييم غير موضوعي، يغلب فيه الطالب ما يعتقد انه من مصلحته (تساهل بعض الاساتذة وعدم تطلبهم) او ان تتدخل معايير غير اكاديمية، وما اكثرها، في عملية التقييم!! ومع كل هذه المحاذير يفترض ان يتحول تقييم الطلاب الى ممارسة اعتيادية اولا ومسؤولة ثانيا.

(٢) توزعت اجابات الطلاب بين الرضا ٩ اجابات وعدم الرضا ٨ اجابات، والرضا الى حد ما ٢ اجابتان. من الاجابات غير الراضية «الحياة الجامعية مملة بحيث لا وجود لنشاطات ترفيهية او تثقيفية تجذب الطلاب للمشاركة فيها للكشف عن مواهبهم فهي تقتصر الى حد ما على التلقين» (مقابلة ٤)

(٣) فقد اجاب ٥ طلاب فقط انهم يتوجهون الى مجلس الفرع اما الـ ١٤ الباقون فقد سموا مسؤولا اداريا او اكاديميا (٨ المدير، ٤ اساتذة، ٢ قسم شؤون الطلاب). اما عن مدى التجاوب بحل المشكلات فتوزعت بين اجابة» اذا عندك مشكلة مستحيل تنحل» (مقابلة ١٠)، الى «اصلا ممنوع الشكاوى مطلقا» (مقابلة ١١) الى «مجلس الفرع هو صلة الوصل بين الطلاب والادارة، نتوجه اولا الى مجلس الفرع ويصطحبوننا الى الادارة لحل المشكلة» (مقابلة ١٢).

اما ابرز المشكلات التي اشار اليها الطلاب فهي تتعلق بالغش في الامتحانات، او بسوء تفاهم بين بعض الطلاب والاساتذة في قاعات التدريس، او بالتمييز بين الطلاب من قبل بعض الاساتذة، او بغياب استاذ من دون اعلام الطلاب مسبقا. اما المشكلة المختلفة نوعا، فهي تلك التي اثيرت حول اختلاف تطبيق المناهج التعليمية في نظام الـ LMD في الكلية نفسها، وانما في فرعين مختلفين، حيث تعطى المواد في فرع بشكل نظري فقط، بينما يتم التطبيق في فرع آخر؛ وهذا الامر ينعكس تمييزا بين الطلاب عند التقدم لاجراء امتحانات الماستر.

٨. الهيئات الطلابية:

نص القانون الاساسي (٧٥/ ٦٧) على تمثيل الطلاب في المجالس التمثيلية في الجامعة، على اختلاف مستوياتها، وهو ما اكد عليه آخر تعديل لقانون تنظيم الجامعة اي القانون ٦٦/ ٢٠٠٩؛ شاركت الحركة الطلابية، مشاركة فاعلة، في المجالس التمثيلية، قبل الحرب، بقيادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، على الرغم من الانقسامات السياسية الحادة آنذاك بين الطلاب، بين يمين ويسار؛

ادّى تفريع الجامعة اللبنانية، بعد بداية الحرب في العام ١٩٧٥، الى انقسام حاد وتشرذم الحركة الطلابية. وعلى الرغم من ان الهيئة التعليمية تمكنت بفضل ارادات نقابية صلبة ان تحافظ على وحدة رابطة الاساتذة المتفرغين، لم تتمكن الهيئات الطلابية من اعادة احياء الاتحاد الوطني للطلاب، على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا السبيل[١].

ان اكثر ما يلفت الباحث في شؤون الجامعة هو الغياب اللافت لمشاركة الحركة الطلابية في ادارة شؤون الجامعة.[٢]

---

(١) هل عدم السعي الى اعادة احياء اتحاد وطني للطلاب هو خوف من غلبة عددية لافرقاء معينين على الآخرين؟ ام هو اكثر من ذلك، تواطؤ بين مختلف الفئات، للحفاظ على وضع قائم يلائم كل القيمين على المجالس الطلابية حاليا؟

(٢) صدر منذ سنتين تعميم عن رئيس الجامعة بوقف اجراء الانتخابات الطلابية بسبب الاوضاع=

فعلى الرغم من المشكلات الكثيرة في الجامعة عموما، وتلك التي تهم الطلاب خصوصا، لم تسجل تحركات مشتركة على مستوى الجامعة. اصبحت التحركات، ان حصلت جزئية وموضعية، وتطال مطالب غير بنيوية!

واقع الامر أنه يوجد في كل فرع جامعي مجلس طلابي منتخب، وتم التمديد له عملا بمبدأ الاستمرارية، وهو مجلس عادة ما تكون ملامحه مطابقة لملامح الفرع السياسية والطائفية، وبالتالي فهو اقرب الى «المصلحة السياسية» منه الى المصلحة الطلابية النقابية، ويتجه الى خدمة الانصار لا خدمة الطلاب عموما.

لقد منع التفريع الجامعي، والتشتت السياسي ـ الطائفي، حتى الآن، اعادة تكوين اتحاد وطني جامع للطلاب، لأن التفكير بالاتحاد من منطلق الفروع يفضي عادة الى تضارب مصالح بينها.

وفي ضوء ذلك تتأرجح مشاركة الطلاب حسب الفروع وحسب مدى الانسجام بين الادارة ومجلس فرع الطلاب.

٩. الحياة الاكاديمية وجودة المخرجات وخطط الخريجين:

تتباين نماذج الحياة الاكاديمية للطلاب في الجامعة بين الكليات التي تتطلب امتحان دخول، وهي حالة معظم الكليات في الجامعة اللبنانية، ما عدا الكليات الاربع الاكبر حجما؛ فطلاب الكليات الاولى اصغر سنا، متفرغون للدراسة، غير متزوجين ومختارون من بين اعداد كبيرة من الطلاب. بينما الحضور في الكليات الاربع الاخرى غير الزامي، الا في مواد معينة وقليلة، وهم اكبر سنا كمعدل وسطي، ونسبة المتزوجين بينهم اعلى، وهم ينتسبون الى الجامعة بمجرد حصولهم على البكالوريا القسم الثاني او ما يعادلها.

= السياسية المتأزمة في البلاد. بينما لم تمنع هذه الاوضاع طلاب الاميركية ولا اليسوعية ولا اللويزة ولا اللبنانية الاميركية وغيرها من الجامعات من ان اجراء الانتخابات الطلابية سنويا!

هذا الواقع ينعكس اكاديميا في نوعين من انظمة التقييم ونسب النجاح والترفع من سنة الى سنة، حيث يتم «الاصطفاء عند الدخول في الكليات التطبيقية بينما يتم في امتحانات السنة الاولى لدى الكليات الاخرى(الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٩٩).

اكثر ما يلفت بعد الحرب ظاهرة عدم تطلب الطلاب، خصوصا في الكليات ذات الانتساب الحر، ومشاركتهم في التواطؤ على المستوى التعليمي، لجهة اختيار الاستاذ الاقل جدية، او الاسهل، او غير المتطلب انطلاقا من حجم المادة التي يدرسها؛ فكلما كانت المحاضرات مختصرة بصفحات قليلة كلما استحسن بعض الطلاب ذلك.

اما التوقعات المهنية بين الطلاب فهي ترتبط باختيار الاختصاص، حيث هناك اختيار للاختصاص بالصدفة، او لتوافره في منطقة السكن وهناك اختيار واع وهادف وبين الاختيارين يكمن سبب التمايز في التوقعات المهنية[1]؛ كذلك تتفاوت التوقعات بشدة بين الكليات التي تجري مباراة للدخول اليها، وبين الكليات الاخرى. الفئة الاولى من الطلاب يشعرون بثقة عالية بممارستهم للمهنة عند التخرج، اما طلاب الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم السياسية فيرون أن فرص العمل المهيأة لهم متدنية.

---

(١) بين اختيار بالصدفة «ما عرفت شو لازم اعمل(١)»؛ او «بناء على طلب من اهلي واستاذي» (٥)؛ او «بسبب عدم توفر الاختصاص الذي كنت ارغب به ولا يتوفر في المنطقة» (٦)؛او «كنت افضل الهندسة، تقدمت للامتحان ولم انجح لذلك عدت فتقدمت الى ادارة الاعمال ونجحت» (١٤)

وبين اختيار هادف «اخترت الاختصاص لانه مهم وممكن يكون فيه فرص عمل اكثر من غيره «(٢) او» لانه يساعدني على ان امارس مهنة الاعلام والصحافة» (٤)؛ او» لانه يناسب طموحاتي وآمالي وما اريد ان اكون في المستقبل» (٧)؛ او «احب هذا الاختصاص لانه مهم بسوق العمل مع العلم ان سوق العمل يتطلب الواسطة (١٠)؛ او «لأنه اسرع طريقة لتكون مهندس باقل كلفة ممكنة (١٥)؛ او» لان الاغلبية يتوجهون الى هذا الاختصاص بسبب الطلب في سوق العمل وامكانية السفر الى الخارج للعمل (١٤)؛

١٠ . العلاقة بين الخريج وجامعته:

تفتقد الجامعة الى اطار ناظم للعلاقة بين الخريج وجامعته؛ وعلى الرغم من تأسيس رابطة لخريجي الجامعة اللبنانية، الا انها استمرت حبرا على ورق؛

ان عدم اهتمام الادارة المركزية في الجامعة بالخريجين يظهر من خلال المؤشرات الآتية:

أ. غياب قاعدة معلومات تفصيلية حول الخريجين. وقد بلغ عددهم في العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ ما مجموعه ١٠٤٩٨ خريجا/ة، معظمهم من الاناث[١]، ويشكلون ما نسبته ٣٥,٢٪ من مجموع الخريجين لتلك السنة في لبنان.

ب. غياب وحدة خاصة في الادارة المركزية للاهتمام بالخريجين ومتابعة شؤونهم؛ يترك الخريج لتدبر اموره بمفرده او بالعودة الى القنوات السياسية والطائفية والشخصية.

يسجل في هذا الاطار عموما مساران متوازيان ومتمايزان لدى خريجي الجامعة اللبنانية؛ خريجو الكليات التطبيقية والذين يصطفون عند الدخول اليها، وهؤلاء منافسون جديون في سوق العمل الداخلي والاقليمي؛ وخريجو الكليات الاخرى، الذين يتوزعون بين غالبية عظمى يعملون في مهن لا تتوافق مع اختصاصاتهم، او هم عاطلون عن العمل، يبحثون عن عمل، او هم من الاناث اللواتي التحقن بمؤسسة الزواج لتكوين اسرة؛ هذا الواقع لا يحجب صورة نجاحات واضحة لبعض خريجي هذه الكليات الاخيرة في المباريات التي يجريها مجلس الخدمة المدنية (قضاة، رؤساء دوائر الخ) ولا النجاح في مؤسسات خاصة (مؤسسات بحثية محلية ودولية الخ.).

ان غياب العلاقة المنظمة والفاعلة بين الجامعة وخريجيها (اكثر من ثلث الخريجين في لبنان)، يشكل احدى النقاط السلبية في واقع الجامعة، كما انه

---

(١) ويتوزعون حسب الجنس ٢٨٨٥ ذكور و٧٦١٣ اناث (احصاءات وزارة التربية والتعليم العالي)

يحرمها من مصدر قوة معنوي ومادي، ويحرم الخريجين من دعم مؤسسي جامعي.

عاشراً: علاقات الجامعة على المستويات الوطنية، الاقليمية، والدولية:

بعدما انكفأت الجامعة اللبنانية على ذاتها بسبب الحرب، عادت منذ اواسط التسعينيات الى اقامة شبكة تعاون مع جامعات محلية وعربية واجنبية. وتوزعت «اتفاقيات التعاون التي عقدتها الجامعة اللبنانية على نوعين: اتفاقيات او معاهدات ضمن اتحادات جامعية، واتفاقيات ثنائية مستقلة» (الجامعة اللبنانية، ص٧٧).

انشئ في الجامعة في اواخر التسعينيات «مكتب المشاريع والعلاقات الخارجية» بهدف الاستفادة من الطاقات العلمية الوفيرة والمتعددة الموجودة في الجامعة، وربطها بمؤسسات القطاعين العام والخاص لانجاز دراسات وابحاث تحتاجها تلك القطاعات، بكلفة محدودة ونوعية جيدة... ومن مهمات المكتب ايضا اعداد الكفاءات البشرية» (الجامعة اللبنانية، ص٥٦).

توزعت الاتفاقيات في السنوات العشر الاخيرة على الشكل الآتي:

١. علاقة الجامعة على المستوى الوطني:

أ. علاقة الجامعة بالمؤسسات الحكومية والعامة:

على الرغم من ان الجامعة اللبنانية هي الجامعة الحكومية الوحيدة في لبنان، الا انها في المقابل ليست الجامعة المعتمدة حصريا من قبل الدولة في تلبية حاجاتها، سواء في التخطيط ام التنفيذ.

و يتبين من مراجعة الوثائق ان الجامعة عقدت اتفاقيات تعاون عدة مع وزارات او مؤسسات عامة او مصالح معينة.

يظهر ان بعض هذه الاتفاقيات كان نتيجة نشاط كلية معينة في منطقة معينة، واتفاقيات اخرى بسبب نوعية الخدمة وشبه مجانيتها. بلغ عدد اتفاقيات التعاون

مع المؤسسات العامة خلال السنوات العشر الاخيرة، اي منذ عام ٢٠٠٠، ٢٤ اتفاقية مع الوزارات والمؤسسات: الشؤون الاجتماعية (٣ اتفاقيات)، الصحة (اتفاقيتان)، الزراعة (اتفاقيتان)، الطاقة والمياه (اتفاقية)، قيادة الجيش (٣ اتفاقيات)، مستشفى بيروت الحكومي الجامعي (٣ اتفاقيات)، مستشفى بعبدا الحكومي الجامعي (اتفاقيتان)، مع مجلس الانماء والاعمار، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني (اتفاقية مع كل منها). كما عقدت الجامعة ٤ اتفاقيات مع بلديتي طرابلس والميناء.

اما الكليات المعنية بهذه الاتفاقيات فهي: العلوم الطبية: طب عام بالدرجة الاولى، ثم طب اسنان، وصيدلة (٩ اتفاقيات)، الفنون الجميلة (٤ اتفاقيات)، الصحة العامة (٣ اتفاقيات) الزراعة والهندسة (اتفاقيتان لكل منهما)، العلوم الاجتماعية، الجغرافيا، (اتفاقية لكل منهما)، اختصاصات متنوعة (اتفاقيتان).

ب. علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي اللبناني:

١) اتفاقيات تعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

عقدت الجامعة اتفاقيات ٥ اتفاقيات تعاون ايضا مع منظمات لبنانية غير حكومية: (اتفاقيتان) مع جمعية العزم والسعادة، واتفاقية مع كل من الجمعية اللبنانية لرعاية المعوقين، ونقابة خبراء المحاسبة، ومستشفى جبل لبنان.

والكليات المعنية بهذه الاتفاقيات هي كليات: العلوم، الزراعة، ادارة الاعمال، العلوم الطبية والصحة العامة.

تؤشّر هذه الاتفاقيات على انفتاح الجامعة اللبنانية على مجتمعها، وفي خط تصاعدي، مما يؤكد على تفاعل اكبر لبعض الكليات مع مجتمعها، وعلى طلب المجتمع المحلي لخدمات الجامعة، وخصوصا من الكليات التطبيقية.

على الرغم من هذا التعاون يبقى ان الجامعة بما تملكه من امكانات وطاقات (تخصصات متنوعة) وانتشار جغرافي، قادرة على التفاعل اكثر بكثير مع مجتمعها مما هو حاصل حتى الآن.

٢) اتفاقيات تعاون مع الجامعات في لبنان:

في السنوات العشر الاخيرة تبين ان الجامعة عقدت اتفاق تعاون مع ٢٠ جامعة في لبنان ومع المدرسة الحربية. وتم الاتفاق مع ابرز الجامعات سواء منها العريقة (الاميركية، اليسوعية، البلمند، العربية، اللويزة، الحكمة، الروح القدس/ الكسليك، الخ...) وكذلك مع جامعات حديثة النشأة.

يبدو أن هذه الاتفاقيات التي تنص على تبادل الاساتذة، وتسهيل استقبال الطلاب، وتنظيم المؤتمرات وتبادل المنشورات الخ، تهدف بشكل اساسي الى ايجاد مخرج لعدد من اساتذة الجامعة اللبنانية، الذي يحظر عليهم قانون التفرغ العمل خارج الجامعة الا بإذن، وفي اطار تبادل مع جامعات اخرى، ومن دون اجر؛ وازاء تفاقم الخروقات لقانون التفرغ، وفي ظل الطلب المتزايد، الذي نما مع تزايد عدد الجامعات الخاصة في لبنان، وتنظيما لهذا الامر، صدر قرار عن مجلس الجامعة تحت الرقم ٤٢٣/ ٢٦/ م.ج تاريخ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٤ ينص البند الاول فيه «ان يتم التدريس في اطار اتفاقات التبادل والتعاون التي تعقدها الجامعة اللبنانية مع الجامعات الخاصة بعد موافقة مجلس الجامعة عليها»؛ ويحدّد بند آخر عدد الاساتذة المسموح لهم بما لا يزيد عن ١٥ استاذا للجامعة الواحدة وبمعدل لا يزيد عن ٥ اساتذة للكلية الواحدة»، و» ان يكون التدريس... من دون اجر».

ان الهدف من هذه الاتفاقات واضح، ليس التعاون الثقافي والتبادل الفعلي للخبرات، بل هو ايجاد مخرج بمثابة التغطية لخرق قانون التفرغ، لأنه من دون هذه المعونة لكان عدد من الجامعات الخاصة واجه ازمة فعلية!

الا ان خرق القانون يبقى قائما، لانه، كما هو معروف في اوساط الاساتذة، ليس هناك من تبادل، وبالتالي ليس هناك عمل من دون اجر، لذلك من يدرسون يقومون بذلك من اجل تحسين ظروف معيشتهم.

والاتفاق الوحيد الذي يصنف كتعاون بحثي هو القائم بين الجامعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية، حيث ينتدب بموجبه اساتذة للعمل في

المجلس لمدة معينة، او للاستفادة من تمويل لابحاثهم، او من التجهيزات المتوافرة فيه، وهو «اقوى حالات التعاون بين الجامعة ومؤسسات اخرى، واكثرها استقرارا» (الامين وآخرون، ١٩٩٩، ص٧٢).

لفترة طويلة اقتصر هذا التعاون البحثي على اساتذة العلوم البحتة، الا انه منذ سنوات قليلة فتح المجلس المجال امام الاختصاصات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية.

٣) المؤتمرات والابحاث:

تقيم بعض الكليات في الجامعة مؤتمرات متخصصة، وتدعو اليها باحثين لبنانيين، ومن دول عربية خصوصا؛و تكون برعاية الجامعة اللبنانية، وانما بتمويل اساسي من منظمات المجتمع المحلي، وهي صيغة اثبتت نجاحها (تجربة معهد العلوم الاجتماعية الفرع الثالث[1] وكلية الآداب وكلية الصحة).

وتؤثر الجامعة في مجتمعها المحلي من خلال مساهمة اساتذتها في اعمال ونشاطات متنوعة مع البلديات، ومع الجمعيات غير الحكومية، بالاضافة الى المؤسسات الحكومية (ابحاث، ندوات، تدريب، ورش عمل)؛ كما يساهم اساتذة الجامعة في النشر والتأليف وخصوصا باللغة العربية، مما يؤدي الى تفاعل مع فئات من المجتمع المحلي. اضف الى كل ذلك ان الاساتذة يساهمون في جمعيات ثقافية ناشطة (على سبيل المثال لا الحصر: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، حلقة الحوار الثقافي والحركة الثقافي في انطلياس)، ومع ان عضوية هذه الجمعيات ليس حكرا على اساتذة وطلاب من الجامعة اللبنانية، الا انهم يشكلون العصب الاساسي فيها.

ان المشكلة الاساسية في معظم هذه النشاطات، باستثناء القليل منها، انها

---

(١) اقام المعهد حتى الآن ثلاث مؤتمرات لبنانية ولبنانية ـ عربية، والى مساهمة الجامعة ساهمت بلديتا طرابلس والميناء وجمعيات ومؤسسات كالعزم والسعادة (الميقاتي)، ومركز الصفدي الثقافي في تمويل هذه المؤتمرات.

ليست مؤطرة تحت راية الجامعة اللبنانية وانما هي مبادرات فردية لاساتذة من الجامعة اللبنانية.

٢. علاقة الجامعة على المستوى الاقليمي والدولي:

عقدت الجامعة العديد من الاتفاقيات اقليميا ودوليا. «٩٠٪ من الاتفاقيات التي اقامتها الجامعة عبر مكتب العلاقات الخارجية[١] كانت مع جامعات اوروبية، فرنسية خصوصا، وجامعات اميركية»[٢]؛ تشمل الاتفاقيات تبادل الاساتذة والطلاب والاشراف المشترك على اطاريح الدكتوراه وتبادل خبرات والمشاركة في تمويل البحث العلمي.

تتوزع الاتفاقيات بين اتفاقيات ثنائية مستقلة وبين اتفاقيات ضمن اتحادات جامعية. (انظر الجدول رقم ٧ في الملحق)

أ. اتفاقيات مع اتحادات جامعية دولية:

ان ابرز هذه المشاريع برنامجان: برنامج سيدر CEDRE بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية ممثلتين بوزارتي التعليم العالي في البلدين. والبرنامج الآخر بين الجامعة اللبنانية والاتحاد الاوروبي، وهو ما عرف بتسمية تامبوس TEMPUS؛ ومشروع تامبوس جاء لمواكبة التحول في الجامعة اللبنانية في اعتمادها للهندسة الجديدة للتعليم العالي في اوروبا المرتكزة الى نظام LMD. وتهدف هذه الهندسة الى تأمين الانسجام بين مختلف انظمة التعليم العالي في مختلف مؤسسات الدول الشريكة من اجل مساعدة الحراك الدولي للطلاب. أُنجزت الهيكلية وتم تحديد المقررات على مستوى الاجازة في معظم الكليات العلمية في الجامعة، كما ان هذه الهيكلة افضت الى انشاء ماستر العلوم

---

(١) مشكلة هذا المكتب عدم شفافيته وعدم توضيح دوره منذ البداية. مكتب انحاز منذ البداية الى العلوم «الصلبة» على حساب العلوم «الرخوة». لم يكن جمهور الاساتذة على بينة من اعمال هذا المكتب الا اذا تطفل احدهم بالسؤال عن ذلك افراديا.

(٢) من مقابلة مع موظفة في مكتب المشاريع والعلاقات الخارجية.

والتكنولوجيا وصولا الى اقرار الماستر البحثي التابع للمعهد العالي للدكتوراة في العلوم والتكنولوجيا.

واكب مشروع تامبوس[1] هذا التغيير وهو مشروع تم بالشراكة بين الجامعة اللبنانية واتحاد جامعات اوروبية مرموقة (٥ جامعات: ٣ فرنسية وواحدة بلجيكية وواحدة ايطالية)، تقوده جامعة بيار وماري كوري الفرنسية. وقد ساهم المشروع بفعالية في اعادة تنظيم التعليم العالي في الكليات ذات التوجه العلمي في الجامعة اللبنانية. وقد ساهم هذا المشروع بانشاء شهادة الاشراف على دراسات الدكتوراة وشهادة الاهلية لادارة الابحاث. ويخول ذلك للاساتذة في الجامعة اللبنانية تحمل مسؤولية التعليم ومتابعة طلاب الماستر ولاحقا طلاب الدكتوراة. في المحصلة استفاد من البرنامج ما يقارب الخمسين استاذا في اطار مواكبة النظام الجديد اي الـ LMD (Université libanaise, 2009).[2]

وقد تنوعت الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الجامعة مع جامعات اجنبية، وخصوصا مع جامعات فرنسية، بين اتفاقيات للاشراف المتبادل على اطروحات، وتعاون متبادل، واتفاقية تدريب...

---

(١) شمل مشروع تامبوس كليات: العلوم، الهندسة، الزراعة، الطب، الصيدلة، طب الاسنان والصحة العامة. وقد ساهم المشروع بفعالية في اعادة تنظيم التعليم العالي في الكليات ذات التوجه العلمي في الجامعة اللبنانية. وقد ساهم هذا المشروع بانشاء شهادة الاشراف على دراسات الدكتوراة وشهادة الاهلية لادارة الابحاث. ويخول ذلك الاساتذة في الجامعة اللبنانية تحمل مسؤولية التعليم ومتابعة طلاب الماستر ولاحقا طلاب الدكتوراة (Université libanaise, 2009).

استفاد من هذا البرنامج ١٨ استاذا في الجامعة اللبنانية من اقامة علمية في اوروبا (١٦ في فرنسا وواحد في كل من بلجيكا وايطاليا).

تقييم ٦ ماستر بحثية في اختصاصات علمية في الجامعة اللبنانية. تم تحكيمها من قبل خبيرين او ثلاث وكلها تم تقييمها ايجابيا.

(٢) Voir-Université libanaise, Education and Culture Tempus: organisation des enseignements des sciences, technologie et santé au niveau master à l'université libanaise, édt Univresité Libanaise, 2009.

ب. اتفاقيات اقليمية:

ان التفاعل مع الجامعات العربية والاقليمية ليس بالزخم نفسه الذي تشهده الجامعة مع الجامعات الاوروبية. والتوجه بشأن الاعداد والتأهيل والتدريب يعود بشكل اساسي الى ان تطور البرامج واعتماد هيكلية جديدة انطلق من البلدان الغربية، التي ما زالت تحافظ على تفاوت كبير جدا مع الدول العربية والاقليمية.

تم رصد ٥ اتفاقيات مع اطراف عربية (٣ مع سوريا وواحدة مع كل من مصر والجزائر).

اهم هذه الاتفاقيات واكثرها نشاطا هو «برنامج التعاون البحثي العلمي السوري اللبناني المشترك»؛ بدأ التعاون المشترك بهذا البرنامج في العام ٢٠٠١. وتوقف العمل به لمدة ٣ سنوات بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. يتم تمويل المشاريع البحثية من الجانبين اللبناني السوري، والموازنة السنوية المخصصة هي ١٠٠ الف دولار اميركيا تُدفع مناصفة بين وزارة التعليم العالي في سوريا، وبين المجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعة اللبنانية كشريكين لبنانيين.

ان الشرط الاساسي للمشروع البحثي ان يكون لدى مقدمه شريك من البلد الآخر (موضوع مشترك)، وان يحصل المشروع على موافقة من المسؤولين عن البحث العلمي في البلدين (في لبنان الموافقة تخضع لرئيس الجامعة). والباحث اللبناني عليه ان يكون اما من الجامعة اللبنانية او من مجلس البحوث العلمية. ان اغلبية المستفيدين من البرنامج هم من كليات: العلوم، الهندسة، الزراعة، الفنون (فن العمارة)، الطب والاقتصاد. ويحكّم المشروع لدى الاطراف الثلاث الممولة، وبنتيجة التحكيم يتم قبول المشروع او رفضه؛ تم انجاز حوالى من ١٠٠ بحث حتى تاريخه.

خلاصة عامة:

ان مسألة الحكامة في الجامعة اللبنانية تختلف عن مثيلاتها في الجامعات الخاصة. فالجامعة اللبنانية هي الجامعة الحكومية الوحيدة في لبنان، وهي الوحيدة التي تؤمن فرص التعليم العالي شبه المجاني للشباب اللبناني، وهي الاكبر حجما، والاوسع انتشارا، وهي تضم العدد الاكبر والاكثر تنوعا من الاختصاصات. الا ان سمة العمومية، التي تميزها عن الجامعات الخاصة في لبنان، هي في المقابل، لا تجعلها متماثلة مع الجامعات العربية الحكومية، خصوصا في مسألة الحكامة؛ فالقوانين الناظمة للجامعة اللبنانية تفرد حيّزا ديموقراطيا بيّنا لمشاركة الهيئة التعليمية، عبر الانتخاب، في كل هيئات اتخاذ القرار، من ادنى السلم الاكاديمي الى اعلاه. ويديرون بأنفسهم صندوقا للتقديمات الاجتماعية والصحية (صندوق التعاضد). كذلك ينص القانون على مشاركة الطلاب في هيئات اتخاذ القرار؛

هذا الحيز الديموقراطي تم التضييق عليه خلال الحرب الاهلية، وتحديدا بعد انشاء الفروع الجامعية. وعلى الرغم من ان تنظيم الجامعة يتسم بمركزية ادارية ومالية مفرطة، الا ان التفريع الجغرافي ـ الطائفي للجامعة، ادى الى اضعاف هذه المركزية وخصوصا على المستوى الاكاديمي، وقارب الوضع حالة التفكك.

ومن ابرز سلبيات التفريع التدخل السياسي الحكومي في ادارة الجامعة، عبر انتزاع بعض الصلاحيات الاساسية منها، وخصوصا لجهة تعيين الاساتذة.

وفي ضوء هذا التدخل السياسي في المجال الخاص الاكاديمي، تحولت الادارة الجامعية بعد الحرب الى ادارة توازنات، والى ادارة توافقية على شاكلة الحكم في البلاد؛ فالقرارات المهمة لا تصدر الا بعد تشاور، مباشر او غير مباشرر، مع اكثر من جهة سياسية فاعلة في البلاد سواء عبر ممثلي هذه الفئات في الجامعة نفسها، او عبر الاطراف السياسية مباشرة، وذلك تبعا للقضية المطروحة.

وطالما ان تعيين الرئيس والعمداء يغلّب الجانب السياسي على الجانب الاكاديمي، فان استقلالية الجامعة ستبقى منقوصة؛ والخلل في هذا المستوى ينعكس حكما على المستويات الاخرى.

فالادارة التوازنية السياسية للجامعة هي ادارة تغلب في التحليل النهائي العوامل غير الاكاديمية على العوامل الاكاديمية، وهي بالتالي نقيض للحكامة الرشيدة.

ان النظرة الكلية للجامعة، في ظل الاوضاع الراهنة في البلاد، وخصوصا في ظل انحدار المستوى السياسي وتراجع التطلعات الوطنية الى تطلعات مصلحية جزئية، لا تؤشر على مستقبل واعد للجامع. اما الجزئية لبنية الجامعة فتكشف عن نمطين من الكليات، كليات تعتمد نمط الانتساب الحر، وهي الكليات الاقل عددا ولكنها تضم النسبة الاكبر من الطلاب؛ وكليات تعتمد مباراة دخول، وهي الكليات الاكثر عددا، ولكنها تضم النسبة الاقل من الطلاب. ينتج عن هذه الثنائية وضعان متمايزان، وبسرعتين متفاوتتين واحدة تشد الى الامام واخرى الى الوراء، وحركة الجامعة الكلية هي حصيلة هاتين السرعتين. واذا كانت القوة التي تدفع الى امام تلقى القبول والتأييد والتشجيع فالسؤال يتركز حول اسباب استمرار القوة التي تشد الى الوراء، وكيفية الحد من تأثيرها؟

ان مستقبل الحكامة في الجامعة يرتبط اولا بتغيير في المستوى السياسي على المستوى الوطني، يأتي بسلطة سياسية تحترم القوانين ولا تتجاوزها، عندها تصبح استقلالية الجامعة اقرب الى التنفيذ؛ الا ان هذا الواقع المرتجى لا يعفي اهل الجامعة، وخصوصا الجماعة العلمية فيها، من تشكيل قوة ضغط اكاديمية، تجهد لتطبيق بعض الاجراءات التي لا تحتاج الى توافقات سياسية بقدر ما تحتاج الى ادارة رشيدة وملتزمة بالمصلحة الوطنية على حساب كل المصالح الصغيرة؛ هذه الادراة تتعزز باختيار الاساتذة الاكفأ من بين المرشحين للتعاقد، وبوضع حد للسهولة في تحضير الدكتوراه اللبنانية، وبتعزيز نظام المنح الى الخارج، وبتأمين نظام للتقييم المستمر لاداء الاساتذة واقرار مبدأ المساءلة والمحاسبة.

الى الاساتذة فان الطلاب هم حاليا الحلقة الاكثر ضعفا في بنية الجامعة، وهم الاكثر تشتتا. حيث انصرف طلاب كل فرع، في ظل التفريع، الى الاهتمام بهموم ضيقة ومحدودة ولا ترتقي الى قضية الجامعة كقضية وطنية عامة. ان وعيا طلابيا بضرورة تشكيل قوة ضاغطة في الجامعة، تغلب المصلحة العامة على المصالح الضيقة، وهو ما كان حاصل قبل التفريع، يشكل قوة الضغط الثانية، مع الجماعة العلمية، ذات المصلحة، والتي يعوّل على تطلعاتها ونضالها من اجل حكامة رشيدة.

يبقى السؤال الاخير يرتبط بمدى علاقة الهيكلية الحالية للجامعة الهيكلية بوضع الحكامة المتأزم وهو سؤال ما زال مطروحا اي جامعة لبنانية نريد؟

ان التعسف وحده يبرز صورة احادية الجانب للجامعة اللبنانية؛ اما التحليل السوسيولوجي فلا يظهّر الا صورة مركبة، فيها الوان زاهية واخرى باهتة. صورة لا يمكن للناظر اليها الا ان يرى فيها اكثر من صورة نظرا للمفارقات والتمايزات التي تنطوي عليها الجامعة اللبنانية.

المراجع

١. منير بشور، ١٩٩٧، التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي. في: عدنان الامين (اشراف)، التعليم العالي في لبنان، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٢. الجامعة اللبنانية: التقييم الذاتي في الجامعة اللبنانية، الجزء الاول، التقرير التوليفي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٤.

٣. الجامعة اللبنانية: التقييم الذاتي في الجامعة اللبنانية، الجزء الثاني، تقارير لجان المجالات، تقارير لجان الكليات والمعاهد، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠٠٤.

٤. الجامعة اللبنانية: الجامعة اللبنانية ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، دت.

٥. الجامعة اللبنانية: دليل الجامعة اللبنانية، القوانين والانظمة الادارية والمالية، دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية، بيروت، د.ت.

٦. الجامعة اللبنانية: كلياتها ـ معاهدها، اختصاصاتها، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، منشورات الجامعة اللبنانية.

٧. الجامعة اللبنانية، الهيئة المركزية للبحث العلمي: الندوة الثالثة لعرض الابحاث العلمية لبرنامج دعم الابحاث العلمية، بيروت، ١٣ و١٤ نيسان ٢٠٠٧.

٨. جورج نحاس: البحث العلمي، وارد في عدنان الامين (اشراف)، التعليم العالي في لبنان، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

٩. رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت، الاتحاد العالمي لنقابات المعلمين F.I.S.E، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع ـ حالة لبنان ـ بيروت من ٤ الى ٦ شباط ١٩٩٨.

١٠. طانيوس جريس: اعادة تنظيم الجامعة اللبنانية، كموضوع تجاذب بين مشاريع اعادة الهيكلة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث عشر، تموز، ٢٠١٠.

١١. عدنان الامين وآخرون: قضايا الجامعة اللبنانية واصلاحها، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٩.

١٢. عدنان الامين (اشراف) وآخرون: التعليم العالي في لبنان، منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧.

١٣. عدنان الامين: عشرون عاما على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرع اللبناني وماذا نفذ من اصلاحات في القطاع التربوي؟ ورقة بحثية غير منشورة.

١٤. عدنان الامين: ادارة التعليم العالي في العالم العربي، تقرير غير منشور.

١٥. فارس اشتي، ١٩٩٨، معنى استقلالية الجامعة اللبنانية وحدودها، في رابطة الاساتذة المتفرغين وآخرون، مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع ـ حالة لبنان ـ بيروت.

١٦. فالح طه، ١٩٩٧. الابنية والتجهيزات، واردة في عدنان الامين (اشراف): التعليم العالي في لبنان.

١٧. مجموعة وثائق متنوعة من الجامعة اللبنانية وعنها، حصلت عليها من:

- الاتفاقيات مع الجامعات في لبنان والعالم العربي والخارج والمؤسسات العامة والخاصة (امانة سر الجامعة العامة).
- احصاءات بعدد الطلاب في العام ٢٠١٠ وتوزعهم حسب الجنس والكلية والاختصاص الخ... (دائرة الاحصاء في الجامعة اللبنانية، وصندوق تعاضد اساتذة الجامعة اللبنانية)

- الابحاث المقدمة للتمويل في الجامعة اللبنانية منذ ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠ (مكتب امانة سر رئيس الجامعة).

١٨. صحف ومجلات لبنانية:

- جريدة الاخبار: مختبرات «اللبنانية» تحضن الباحثين الإقليميين والأوروبيين» العدد ٢٤/ ١١/ ٢٠١٠.
- جريدة الاخبار «مباراة الدخول الى معهد الفنون الجميلة للعام الجامعي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ (الجمعة والسبت في ٥ و٦ تشرين الثاني) تاريخ ٩ ـ ١١ ـ ٢٠١٠.

١٩. Université Libanaise, Education and Culture Tempus: Organisation des enseignements de sciences, technologie et santé au niveau master à l'université libanaise, BEYROUTH, 2009.

٢٠. Ali Moussaoui, Jacques Kabbanji: Rapport sur l'état de recherche en Sciences sociales au Liban, Rapport inédit, Liban (7 avril 2006), Projet Estime.

٢١. Marlene Nasr: Universities in the Arab Region: Governance and Autonomy in a Shifting Landscape of Higher Education, Governance case study: Université Saint Joseph, February 26th, 2011 (inedit).

٢٢. المقابلات:

- تمت مقابلة ستة عشر استاذا: ثلاثة عمداء، اربعة مدراء، ثمانية اساتذة، واستاذ متقاعد؛ اختيارهم راعى التوزع الجغرافي، والاختصاص، والخبرة في العمل الجامعي. ثمانية موظفين؛ وتسعة عشر طالبا/ة. رئيس رابطة الاساتذة الاسبق والزملاء الاساتذة الذين قابلتهم من: العلوم الاجتماعية، والهندسة، والآداب، والمعهد العالي

للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، والفنون، والعلوم، ورئيس مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية، والموظفين الاداريين في الادارة المركزية (امين السر العام، رئيسة المصلحة الادارية المشتركة، رئيسة دائرة المكتبات، رئيسة دائرة الاحصاء، امانة سر الرئاسة بشأن مشاريع الابحاث المدعومة، مسؤولة قلم الابحاث، رئيس دائرة النشر، مسؤولة في مكتب العلاقات الخارجية، موظفة في دائرة العلاقات العامة)؛ والطلاب الذين تمت مقابلتهم من معظم كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية ـ ١٩ مقابلة مع طلاب من مناطق مختلفة ومن اختصاصات متنوعة.

٢٣ . مواقع الكترونية

http://www.ul.edu.lb/arabic/adresse.htm

http://wwwal-akbar.com/ar/node/209881 بتاريخ ١٠ ـ ١٢ ـ ٢٠١٠ .

الملاحق

جدول رقم ١ : تفريعات وعناوين الجامعة اللبنانية[١]

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
١	التربية (١٩٥١)	١	العمادة + عدد من البرامج	فرن الشباك
		٢	الفرع الأول	اليونسكو
		٣	الفرع الثاني	نيو روضة
٢	الآداب (١٩٥٩)	٤	العمادة	الدكوانة
		٥	الفرع الأول	كورنيش المزرعة ـ بيروت
		٦	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
		٧	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٨	الفرع الرابع	كسارة ـ البقاع
		٩	الفرع الخامس	مجمع صيدا
		١٠	مركز اللغات والترجمة	نيو روضة

(١) http://www.ul.edu.lb/arabic/adresse.htm

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
٣	الحقوق والعلوم السياسية (١٩٥٩)	١١	العمادة	الطيونة
		١٢	الفرع الأول	مجمع الحدث
		١٣	الفرع الثاني	جل الديب
		١٤	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس)
		١٥	الفرع الرابع	زحلة ـ البقاع
		١٦	الفرع الخامس	مجمع صيدا
		١٧	الفرع الفرنسي	الجناح
		١٨	مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية	شارع سامي الصلح
٤	كلية العلوم (١٩٥٩)	١٩	العمادة	مجمع الحدث
		٢٠	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٢١	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
		٢٢	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٢٣	الفرع الرابع	زحلة ـ البقاع
		٢٤	الفرع الخامس	النبطية
		٢٥	شعبة جبيل ـ	عمشيت
		٢٦	شعبة بعلبك ـ الهرمل	بعلبك
		٢٧	شعبة عكار	عكار
		٢٨	شعبة بنت جبيل شعبة الدبية (اقليم الخروب)	بنت جبيل الدبية (اقليم الخروب ـ الشوف)

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
٥	كلية الاعلام والتوثيق (١٩٦٧)	٢٩	العمادة	مستديرة الطيونة ـ بيروت
		٣٠	الفرع الأول	اليونسكو
		٣١	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
٦	الهندسة (١٩٨٠)	٣٢	العمادة	مجمع الحدث
		٣٣	الفرع الأول	القبة ـ طرابلس
		٣٤	الفرع الثاني	روميه ـ جبل لبنان
		٣٥	الفرع الثالث	مجمع الحدث
٧	كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الاعمال (١٩٧٠)	٣٦	العمادة	مجمع الحدث
		٣٧	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٣٨	الفرع الثاني	الأشرفية ـ بيروت
		٣٩	الفرع الثالث	طرابلس
		٤٠	الفرع الرابع	عاليه
		٤١	الفرع الخامس فرع راشيا	النبطية راشيا
٨	كلية الصحة العامة (١٩٨١)	٤٢	العمادة	الفنار
		٤٣	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٤٤	الفرع الثاني	الفنار ـ جبل لبنان
		٤٥	الفرع الثالث	البحصاص ـ طرابلس
		٤٦	الفرع الرابع	كسارة ـ زحلة
		٤٧	الفرع الخامس	صيدا ـ الجنوب
		٤٨	فرع عين وزين	عين وزين

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
٩	كلية العلوم الطبية (١٩٨٣)	٤٩	كلية العلوم الطبية	مجمع الحدث
١٠	كلية طب الاسنان (١٩٩٩)	٥٠	كلية طب الاسنان	مجمع الحدث
١١	كلية الصيدلة (١٩٩٣)	٥١	كلية الصيدلة	مجمع الحدث
١٢	كلية الزراعة (١٩٧٤)	٥٢	كلية الزراعة	الدكوانة
١٣	كلية السياحة والفنادق (١٩٩٨)	٥٣	كلية السياحة والفنادق	بئر حسن ـ الجناح
١٤	معهد الفنون الجميلة (١٩٦٥)	٥٤	العمادة	فرن الشباك
		٥٥	الفرع الأول	مجمع الحدث
		٥٦	الفرع الثاني	فرن الشباك ـ جبل لبنان
		٥٧	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٥٨	الفرع الرابع	دير القمر ـ جبل لبنان
		٥٩	مركز الترميم والحفاظ على الأوابد والمواقع التاريخية	طرابلس
١٥	معهد العلوم الاجتماعية (١٩٥٩)	٦٠	العمادة	الطيونة
		٦١	الفرع الأول	الروشة ـ بيروت
		٦٢	الفرع الثاني	الرابية ـ جبل لبنان
		٦٣	الفرع الثالث	القبة ـ طرابلس
		٦٤	الفرع الرابع	كسارة ـ البقاع
		٦٥	الفرع الخامس	صيدا ـ الجنوب

الكلية/ سنة التأسيس		الكيان الاداري (الكلية، الفرع أو الشعبة)		العنوان
١٦	معهد العلوم التطبيقية (١٩٦٨)	٦٦	معهد العلوم التطبيقية شعبة بعلبك ـ الهرمل شعبة عكار شعبة جبيل شعبة بنت جبيل شعبة البقاع الغربي	بئر حسن ـ بيروت بعلبك حلبا عمشيت بنت جبيل جب جنين
١٧	المعهد الجامعي للتكنولوجيا (١٩٩٦)	٦٧	المعهد الجامعي للتكنولوجيا	صيدا
		٦٨	فرع عبيه	عبيه
١٨	معاهد الدكتوراه	٦٩	المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا	مجمع الحدث
		٧٠	المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية	حرش تابت ـ سن الفيل
		٧١	المعهد العالي للدكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية	الجناح

* المصدر: عدنان الامين: عشرون عاما على اتفاق الطائف: ماذا فعل المشرع اللبناني وماذا نفذ من اصلاحات في القطاع التربوي؟ ماخوذ عن الموقع الالكتروني:
http://www.ul.edu.lb/arabic/adresse.htm

ملاحظة:

اضاف الباحث الفروع والشعب الجديدة على هذا الجدول من دون ترقيمها وهو ما يرفع العدد النهائي للفروع والشعب الى ٧٧.

جدول رقم ٢: توزع الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية
حسب العمر في العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية مع المتقاعدين	النسبة المئوية من دون المتقاعدين	النسبة المئوية من دون المتقاعدين
٢٥ ـ ٣٤	٦٠	٪٢,٥٠	٦٠	٪٣,٣٥
٣٥ ـ ٤٩	٤٦٦	٪١٩,٦٠	٤٦٦	٪٢٦
٥٠ ـ ٦٤	١٢٦١	٪٥٣,٢٠	١٢٦١	٪٧٠,٥٠
٦٥ واكثر	٥٨٣	٪٢٤,٥٠		
المجموع	٢٣٧٠	٪١٠٠	١٧٨٧	١٠٠

* المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم ٣: توزع مشاريع الابحاث المقدمة الى الجامعة اللبنانية
من اجل تمويلها بحسب تقييمها (قبول او رفض)
من العام ٢٠٠٢ الى العام ٢٠١٠ وبحسب الكليات (من اعداد الباحث)

نتيجة المشاريع / الكلية	عدد المشاريع المقبولة	٪	عدد المشاريع المرفوضة	٪	عدد المشاريع المقدمة	٪ اجمالية
العلوم	١٤٨	٥٩,٩	٩٩	٤٠,٠٨	٢٤٧	١٠٠
الحقوق والعلوم السياسية	١٩	٦٥,٥	١٠	٣٤,٤	٢٩	١٠٠
التربية	٨	٣٠,٧	١٨	٦٩,٣	٢٦	١٠٠
العلوم الاجتماعية	١٢	٦٣,١٥	٧	٣٦,٨٤	١٩	١٠٠
الآداب والعلوم الانسانية	٧٣	٤٤,٢	٩٢	٥٥,٨	١٦٥	١٠٠
الفنون الجميلة	١١	٣١,٤٢	٢٤	٦٨,٥٧	٣٥	١٠٠
الاعلام والتوثيق	١٧	٤٥,٩	٢٠	٥٤,٠٥	٣٧	١٠٠
العلوم الاقتصادية وادارة الاعمال	٣٨	٥٠,٦٦	٣٧	٤٩,٣٣	٧٥	١٠٠
الزراعة	٦	٣٣,٣٣	١٢	٦٦,٦٦	١٨	١٠٠
الهندسة	٤١	٦٤,٠٦	٢٣	٣٥,٩٣	٦٤	١٠٠
الصحة العامة	١٠	٤١,٦٦	١٤	٥٨,٣٤	٢٤	١٠٠
العلوم الطبية	٤	٥٧,١٥	٣	٤٢,٨٥	٧	١٠٠
الجامعي للتكنولوجيا	٢٨	٥٩,٥٧	١٩	٤٠,٤٢	٤٧	١٠٠
الصيدلة	٥	٤٥,٤٥	٦	٥٤,٥٤	١١	١٠٠
السياحة والفنادق	٤	٤٤,٤٤	٥	٥٥,٥٥	٩	١٠٠
المجموع	٤٢٤	٥٢,١٥	٣٨٩	٤٧,٨٤	٨١٣	١٠٠

جدول رقم ٤ : توزع مشاريع الابحاث المقبولة من الجامعة اللبنانية
من العام ٢٠٠٢ الى العام ٢٠١٠ بحسب الكليات
وطريقة العمل البحثي (فردي او جماعي)

الابحاث الكلية	عدد الابحاث الفردية	نسبة الابحاث الفردية الى المجموع	عدد الابحاث ضمن فريق	نسبة الابحاث ضمن فريق الى المجموع	عدد المشاريع المقبولة	النسبة الاجمالية
العلوم	٣٩	٢٦,٤	١٠٩	٧٣,٦	١٤٨	١٠٠
الحقوق والعلوم السياسية	١٦	٨٤,٣	٣	١٥,٧	١٩	١٠٠
التربية	٥	٦٢,٥	٣	٣٧,٥	٨	١٠٠
العلوم الاجتماعية	٩	٧٥	٣	٢٥	١٢	١٠٠
الآداب والعلوم الانسانية	٦٢	٨٥	١١	١٥	٧٣	١٠٠
الفنون الجميلة	٦	٥٤,٦	٥	٤٥,٤	١١	١٠٠
الاعلام والتوثيق	١٦	٩٤,٢	١	٥,٨	١٧	١٠٠
العلوم الاقتصادية	٢٤	٦٣,٢	١٤	٣٦,٨	٣٨	١٠٠
الزراعة	٣	٥٠	٣	٥٠	٦	١٠٠
الهندسة	١٥	٣٦,٦	٢٦	٦٣,٤	٤١	١٠٠
الصحة العامة	٣	٣٠	٧	٧٠	١٠	١٠٠
العلوم الطبية	١	٢٥	٣	٧٥	٤	١٠٠
الجامعي للتكنولوجيا	٤	١٤,٣	٢٤	٨٥,٧	٢٨	١٠٠

الابحاث الكلية	عدد الابحاث الفردية	نسبة الابحاث الفردية الى المجموع	عدد الابحاث ضمن فريق	نسبة الابحاث ضمن فريق الى المجموع	عدد المشاريع المقبولة	النسبة الاجمالية
الصيدلة	٢	٤٠	٣	٦٠	٥	١٠٠
السياحة والفنادق	٣	٧٥	١	٢٥	٤	١٠٠
المجموع	٢٠٨	٤٩,٠٥	٢١٦	٥٠,٩	٤٢٤	١٠٠

* المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم ٥ : نوزع الابحاث في الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية الممولة من الجامعة اللبنانية والمنفذة في العام ٢٠٠٧ حسب اللغة

للغة الاختصاص	العربية	الفرنسية	الانكليزية	المجموع في الاختصاص
تاريخ	٦			٦
اعلام	٢	١	١	٤
اقتصاد	٥	١		٦
علم نفس	٢			٢
علم اجتماع	١			١
آداب وعلوم انسانية	١	١		٢
فنون	١			١
المجموع في اللغة	١٨	٣	١	٢٢
٪	٨١,٨١	١٣,٦٣	٤,٥٤	١٠٠

* المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم ٦ : توزع الابحاث في العلوم البحتة
الممولة من الجامعة اللبنانية والمنفذة في العام ٢٠٠٧ حسب اللغة

اللغة الاختصاص	العربية	الفرنسية	الانكليزية	المجموع في الاختصاص
علوم طبيعية وصحة		٤	١	٥
بيئة		٣	١	٤
رياضيات وهندسة	١	٣	٢	٦
فيزياء		٣	١	٤
كيمياء		٣	١	٤
المجموع	١	١٦	٦	٢٣
٪	٤,٣٤	٦٩,٥٦	٢٦,٠٨	١٠٠

* المصدر: من اعداد الباحث

جدول رقم ٧: توزع اتفاقيات التعاون مع الجامعات الاوروبية حسب العدد

العام	العدد
٢٠٠١	٣١
٢٠٠٢	١٦
٢٠٠٣	٢٦
٢٠٠٤	٢٦
٢٠٠٥	٤٧
٢٠٠٦	٢٤
٢٠٠٧	٣٩
٢٠٠٨	٤٩
٢٠٠٩	٥١
٢٠١٠	٢٥

* المصدر: مكتب المشاريع والعلاقات الخارجية في الجامعة اللبنانية

العنف ضد المرأة المتزوجة، بين الواقع والتشريعات المدنية والدينية في بيروت الكبرى

طانيوس جرجس(*)

المقدمة

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي تم اعتماده عام ١٩٤٥ في سان فرنسيسكو، اول معاهدة دولية تشير في نصها الى المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق. وفي العام ١٩٤٨ جاء الإعلان الرسمي لحقوق الإنسان الذي رفض التمييز على أساس الجنس، كذلك رفض الاستعباد والتعذيب، واقر التساوي في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج وعند انحلاله، واعطى كل شخص الحق في الحماية بواسطة القوانين. وتوالت المواقف وصدرت عدة اعلانات وعهود دولية الى ان اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول ١٩٧٩ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة «سيداو CEDAW» ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في ٣ ايلول ١٩٨١ كاتفاقية دولية. واعلنت الجمعية العامة يوم ٢٥ تشرين الثاني اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الى تنظيم نشاطات في هذا التاريخ تهدف الى زيادة الوعي حول هذا الموضوع.

ان هذا الاهتمام الدولي، بالإضافة الى التطورات الكبرى التي شهدها واقع المرأة دولياً، لا يزال العنف ضدها يشكل نقطة سوداء في سجل الانسانية.

وفي لبنان، وبالرغم من ان القوانين المدنية تحمي افراد المجتمع من التعديات والعنف، وعلى الرغم من ان الاديان كافة تحمي المرأة وتحرّم تعنيفها

(*) أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني.

وهذا ما جاء على لسان مسؤولي الاديان في الحملة الاخيرة المناهضة للعنف ضد المرأة (تشرين الثاني ٢٠١٢).

بالإضافة الى ان المجلس النيابي اللبناني يدرس مشروع قانون لحماية المرأة من العنف منذ اكثر من سنة،

كل ذلك، ولا تزال المرأة في لبنان تتعرض لأبشع طرق العنف، منها ما يظهر للعلن بواسطة الجمعيات ووسائل الاعلام، ومنها ما يبقى داخل جدران المنزل. وهذا ما يطرح التساؤل عن مدى تطبيق التشريعات والشرائع المدنية والدينية، ومدى احترام لبنان لتواقيعه على ما هو دولي منها، اضافة الى تساؤلات حول امكانية ابلاغ المرأة عن تعرضها للعنف؟ واين؟ وهل هناك من شروط تعجيزية لاثبات العنف؟ وما دور المحاكم المدنية والروحية في حماية المرأة المعنّفة؟ وما الآمال المعقودة على صدور القانون المشار اليه اعلاه؟

للاجابة على هذه التساؤلات قمنا بدراسة ميدانية على عيّنة عمدية بلغ حجمها ٣٥٠ امرأة توزعت بالتساوي على مختلف الطوائف في لبنان، وذلك بمساعدة بعض طلاب السنة الثالثة في العام الجامعي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، فضلاً عن إجراء مقابلات مع نساء معنفات، واختصاصيين نفسيين، قانونيين، ورجال دين من مختلف الطوائف.

اما السياق الذي اعتمدناه في هذه الدراسة، فهو على الشكل التالي:

المبحث الاول، نعرّف العنف ونعطي لمحة عن انتشاره وعن واقع التشريعات المتعلقة به في لبنان.

وفي المبحث الثاني، نعرض للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لافراد العينة.

اما في المبحث الثالث، فنعالج انواع العنف ضد المرأة في لبنان واشكال التصدي له، والاجراءات القانونية المتخذة بحق المعنفين، وذلك بالاستناد الى المعطيات التي وفرتها لنا الدراسة الحقلية.

ونتطرق في المبحث الرابع الى الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للنساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف، وانعكاسات هذا الاخير عليهن.

وفي المبحث الخامس، نتناول مواقف النساء المعنفات من القوانين والسلطات المسؤولة عن حمايتهن.

اما المبحث الاخير، فخصصناه لمشروع قانون حماية المرأة من العنف، الذي احيل الى المجلس النيابي.

اولاً: العنف تعريفه وانتشاره

١ ـ تعريف العنف

جاء في الموسوعة العلمية (universalis) ان من معاني العنف ممارسة القوة الجسدية بغرض الاضرار بالغير، وقد يكون الضرر مادي او معنوي او نفسي.

وفي الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٩٣، جاء تعريف هذا النوع من العنف، بأنه فعل عنيف قائم على اساس الجنس، ينجم عنه اذى او معاناة جسمية او نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، او الاكراه او الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في اطار الحياة العامة او الخاصة.

ويعتقد بعض المؤرخين بأن تاريخ العنف ضد المرأة يرتبط بتاريخ المرأة نفسها، حيث كانت تعتبر كتابع او ملكاً للرجل. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اوقفت الولايات المتحدة الاميركية الاعتراف بقانون عام كان ينص بأن للزوج الحق في معاقبة زوجته المخطئة.[١] وفي المملكة المتحدة تم الغاء القانون الذي يعطي الزوج الحق في الحاق اذى جسدي «معتدل» لزوجته بدعوى الحفاظ على ادائها لمهامها[٢].

---

(١) Calvert R: criminal and civil liability in husband - wife assaults. New york, 1974.

(٢) Encyclopedia Britannica Eleventh, edition 1911.

ويعد العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الانسان وللكرامة الانسانية، وخرقاً لكل العهود والاتفاقيات والمواثيق الدولية ولمفهوم الاديان والتعاليم السماوية.

٢ ـ انتشار العنف

العنف ضد المرأة ظاهرة تشارك فيها بدون استثناء دول العالم على اختلاف مستوى التنمية فيها ومختلف الطبقات الاجتماعية والطوائف والمذاهب الدينية، سماوية كانت ام غير سماوية.

وهذا النوع من العنف المصنف وفق الاتفاقيات الدولية بأنه جسدي وجنسي ونفسي، يحدث في اطار الاسرة، واماكن العمل، والشوارع...

واشارت العديد من الدراسات الميدانية لمنظمات انسانية غير حكومية ان امرأة واحدة على الاقل من كل ثلاث، تتعرض للضرب او للاكراه والاهانة في كل يوم من حياتها. وتشير الارقام في بعض الدول الى الآتي:

- في فرنسا، ٩٥٪ من ضحايا العنف هنّ من النساء، ٥١٪ منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل ازواجهن او اصدقائهن.
- في كندا، ٦٠٪ من الرجال يمارسون العنف.
- في الهند، ٨ نساء من بين كل ١٠ نساء هن ضحايا للعنف.
- في البيرو، ٧٠٪ من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل ازواجهن.
- في تركيا، حوالي ٦٠٪ من النساء فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف او الضرب او الاذلال.
- في الولايات المتحدة يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الرئيسي في الاصابات البليغة للنساء[١].

---

(١) موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org، تحقيق حول «العنف ضد المرأة... اشكاله ومصادره واثاره»، شمخي جبر. تاريخ الدخول ٢/ ٤/ ٢٠١٣.

ويعترف وزير الخارجية الاميركي، جون كيري، بأنه لا يزال يُستخف بقيمة النساء والفتيات في الكثير من المجتمعات والكثير من الاسر. ولا يمكن لأي بلد ان يتقدم اذا ترك نصف سكانه في الخلف ولهذا السبب تؤمن الولايات المتحدة بأن المساواة بين الجنسين امر في غاية الاهمية لتحقيق اهدافنا المشتركة في الازدهار، والاستقرار، والسلام[١].

هذا بالاضافة الى انه في كل عام تتعرض ملايين النساء والفتيات في العالم للاغتصاب. وقد وصف الامين العام للامم المتحدة بان كي مون بأن سنة ٢٠١٢ كانت سنة جرائم العنف المروعة ضد النساء والفتيات. وتعد هذه الفظائع جزءاً من مشكلة اكبر بكثير تكاد تعم في الواقع كل مجتمع وكل مجال من مجالات الحياة، وسنحول غضبنا الى عمل ملموس[٢].

وعربياً، وبالرغم من ان هذه البلدان والمجتمعات تشهد تطورات تاريخية وحراكاً يرسم معالم جديدة للمنطقة، ويسعى الى بناء مستقبل افضل، فاننا نشهد مظاهر عنف تستهدف المرأة، وتتهدد سلامتها الجسدية، وامان عيشها. وقد تكون اشكال العنف هذه قديمة، ولكن استخدامها كأداة لإعاقة مسيرة التغيير والتحول الى الديمقراطية يبعث على الكثير من القلق[٣].

وفي لبنان تشير دراسة ميدانية عام ٢٠٠٨ للدكتورة فهمية شرف الدين بعنوان «آلام النساء واحزانهن: العنف الزوجي في لبنان»، طبّقت على عينة عمدية من ٤٨ امرأة من مختلف المحافظات، و٦٠ امرأة من محافظة بيروت،

---

(١) جريدة النهار، مقال بعنوان «لماذا يعتبر دور المرأة مركزياً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة»، جون كيري - وزير الخارجية الاميركي، العدد ٢٥٠١٣ تاريخ ٨/٣/٢٠١٣، الصفحة ٨.

(٢) جريدة النهار، تحقيق بعنوان «٨ اذار اليوم العالمي للمرأة»، اعداد: باسكال عازار، العدد ٢٥٠١٣، تاريخ ٨/٣/٢٠١٣، الصفحة ٩.

(٣) جريدة النهار، بيان موقع من شخصيات عربية تدين العنف ضد المرأة بمبادرة من (الاسكوا)، العدد ٢٥٠١٣، تاريخ ٨/٣/٢٠١٣، الصفحة ٨.

تتنمين مناصفة الى الديانتين المسيحية والاسلامية، واشارت المعطيات الى ان ٧٨٪ منهن يخضعن لعنف كلامي و٦٨,٣٪ للعنف الجسدي[١].

٣ ـ لمحة عن تشريعات لبنانية حول العنف ضد المرأة

ما زالت المرأة في لبنان تواجه العنف باشكاله الجسدية والمعنوية في منزلها وفي المجتمع وخاصة في نطاقه الضيق المحيط بها. وهي تواجه هذا الواقع في ظل انعدام وجود قوانين مدنية تحميها او قوانين احوال شخصية، لا بل ان هذه الاخيرة تبيح العنف في طياتها، علماً ان لبنان من الدول التي وقّعت على اتفاقيات دولية مناهضة للعنف ضد المرأة.

وفي هذا المجال تذكر الباحثة ماري روز زلزل في دراسة بعنوان «معالجة العنف المنزلي والوقاية منه في قوانين الاحوال الشخصية للطوائف المسيحية»، بأن النظام القانوني الطائفي يتضمن عنفاً مباشراً وتمييزاً ضد المرأة، كما يتضمن تبريراً لمرتكبي العنف. وهو يتحكم بالزواج والطلاق والحضانة والارث والنفقة...، بحيث تجد المرأة نفسها امام تمييز مستمر يشكل اساساً لكل عنف تتعرض له. وتشير الباحثة الى انه بين العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٧ ادخلت تعديلات هامة على عدد من قوانين الاحوال الشخصية لدى الطوائف المسيحية في خطوة انفتاح على مفهوم الشراكة. واصبح العنف في المسيحية سبباً للهجر ولكن من دون فسخ الزواج او الطلاق.

اما في دراسة الباحثة غادة ابراهيم حول «واقع المرأة في التشريعات المعمول بها لدى الطوائف الاسلامية الثلاث»، فتذكر بأن قوانين الاسرة ما زالت هي نفسها منذ العهد العثماني، وهي تعامل المرأة كقاصر وكناقص اهلية، وتنتقص من شخصها وتمارس العنف ضدها، خاصة ان هذه القوانين لا تعترف باغتصاب الزوجة او النكاح بالإكراه. وبالتالي فإن المحاكم المذهبية لا تشمل

---

(١) جريدة السفير، تحقيق عن اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، مادونا سمعان، العدد ١١١٥٤، تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥، الصفحة ٧.

هذه الحالات اضافة الى حالات العنف النفسي والعقلي والاجتماعي. وفي كلا الطائفتين، تبرز مسألة حضانة الاطفال لتشكل نقطة ضعف يتم ابتزاز المرأة ـ الام على اساسها.

وعلى الصعيد القانوني، تشير المحامية ندى خليفة في دراستها حول «العنف ضد المرأة في قانون العقوبات» الى عدم اشتمال القانون اللبناني المدني على اي مادة تتعلق بالعنف ضد النساء، فهي اذا ما تعرضت للعنف تحتكم الى المواد التي لا تميّز بين الرجل والمرأة[1]. ولا يوجد نصوص تحميها الا اذا تسبب العنف بإيذائها، فتطبق عندئذ المادة ٥٥٤ من قانون العقوبات. الا انه يجب ان تكون الاضرار الجسدية جسيمة، وان يفوق العطل والضرر العشرة ايام، بموجب تقرير للطبيب الشرعي[2]. وهكذا، بغياب النصوص الواضحة والمنصوص عنها بالقانون، لا يمكننا تطبيق الحماية الفعلية للمرأة، عملاً بالمبدأ القائل «لا جريمة ولا عقاب دون نص».

ثانياً: بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لنساء العينة

في ظل غياب قاعدة معاينة واسعة وحديثة ودقيقة في لبنان اعتمدنا العينة العمدية (Echantillon à choix raisonné)، حددنا مسبقاً:

- الطوائف التي تتمثل فيها.
- حجم كل طائفة في العينة، بغض النظر عن نسبتها المئوية من اللبنانيين.
- التساوي في عدد المسيحيات والمسلمات.
- المجال الجغرافي، وهو بيروت الكبرى، التي تمتد من نهر الكلب شمالاً، الى خلده جنوباً.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مقابلة مع المحامي طوني الدبس بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٧ في مكتبه ـ جل الديب ـ .

١ ـ النساء حسب المذهب الديني

دائماً في اطار العينة العمدية، مثلنا المذاهب الثلاث الكبرى (الموارنة والسنة والشيعة) كل منها ب ٧٥ امرأة في العينة، والمذهب الارثوذكسي، ذات الحجم المتوسط، ب ٥٠ امرأة، والمذاهب الصغيرة (دروز، روم كاثوليك، واقليات مسيحية) بـ ٢٥ امرأة لكل منها. (جدول رقم ١)

جدول رقم ١ : توزَع العينة حسب المذهب الديني

المذهب الديني	العدد	النسبة المئوية
سنّة	٧٥	٢١,٤
شيعة	٧٥	٢١,٤
دروز	٢٥	٧,٢
موارنة	٧٥	٢١,٤
روم ارثوذكس	٥٠	١٤,٢
روم كاثوليك	٢٥	٧,٢
اقليات مسيحية	٢٥	٧,٢
المجموع	٣٥٠	١٠٠

٢ ـ عمر النساء

في هذا المجال، حاولنا تمثيل كل الفئات العمرية، مع اعطاء بعض الافضلية للواتي هن بين ٢٥ و٥٠ سنة، انطلاقاً من الفرضية التي تجعلهن اكثر عرضة للعنف. (جدول رقم ٢)

جدول رقم ٢: توزع العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
١٨ وما دون	١٥	٤,٣
١٩ ـ ٢٤	٤٠	١١,٤
٢٥ ـ ٣٥	١١٢	٣٢
٣٦ ـ ٥٠	١٥٧	٤٤,٩
٥١ ـ واكثر	٢٦	٧,٤
المجموع	٣٥٠	١٠٠

٣ ـ المستوى التعليمي

تمثلت في العينة كل المستويات التعليمية، مع اعطاء بعض الافضلية للمستوى الثانوي والجامعي، انطلاقاً من الفرضية التي مفادها: كلما ازداد المستوى التعليمي عند النساء، كلما تراجع تعرضهن للعنف. (جدول رقم ٣)

جدول رقم ٣: توزع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
تعرف القراءة والكتابة	٢٤	٦,٩
ابتدائي	٣٤	٩,٧
تكميلي اكاديمي او مهني	٦٥	١٨,٥
ثانوي اكاديمي او مهني	٨٨	٢٥,٢
جامعي	١٣٩	٣٩,٧
المجموع	٣٥٠	١٠٠

٤ ـ الوضع العائلي

تنحصر العينة بالمتزوجات، او سبق وتزوجنا. (جدول رقم ٤)

جدول رقم ٤: توزّع العينة حسب الوضع العائلي

الوضع العائلي	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	٢٨٠	٨٠
مطلقة	٢٨	٨
ارملة	٢٣	٦,٦
منفصلة	١٩	٥,٤
المجموع	٣٥٠	١٠٠

٥ ـ الوضع من حيث العمل

وهنا ايضاً، اعطينا عمداً الافضلية للنساء العاملات (٤٢٪)، لمعرفة ما اذا كان عملهن يجعلنهن اكثر او اقل عرضة للعنف (جدول رقم ٥)

جدول رقم ٥: توزّع العينة حسب الوضع من حيث العمل

الوضع من حيث العمل	العدد	النسبة المئوية
تعمل	٢٤٧	٤٢
لا تعمل وتبحث عن عمل	٥٧	١٦,٣
لا تعمل ولا تبحث عن عمل	٣٤	٩,٨
نساء في البيوت	٩٣	٢٦,٧
تقاعد	٩	٢,٤
طالبة	١٠	٢,٨
المجموع	٣٥٠	١٠٠

٦ ـ دخل الاسرة

لم نتدخل هنا في تحديد فئة الدخل الاسرية للنساء، فجاءت النتائج في الجدول رقم ٦، تلقائية، وتمثلت فيها كل فئات الدخل.

جدول رقم ٦: توزّع العينة حسب فئة الدخل الشهري للاسرة

فئة الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
٧٥٠٠٠ وما دون	٣٥	١٠
٧٥٠٠٠١ ـ ١٥٠٠٠٠٠	١٢٦	٣٦
١٥٠٠٠٠١ ـ ٢٥٠٠٠٠٠	٩١	٢٦
٢٥٠٠٠٠١ ـ ٣٠٠٠٠٠٠	٣٩	١١,٢
٣٠٠٠٠٠١ ـ ٤٠٠٠٠٠٠	٢٨	٨
٤٠٠٠٠٠٠ واكثر	١٠	٢,٨
لا جواب	٢١	٦
المجموع	٣٥٠	١٠٠

وتدل هذه الارقام بأن العينة قد طاولت الطبقات الفقيرة والمتوسطة، اضافة الى الطبقات الميسورة. بعد استعراض هذه العينة التي تمثلت فيها بعض المتغيرات المستقلة الاساسية، كيف جاءت نتائج هذه الدراسة لناحية واقع العنف ضد المرأة في لبنان؟

ثالثاً: انواع العنف ضد المرأة في لبنان

اظهرت الدراسة الحقلية عدة انواع للعنف ضد المرأة في لبنان، وتفاوتاً بين النساء من حيث التصدي له.

١ ـ حجم العنف ضد المرأة

حرصنا في الاستمارة الى توجيه سؤال مباشر حول تعرض المرأة المستجوبة الى العنف. وفي حال النفي طرحنا سؤالاً آخراً حول اذا كن يعلمن بامرأة تعرضت للعنف، شرط الاجابة بمعلومات تفصيلية عن المرأة التي يعرفونها، ظناً منا بأنه من الممكن ان تكون المرأة التي تحدثنا عنها هي نفسها او شقيقتها او صديقتها او جارتها او امرأة تعرفها جيداً. وهكذا تبين لنا ان النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف، والنساء اللواتي يعلمن بامرأة تعرضت للعنف، قد بلغت نسبتهن ٨١٪ من العينة.

جدول رقم ٧: توزّع العينة بين النساء اللواتي تعرضن للعنف واللواتي يعلمن بوضع امرأة تعرضت للعنف في بيروت الكبرى عام ٢٠١٣

الحالة	العدد	النسبة المئوية من العينة
نساء تعرضن للعنف	٩١	٢٦
نساء يعلمن بامرأة تعرضت للعنف	١٩٤	٥٥
النساء اللواتي لم يتعرضن للعنف ولا يعرفن نساء تعرضن له	٦٥	١٩
المجموع	٣٥٠	١٠٠

وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جداً. وهذا عائد الى ان تعريف العنف جاء بمعناه الكامل، اي الجسدي والمعنوي والنفسي. مع الاشارة الى ان نسبة ١٩٪ من نساء العينة لم يتعرضن للعنف ولا يعلمن بامرأة تعرضت له.

٢ ـ انواع العنف

كما ذكرنا في المبحث الاول من هذه الدراسة بأن الاعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الصادر عام ١٩٩٣، قد ذكر بان العنف هو فعل ينجم عنه اذى، او معاناة جسدية او نفسية للمرأة. بيّنت الدراسة بأن اللواتي تعرضن للعنف الجسدي بلغت نسبتهن ٢٤,٣٪. (جدول رقم ٨).

جدول رقم ٨: النساء حسب انواع العنف الذي تتعرض له المرأة في بيروت الكبرى عام ٢٠١٣

انواع العنف	العدد	النسبة المئوية
جسدي	٨٥	٢٤,٣
كلام مؤذٍ	٦٢	١٧,٧
تحطيم نفسي ومعنوي	٦٥	١٨,٦
تحقير	٢٢	٦,٣
الحرمان المتعمد من تلبية الحاجات الضرورية	٢٢	٦,٣
تحرش جنسي	١٨	٥,١
اغتصاب	١١	٣,١
النساء اللواتي لم يتعرضن للعنف ولا يعرفن نساء تعرضن له	٦٥	٨,٦
المجموع	٣٥٠	١٠٠

كما يظهر هذا الجدول ان النساء اللواتي تعرضن لعنف معنوي يشكلن ٤٢,٦٪ من مجموع النساء.

اما النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب والتحرش الجنسي، فيمثلن ٨,٢٪ من العينة. (جدول رقم ٨).

غير انه فقط ٣١,٩٪ من النساء المتزوجات اللواتي تعرضن للعنف، صرحن بذلك. (جدول رقم ٩). وترتفع هذه النسبة الى ٤٨,٢٪ عند اللواتي تعرضن الى عنف جسدي، والى ٤٠,٩٪ عند اللواتي كن عرضة للتحقير. (جدول رقم ٩).

جدول رقم ٩: توزع النساء المتزوجات واللواتي صرّحن بتعرضهن للعنف حسب نوع العنف في بيروت الكبرى، عام ٢٠١٣

نوع العنف	المصرحات	مجموع المعنفات	المصرحات/ المعنفات (نسبة مئوية)
جسدي	٤١	٨٥	٤٨,٢
كلام مؤذٍ	١٦	٦٢	٢٥,٨
تحطيم نفسي ومعنوي	١٣	٦٥	٢٠
تحقير	٩	٢٢	٤٠,٩
الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	٥	٢٢	٢٢,٧
تحرش جنسي	٣	١٨	١٦,٧
اغتصاب	٤	١١	٣٦,٤
المجموع	٩١	٢٨٥	٣١,٩

الا انه فقط ١٦,٧٪ من اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي صرحنا بذلك. (جدول رقم ٩)، ربما لاعتقادهن بأن عواقب التصريح بهذا الجرم هي افدح من الجرم بحد ذاته.

٣ ـ مصادر العنف

ان المصدر الاساسي للعنف هو الزوج وبنسبة ٧٥,٧٪. (جدول رقم ١٠). ويأتي في المرتبة الثانية، والد المرأة بنسبة ١١,٩٪، ورب العمل (٩,٨٪). (جدول رقم١٠).

جدول رقم ١٠ : مصادر العنف
ضد النساء المتزوجات في بيروت الكبرى، عام ٢٠١٣

موقع الشخص	العدد	النسبة المئوية
الاب	٣٤	١١,٩
الزوج	٢١٦	٧٥,٧
رب العمل	٢٨	٩,٨
زميل	٢	٠,٧
شخص غريب	٥	١,٩
المجموع	٢٨٥	١٠٠

اما اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف، فيشكلن ٥٧,١٪ من اللواتي كان رب عملهن مصدر عنفهن، و٥٢,٩٪ والدهن. (جدول رقم ١١). وتهبط هذه النسبة الى ٢٥٪ من اللواتي كان زوجهن مصدر عنفهن. (جدول رقم ١١). ويعود هذا ربما للحرص على الحفاظ على الاسرة.

جدول رقم ١١ : النساء اللواتي صرّحن بتعرضهن للعنف
حسب مصدر العنف في بيروت الكبرى، عام ٢٠١٣

موقع الشخص	المصرحات	مجموع المعنفات	النسبة المئوية
الاب	١٨	٣٤	٥٢,٩
الزوج	٥٤	٢١٦	٢٥
رب العمل	١٦	٢٨	٥٧,١
زميل	١	٢	٥٠
شخص غريب	٢	٥	٤٠
المجموع	٩١	٢٨٥	٣١,٩

٤ ـ اسباب عدم التقدم بشكاوى

تلتقي الحالتين على نفس الاسباب التي منعتهن من التقدم بشكوى وبنسب جد متقاربة. ويسيطر عامل الخوف من الشخص المعتدى بنسبة ٢٢,٦٪، ويأتي مباشرة الخوف على العائلة والاولاد بنسبة ١٦,٦٪ (الجدول رقم ١٢)، ويدل على ان المرأة ـ الام تبقى حريصة على عائلتها واولادها رغم كل الاذى الذي تتعرض له، وتقدم تضحياتها في اطار لا حدود له. ويأتي في هذا المجال ايضاً عامل التستر على الفضيحة وبنسبة ١٤,٩٪. (جدول رقم ١٢).

جدول رقم ١٢ : النساء المعنفات اللواتي لم يتقدمن بشكوى، حسب السبب في بيروت الكبرى، عام ٢٠١٣

نوع السبب	العدد	النسبة المئوية
الخوف من الشخص المعتدي	٣٨	٢٢,٦
التستر على الفضيحة	٢٥	١٤,٩
لعدم الملاحقة القانونية	١٩	١١,٣
كونه الاب	١٢	٧,٢
التهديد بالقتل والفضيحة	٥	٢,٩
الخوف على العائلة والاولاد	٢٨	١٦,٦
الحاجة للمال	٤	٢,٥
لا تعرف كيف تقدم الشكوى	٢١	١٢,٥
لا سبب	١٦	٩,٥
المجموع	١٦٨	١٠٠

وما يلفت النظر ايضاً ان ١١,٣٪ من المعنفات غير مقتنعات بجدوى الملاحقة القانونية للمعتدي. كما ان ١٢,٥٪ منهن لم يتقدمن بشكوى، لعدم معرفتهن كيف يتم ذلك. (جدول رقم ١٢).

٥ ـ انواع التصدي الاخرى

كان لا بد من معرفة انواع التصدي الاخرى لدى النساء اللواتي لم يتقدمن بشكاوى، ويشكلن ٥٩٪ من النساء المعنفات. ٤٥,٨٪ منهن تلجأ للبكاء، بينما ١٦,١٪ منهن تدافعن عن انفسهن. (جدول رقم ١٣). الا ان ١٧,٣٪ منهن لا يصدر عنهن اي ردة فعل. (جدول رقم ١٣)

جدول رقم ١٣ : النساء اللواتي لم يتقدمن بشكاوى حسب ردة فعلهن على العنف الذي تعرضن له في بيروت الكبرى، عام ٢٠١٣

النوع	العدد	النسبة المئوية
البكاء	٧٧	٤٥,٨
الهرب من المنزل	١٠	٥,٩
الدفاع عن النفس	٢٧	١٦,١
اللجوء الى الاهل	٢٥	١٤,٩
عدم القيام بأي ردة فعل	٢٩	١٧,٣
المجموع	١٦٨	١٠٠

٦ ـ مرجع تقديم الشكوى

هناك اكثر من اربعة مراجع تلجأ لها النساء لتقديم الشكوى، يأتي في طليعتها المرجع الروحي (احد رجال الدين) بنسبة ٣٨,٥٪. (جدول رقم ١٤). وهذا دليل على المكانة التي لا يزال يحتلها الدين عند النساء.

واذا اضفنا الى هذه النسبة تلك العائدة للمحاكم الروحية، نجد ان المؤسسات الدينية تحتضن ٥٣,٩٪ من شكاوى النساء عند تعرضهن للعنف. (جدول رقم ١٤).

كما ان ١٠,٢٪ من النساء تلجأن الى جمعيات معنية بحقوق المرأة لتقديم الشكوى. (جدول رقم ١٤).

جدول رقم ١٤ : النساء حسب المرجع
الذي تم تقديم الشكوى امامه، عام ٢٠١٣

المرجع	العدد	النسبة المئوية
مخفر الدرك	٤٠	٣٤,٢
مرجع روحي	٤٥	٣٨,٥
المحاكم الروحية	١٨	١٥,٤
جمعيات معنية بحقوق المرأة	١٢	١٠,٢
مختلف	٢	١,٧
المجموع	١١٧	١٠٠

وتعتبر نسبة اللواتي يتقدمن بالشكاوى لدى المخافر مرتفعة نوعاً ما في الحالتين، وذلك عائد الى شروط تدخل المخفر في هكذا قضايا بحيث يحددها المقدم في قوى الامن الداخلي ايلي اسمر (رئيس مخفر) كالآتي[١].

أ ـ وجوب تقديم الشكوى خلال ال ٢٤ ساعة من وقوع الفعل في المخفرالاقرب الى مكان سكن المدعى عليه ويجب ارفاق الشكوى بتقرير طبي يفيد بأن اعمال العنف تستدعي توقف المدعية عن العمل لفترة تفوق ١٠ ايام. وفي هذه الحالة يتم توقيف المدعى عليه. اما اذا كان التعطيل اقل من ذلك فيكتفي المخفر بتعهد من المدعى عليه بعدم تكرار العنف.

ب ـ اذا مرّ اكثر من ٢٤ ساعة على الحادث، فعلى المدعية ان ترفع شكواها لدى النيابة العامة الاستئنافية، في المحافظة التي يقع فيها مكان سكنها.

ج ـ في حال معرفة المخفر بوقوع اعمال عنف ضد امرأة بوسائل اخرى (اي

(١) مقابلة مع المقدم ايلي اسمر (قوى الامن الداخلي ـ رئيس مخفر)، بتاريخ ٤ كانون الاول ٢٠١٢، في مكتبه.

دون تقديمها شكوى)، يقوم هذا الاخير باستقصاءات سرية لمعرفة حجم هذا العمل، وفترة التعطيل الذي لحق بالمرأة (اكثر او اقل من ١٠ ايام) ليقوم بالمقتضى القانوني. وتذكر هنا امرأة معنفة في مقابلة معها بأن جارها اعلم المخفر بتعرضها للعنف من قبل زوجها، فاتهمهما محيطهما بقيام علاقة زنى بينهما. وعندما راجعت شخصياً مخفر الدرك، فأجابها بأنه لا يتدخل بمسائل تخص الزوجين[١].

د ـ في كل الحالات، لا توجد مادة قانونية خاصة بالعنف ضد المرأة، انما تطبق المادة ٥٥٤ من قانون العقوبات التي تتحدث عن العنف في جميع حالاته.

ويذكر المحامي روجيه شدياق في مقابلة معه، بأنه استلم شكاوى عديدة بموضوع العنف ضد المرأة، الا ان المحكمة تنظر للمرأة بأنها العنصر الضعيف في القضية[٢].

اما لناحية المراجع والمحاكم الروحية، فيقول فضيلة الشيخ علي مرعب بأنه يمكن للمرأة بأن تتقدم بدعوى في هذا المجال شرط ان يكون العنف مؤذٍ ومرفق بتقديم طبيب شرعي مع اثبات عن ذلك[٣]. ويؤكد على نفس الشروط فضيلة الشيخ غبد الرحمن شرقية الذي يشير ايضاً الى انه اذا كان العنف معنوياً تقوم الجهات المختصة شرعاً بالبحث عن شهود عيان[٤].

---

(١) مقابلة مع امرأة معنفة (رفضت ذكر اسمها)، بتاريخ ١ كانون الاول ٢٠١٢، في منزلها، بيروت.

(٢) مقابلة مع المحامي روجيه شدياق، بتاريخ ٥/١٢/٢٠١٢، فرن الشباك.

(٣) مقابلة مع فضيلة الشيخ علي مرعب (من المذهب الشيعي)، بتاريخ ١١/١٢/ ٢٠١٢، مكتب سماحة الامام السيد حسن نصر الله ـ حارة حريك.
مقابلة مع فضيلة الشيخ عبد الرحمن شرقية (من المذهب الشيعي)، بتاريخ ٣٠/١١/ ٢٠١٢، في مكتبه ـ جب جنين ـ.

(٤) مقابلة مع فضيلة الشيخ ابراهيم بربدي (من المذهب السني)، بتاريخ ٥/١٢/ ٢٠١٢، في مكتبه ـ الشياح ـ.

وعند السنة، يمكن للمرأة ان تتقدم بطلب شكوى مرفق باثباتات لا تختلف عن تلك التي تطلبها المراجع الشيعية، مع التنويه بأنه في هذه الحالات تلجأ المحكمة الشرعية الى اجراء جلسات تثقيف ديني للزوجين قبل البدء باجراءات المحاكمة[1]. اما المحاكم المذهبية الدرزية، في حال تعرض احد الزوجين للآخر ـ بدون وجه شرعي وقانوني ـ تتيح للمعتدى عليه حق التقدم بطلب الطلاق، وبطلب تعويض عن العطل والضرر المادي والمعنوي، الذي الحق به كما تلحظ شروطاً من حيث الشكل والموضوع، للتقدم بهذا النوع من الشكاوى.

وعند الروم الكاثوليك لا يعتبر العنف تجاه المرأة سبباً لبطلان الزواج، انما قد يصدر حكم بالهجر لإفساح المجال للمعالجة، وللتقدم بشكوى يجب ارفاقها بتقرير الطبيب الشرعي بالاضافة الى شهود عيان[2]. اما عند الروم الارثوذكس، فيحق للمرأة التقدم بطلب فسخ زواج عندما تستنفد حلول المعالجة مع الزوج، غير ان ذلك يقتضي ارفاق الدعوى بتقرير طبيب شرعي مفصل، وشهادات شهود عيان[3].

الا ان ٦٥٪ من النساء اللواتي تقدمن بشكوى، تقلن ان الذي اعتدى عليهن لم يعاقب، وتنسبن ذلك للاسباب التالية: حل المشكلة من خلال الوساطة (٢٨,٩٪)، الحماية التي توفرها القوانين الدينية للرجل (٢٢,٤٪)، غياب النص القانوني الذي يعاقب الرجل (١٨,٤٪)، وتقصير المخفر (١٧,١٪). (جدول رقم ١٥).

---

(١) مقابلة مع القاضي الشيخ سليمان غانم (من المذهب الدرزي)، بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٢، في مكتبه ـ ساقية الجنزير ـ.

(٢) مقابلة مع الاب ادوار ضاهر (قاضي في المحكمة الروحية للروم الكاثوليك)، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، في السبتية.

(٣) مقابلة مع الاب يوحنا سكاف (من مذهب الروم الارثوذكس)، بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠١٢، في مطرانية زحلة.

جدول رقم ١٥ : النساء حسب اسباب عدم معاقبة المعتدين
الذين تم التقدم بشكوى ضدهم، عام ٢٠١٣

السبب	العدد	النسبة المئوية
تقصير من المخفر	١٣	١٧,١
عدم وجود نص قانوني	١٤	١٨,٤
القوانين الدينية تحمي الرجل	١٧	٢٢,٤
قيامه بوساطة	٢٢	٢٨,٩
لا اعرف	١٠	١٣,٢
المجموع	٧٦	١٠٠

كما ان ارقام هذا الجدول تدل على انه لا حماية للمرأة في ظل غياب دولة القانون. اما المعتدون على النساء الذين عوقبوا، فاقتصرت عقوبتهم على التأنيب، والتعهد بعدم تكرار الجرم، حسب ٥١,٢٪ من النساء. (جدول رقم ١٦).

جدول رقم ١٦ : النساء حسب نوع الاجراء
الذي اتخذ بحق المعتدين عليهن، عام ٢٠١٣

نوع الاجراء	العدد	النسبة المئوية
التأنيب والتعهد	٢١	٥١,٢
السجن	٨	١٩,٥
توقيف لفترة	٢	٤,٩
الطلاق	٥	١٢,٢
بطلان زواج	٥	١٢,٢
المجموع	٤١	١٠٠

فقط ٢٤,٤٪ من المعتدين تم توقيفهم. و٢٤,٤٪ من النساء حصلن على الطلاق او على بطلان الزواج. (جدول رقم ١٦).

رابعاً: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للنساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف

يبقى علينا تعيين هذه الفئة من النساء اللواتي تعرضن للعنف وصرحن بذلك، لمعرفة اذا ما لخصائصهن علاقة بهذا التعرض وهذا ما نسعى اليه في هذا المبحث.

١ ـ الفئة العمرية

تتوزع النساء المعنفات على الفئات العمرية كافة، الا ان النسبة الاعلى تبقى لتلك التي تزيد عن ٣٦ سنة بحيث بلغت ٥٦٪ (الجدول رقم ١٧). ويعود هذا ربما الى الملل الذي يصيب الزواج في هذه الاعمار، ولتأكد الزوج بأن الخيارات البديلة عن المنزل لزوجته اصبحت ضئيلة بسبب العمر. او ربما كلما ازدادت درجة الوعي والنضوج عند المرأة يلجأ الرجل الى الضغط على المرأة بالقوة المادية او المعنوية[١].

جدول رقم ١٧ : توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف حسب الفئة العمرية عام ٢٠١٣

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
١٨ وما دون	٥	٥,٥
١٩ ـ ٢٤	٨	٨,٨
٢٥ ـ ٣٥	٢٧	٢٩,٧

(١) مقابلة مع د. زهير حطب (استاذ علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية)، بتاريخ ٣٠/١١/ ٢٠١٢، الطيونة.

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
٣٦ _ ٥٠	٤٠	٤٣,٩
٥١ واكثر	١١	١٢,١
المجموع	٩١	١٠٠

ومن ناحية نوع العنف وعلاقته بالفئة العمرية يبين الجدول رقم ١٨، ان العنف الجسدي يتصدر كل الانواع في الفئات العمرية المختلفة. وان اكثر من نصف النساء اللواتي يقع عمرهن ما بين ٢٥ و٥٠ سنة هن ضحية هذا النوع، بحيث يفقد الرجل كل طرق الضغط المعنوي او طرق الاقناع نظراً لتمكن المرأة في هذا العمر من المناقشة وعدم الرضوخ.

جدول رقم ١٨ : نوع العنف وعلاقته بالفئة العمرية
للنساء اللواتي صرّحن بتعرّضهن للعنف (بالنسبة المئوية)

نوع العنف / الفئة العمرية	جسدي	كلام مؤذ	تحطيم نفسي ومعنوي	تحقير	الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	تحرّش جنسي	اغتصاب	المجموع
١٨ وما دون	٤٠	_	٢٠	٢٠	٢٠	_	_	١٠٠
١٩ _ ٢٤	٢٥	٢٥	٢٥	_	١٢,٥	_	١٢,٥	١٠٠
٢٥ _ ٣٥	٥١,٨	١١,١	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	٧,٤	١٠٠
٣٦ _ ٥٠	٥٢,٥	١٥	١٢,٥	١٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١٠٠
٥١ واكثر	٤٥,٤	٢٧,٣	١٨,١	٩,١	_	_	_	١٠٠

٢ ـ المستوى التعليمي

بلغت نسبة النساء اللواتي حصلن علومهن من القسم الثانوي وما فوق ٥٢,٨٪ (الجدول رقم ١٩) منهن ٢٦,٤٪ جامعيات. مع الاشارة الى انه لا يوجد بينهن اميّات. ونستنتج انه كلما خرجت المرأة من دوائر الجهل التعليمي، وتمكنت من الاطلاع على حقوقها التي نصت عليها اتفاقيات ومعاهدات دولية نرى الرجل العنيف يزداد عنفاً[١]. علماً بأن ليس هناك من احتكار للعنف من قبل فئة ذات مستوى تعليمي معين، فهي تمارس على الجميع[٢].

جدول رقم ١٩ : توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف حسب المستوى التعليمي، عام ٢٠١٣

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
تعرف القراءة والكتابة	١٧	١٨,٦
ابتدائي	١٢	١٣,٢
تكميلي اكاديمي او مهني	١٤	١٥,٤
ثانوي اكاديمي او مهني	٢٤	٢٦,٤
جامعي	٢٤	٢٦,٤
المجموع	٩١	١٠٠

وعلى هذا الصعيد ايضاً يظهر الجدول رقم ٢٠ ان النساء اللواتي مستواهن التعليمي من تكميلي وما دون يتعرضن للعنف الجسدي بنسب تتراوح بين ٢٥ و٣٥٪. وفي المقابل نرى ان اللواتي مستواهن العلمي ثانوي وما فوق يتعرضن لهذا النوع بنسب تتراوح بين ٥٠ و٦٦,٦٪. وهذا ما يؤكد على ما ذكرناه اعلاه،

(١) المرجع السابق.

(٢) مقابلة مع الدكتور علي الموسوي (استاذ علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية)، بتاريخ ١٥/١٢/ ٢٠١٢، الطيونة.

بحيث انه بالعنف الكلامي والمعنوي لا يستطيع الرجل السيطرة نظراً للدرجة العلمية التي وصلت اليها المرأة وتمكنها من استيعاب انواع العنف ما عدا الجسدي.

جدول رقم ٢٠: نوع العنف وعلاقته بالمستوى التعليمي للنساء اللواتي صرّحن بتعرّضهن للعنف (بالنسبة المئوية)

نوع العنف / المستوى التعليمي	جسدي	كلام مؤذٍ	تحطيم نفسي ومعنوي	تحقير	الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	تحرّش جنسي	اغتصاب	المجموع
تعرف القراءة والكتابة	٢٩,٤	٢٩,٤	١١,٨	١١,٨	١١,٨	-	٥,٨	١٠٠
ابتدائي	٢٥	٢٥	١٦,٧	١٦,٧	٨,٣	-	٨,٣	١٠٠
تكميلي اكاديمي او مهني	٣٥,٧	٢١,٥	٢١,٥	٧,١	٧,١	-	٧,١	١٠٠
ثانوي اكاديمي او مهني	٦٦,٦	١٢,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	١٠٠
جامعي	٥٠	٨,٣	٢٠,٩	١٢,٥	-	٨,٣	-	١٠٠

٣ ـ الوضع العائلي

تشكل نسبة المتزوجات ٧٠,٣٪ من النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف. (جدول رقم ٢١). وهذا طبيعي، لان عينة الدراسة اقتصرت على المتزوجات او اللواتي سبق وتزوجن.

جدول رقم ٢١ : توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف
حسب الوضع العائلي

الوضع العائلي	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	٦٤	٧٠,٣
مطلقة	١٣	١٤,٣
ارملة	٥	٥,٥
منفصلة	٩	٩,٩
المجموع	٩١	١٠٠

٤ ـ الوضع من حيث المهنة

بلغت نسبة النساء العاملات اللواتي تعرضن للعنف ٥١,٦٪. (جدول رقم ٢٢). وهذا دليل على انه حتى النساء اللواتي يتمتعن باستقلالية مالية بفضل عملهن، ويشاركن في تمويل نفقات الاسرة، ويضطررن لذلك القيام بنوعين من الواجبات، الاسرية والمنزلية، لا ينجون من التعرض للعنف. (جدول رقم ٢٣).

جدول رقم ٢٢ : توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف
حسب الوضع من حيث المهنة

الوضع من حيث المهنة	العدد	النسبة المئوية
تعمل	٤٧	٥١,٦
لا تعمل وتبحث عن عمل	١٢	١٣,٢
لا تعمل ولا تبحث عن عمل	٧	٧,٧
نساء في البيوت	٢٠	٢٢

الوضع من حيث المهنة	العدد	النسبة المئوية
تقاعد	٣	٣,٣
طالبة	٢	٢,٢
المجموع	٩١	١٠٠

هذا بالاضافة الى ان ظروف العمل الحديثة المتاحة امام المرأة والتي تعطيها بعض الاستقلالية، تجعل الرجال يلجأوون الى العنف[١].

وهذا ما يؤكده الجدول رقم ٢٣، بحيث ان ٤٦,٩٪ من اللواتي يعملن يتعرضن للعنف الجسدي. ويبين لنا الجدول ايضاً ان اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي يعملن. ويرتفع العنف الجسدي ايضاً لدى النساء في البيوت بنسبة ٦٠٪ منهن.

جدول رقم ٢٣: نوع العنف وعلاقته بالوضع من حيث المهنة للنساء اللواتي صرّحن بتعرّضهن للعنف (بالنسبة المئوية)

نوع العنف / الوضع من حيث المهنة	جسدي	كلام مؤذ	تحطيم نفسي ومعنوي	تحقير	الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	تحرش جنسي	اغتصاب	المجموع
تعمل	٤٦,٩	١٤,٩	١٩	١٢,٨	-	٦,٤	-	١٠٠
لا تعمل وتبحث عن عمل	٢٥	٣٣,٣	٨,٣	١٦,٨	٨,٣	-	٨,٣	١٠٠
لا تعمل ولا تبحث عن عمل	٢٨,٦	١٤,٢	-	-	٢٨,٦	-	٢٨,٦	١٠٠

(١) مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول (مدير معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية ـ الفرع الثاني)، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، الرابية.

نوع العنف الوضع من حيث المهنة	جسدي	كلام مؤذ	تحطيم نفسي ومعنوي	تحقير	الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	تحرش جنسي	اغتصاب	المجموع
نساء في البيوت	٦٠	١٠	١٠	٥	١٠	_	٥	١٠٠
تقاعد	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٣,٣	_	_	_	_	١٠٠
طالبة	٥٠	٥٠	_	_	_	_	_	١٠٠

٥ ـ فئة الدخل الشهري

تتوزع النساء المعنفات على فئات الدخل الاسري كافة، ولا فرق في هذا المجال بين اسرة ميسورة واسرة فقيرة الحال.

جدول رقم ٢٤: توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف حسب فئة الدخل الشهري للعائلة

فئة الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية
٧٥٠٠٠٠ وما دون	١٢	١٣,٢
٧٥٠٠٠١ ـ ١٥٠٠٠٠٠	٣٦	٣٩,٥
١٥٠٠٠٠١ ـ ٢٥٠٠٠٠٠	١٨	١٩,٨
٢٥٠٠٠٠١ ـ ٣٠٠٠٠٠٠	١٢	١٣,٢
٣٠٠٠٠٠١ ـ ٤٠٠٠٠٠٠	٤	٤,٤
٤٠٠٠٠٠١ واكثر	٥	٥,٥
لا جواب	٤	٤,٤
المجموع	٩١	١٠٠

ومن ناحية ارتباط نوع العنف بفئة الدخل يظهر لنا الجدول رقم ٢٥، ان النساء اللواتي يعشن في اسر متوسطة الدخل او فقيرة يتعرضن للعنف الجسدي بنسبة ٥٠٪ واكثر. وهذا يدل على ان المرأة بالاضافة الى تحملها صعوبات العيش بدخل متدنٍ عليها ايضاً ان تتحمل عنف الرجل الجسدي او المعنوي.

جدول رقم ٢٥: نوع العنف وعلاقته بفئة الدخل الشهري
للنساء اللواتي صرّحن بتعرّضهن للعنف (بالنسبة المئوية)

نوع العنف فئة الدخل الشهري	جسدي	كلام مؤذٍ	تحطيم نفسي ومعنوي	تحقير	الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	تحرّش جنسي	اغتصاب	المجموع
٧٥٠٠٠٠ وما دون	٥٠	١٦,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣	-	٨,٣	١٠٠
٧٥٠٠٠١ - ١٥٠٠٠٠٠	٥٥,٦	١٦,٧	١١,١	٨,٣	٥,٥	-	٢,٧	١٠٠
١٥٠٠٠١ - ٢٥٠٠٠٠٠	٥٠	١١,١	١١,١	١٦,٧	٥,٥	-	٥,٥	١٠٠
٢٥٠٠٠٠١ - ٣٠٠٠٠٠	٢٥	٢٥	٢٥	٨,٣	٨,٣	-	٨,٣	١٠٠
٣٠٠٠٠١ - ٤٠٠٠٠٠٠	٢٥	٢٥	-	-	-	٥٠	-	١٠٠
٤٠٠٠٠٠١ واكثر	٢٠	٤٠	٢٠	-	-	٢٠	-	١٠٠
لا جواب	٢٥	-	٥٠	٢٥	-	-	-	١٠٠

٦ ـ المذهب الديني

كما لا يوفر العنف النساء على اختلاف طوائفهن (جدول رقم ٢٦)، بحيث ان هذه الطوائف، ان كانت مسيحية او مسلمة، تشترك بالنهاية بثقافة واحدة، هي ثقافة الشرق.

جدول رقم ٢٦: توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف حسب المذهب الديني، عام ٢٠١٣

المذهب الديني	عدد النساء	النسبة المئوية
سنة	٢٣	٢٥,٢
شيعة	٢٥	٢٧,٥
دروز	١١	١٢,١
موارنة	٦	٦,٦
روم ارثوذكس	١٣	١٤,٣
روم كاثوليك	٩	٩,٩
اقليات مسيحية	٤	٤,٤
المجموع	٩١	١٠٠

٧ ـ اسباب العنف

كما ذكرنا اعلاه، فإنّ اسباب العنف لدى الرجل بنظر المرأة المعنفة تعود بالدرجة الاولى الى سبب نفسي بنسبة ٣١,٩٪، وتربية ذكورية بامتياز بنسبة ٢٧,٥٪ (الجدول رقم ٢٧). وتصف الدكتورة ليلى شدياق الرجل العنيف بأنه انسان غير حر ويكون عادة مكبلاً، وبالتالي لا يستطيع السيطرة على غرائزه، فتكون وسيلة التعبير عن ذاته هي العنف فقط[١].

(١) مقابلة مع د. ليلى شدياق (دكتوراه في علم النفس)، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، فرن الشباك.

جدول رقم ٢٧ : النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف
حسب سبب العنف عند الرجل برأيهن عام ٢٠١٣

سبب العنف	العدد	النسبة المئوية
سبب ديني	١٤	١٥,٤
سبب اقتصادي	٢١	٢٣,١
مرض نفسي	٢٩	٣١,٩
تربية ذكورية بامتياز	٢٥	٢٧,٥
مختلف	٢	٢,١
المجموع	٩١	١٠٠

واستناداً لهذه الاسباب يتبين لنا ان الزوج هو من اكثر الاشخاص المعتدين الذي يقوم باعمال العنف الجسدي بنسبة ٥٥,٦٪، ويليه الاب بنسبة ٣٣,٣٪ (جدول رقم ٢٨). وهذا يدل على ان مشكلة المرأة المعنفة هي داخل العائلة وهذا ما يسبب لها الالم النفسي حيث يتنازعها امران: التستر على العائلة والاولاد، والدفاع عن نفسها.

جدول رقم ٢٨ : نوع العنف وعلاقته بالشخص الذي يقوم به
تجاه النساء اللواتي صرّحن بتعرّضهن للعنف (بالنسبة المئوية)

نوع العنف / الشخص المعتدي	جسدي	كلام مؤذ	تحطيم نفسي ومعنوي	تحقير	الحرمان المقصود من تلبية الحاجات الضرورية	تحرش جنسي	اغتصاب	المجموع
الاب	٣٣,٣	٢٧,٨	٢٢,٢	١١,١	٥,٦	-	-	١٠٠
الزوج	٥٥,٦	١٦,٧	١١,١	٥,٦	٥,٦	١,٨	٣,٦	١٠٠
رب العمل	-	٢٥	١٢,٥	٥٠	-	١٢,٥	-	١٠٠
زميل	-	-	-	-	-	١٠٠	-	١٠٠
شخص غريب	-	-	-	-	-	١٠٠	-	١٠٠

٨ ـ انعكاسات الاعتداء على الوضع النفسي والعائلي للاولاد

استناداً الى ارقام الجدول رقم ٢٩، يبلغ متوسط عدد الاولاد عند النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف، ٢,٨ اولاد. ويتراوح هذا العدد بين ٣ و٧ اولاد عند ٥٣,٩٪ من هذه النساء (جدول رقم ٢٩).

جدول رقم ٢٩: توزع النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف حسب عدد الاولاد عام ٢٠١٣

عدد الاولاد	عدد النساء	النسبة المئوية
ولد واحد	٨	٨,٨
ولدان	٢٩	٣١,٩
٣ اولاد	٢٦	٢٨,٦
٤ اولاد	١٧	١٨,٧
٥ اولاد واكثر	٦	٦,٦
لا يوجد اولاد	٥	٥,٤
المجموع	٩١	١٠٠

لا شك ان العنف الذي تتعرض له الام، له اثر بليغ على الوضع النفسي للاولاد، على شكل اختلالات نفسية، وضعف في الشخصية، ورفض الزواج عند الفتيات الخ.

كما ان هذا العنف ولّد عند ٤١,٨٪ من النساء المعنفات احباطاً واكتآباً وفقداناً للثقة بالنفس (جدول رقم ٣٠).

وتقول ٣١,٩٪ منهن بأنه ادّى الى تفكك الاسرة، والى انزواء وتوحّد عند الاولاد حسب ٢٦,٤٪ من هذه النساء (جدول رقم ٣٠).

جدول رقم ٣٠: النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف
حسب رأيهن بانعكاساته على وضعهن النفسي، وعلى وضع العائلة والاولاد، عام ٢٠١٣

نوع الوضع	على الوضع النفسي للمرأة				على وضع العائلة							على وضع الاولاد					
كيفية الانعكاس	احباط و اكتئاب وفقدان الثقة بالنفس	توتر وخوف دائم	يأس وكره	الادمان على ادوية الاعصاب	انهيار عصبي دائم	صراع دائم	حجز حرية دائمة	كره الزوج	تفكك عائلي	قلة الاحترام بين افراد العائلة	سيطرة العنف	دونية المعنفة	الهروب الدائم	الانزواء والتوحد	ضياع وعدم تركيز	تراجع في الدراسة	الخوف الدائم من المعتدي	عجز الام عن حماية اولادها	التأثر بنموذج المعتدي
العدد	٣٨	٤٠	١٣	٨	٢٢	٢٥	٤٠	٤	٢٩	١١	٤٠	٤٠	٤	٢٤	٢٠	١٤	١٤	٤	٩
المجمـــــــوع	٨٥					٨٥							٨٥						

اظهر لنا هذا المبحث الواقع الحقيقي للمرأة المعنفة في لبنان، وتكمن اهميته بأن كافة معطياته جاءت على لسان النساء اللواتي صرحن بتعرضهن للعنف بطريقة مباشرة وجريئة، بحيث اظهرن بتصرفهن هذا بأنهن لا يستطعن السكوت عن واقعهن المؤلم، وان خطوتهن هذه تعتبر صرخة مدوية لمعالجة هذا النوع من الظلم الذي يلحق بالكثيرات منهن واللواتي لم يعترفن مباشرة بتعرضهن للعنف خوفاً على الاولاد والعائلة وتستراً على الفضيحة. فنحن في القرن ٢١ واللبنانيات غير محميات من العنف. وفي هذا الاطار، لم تجد سفيرة الاتحاد الاوروبي الحملات الاعلامية المتعلقة بالمرأة مبالغ فيها. فلبنان غير متقدم رغم التعددية الثقافية والقيم الديمقراطية الموجودة في نظامه[1].

خامساً: موقف النساء من القوانين والسلطات المسؤولة عن حمايتهن

بعد ان تعرفنا الى واقع العنف ضد المرأة اللبنانية، والذي تبيّن بأنه ناتج عن عدة اسباب منها المتعلقة بالرجل وتنشئته التربوية والدينية. ومنها ما يعود الى القوانين المعمول بها مدنياً ودينياً، بالاضافة الى اداء السلطات المعنية بذلك.

وهذا ما سنعرضه في هذا الجزء، انطلاقاً من نظرة المرأة الى هذا الواقع، علماً ان الآراء والمواقف التي سنتحدث عنها ناتجة عن معطيات كامل عينة الدراسة الميدانية.

١ ـ نظرة المرأة الى القوانين المدنية

تطرقنا في سياق البحث عن بعض الامور المتعلقة بالقوانين المدنية والشروط التي تنص عليها في مجال العنف ضد المرأة، وتبين بأنه لا يوجد مادة قانونية واحدة مختصة بذلك رغم تكريس مبدأ المساواة كمبدأ عام في الدستور اللبناني.

---

(١) جريدة النهار: مقابلة مع انجلينا ايخهورست (سفيرة الاتحاد الاوروبي)، العدد ٢٥٠١٣ تاريخ ٨/٣/٢٠١٣ صفحة ٩.

ومن اهم المفارقات على هذا الصعيد، هو المزج الحاصل بين القوانين المدنية وقوانين الاحوال الشخصية، حيث جاءت المادة ٢٢ لتفرغ القانون من احكامه، فجعلت صلاحية المحاكم العادية، استثنائية فيما اصبحت صلاحية محاكم الاحوال الشخصية هي الصلاحية العامة[١]. وهذا امر يؤخر ويعيق تطبيق القوانين. ناهيك عن اضطرار المرأة في اكثر الحالات اللجوء الى رجل الدين او احد افراد العائلة او احد افراد اصول زوجها للطلب اليهم التوسط في موضوع العنف ضدها وانهاء الزوج عن القيام بذلك، وهذا ما يعرضها ايضا للاستمرار بالعيش تحت سيطرة زوجها العنيف ويؤخر عملية ردعه قانوناً ـ في حال وجدت الاسباب ـ .

وينصح المحامي الدبس[٢] (متخصص في الاحوال الشخصية) المرأة، بتقديم شكوى جزائية مع اتخاذ صفة الادعاء الشخصي بهذه الجرائم امام النيابة العامة (وهي معفاة من الرسوم القضائية)، التي تحيلها الى المخافر المختصة لاجراء التحقيقات. وفي حال طلب الحماية من المدعى عليه، تلزمه المحكمة بعدم التعرض او الاعتداء على المدعية او على الشهود. ويوضح بأن العنف الجسدي يبقى هو الاساس الذي تستند اليه المحاكمة لانه منصوص عنه بشكل واضح في المادة ٥٥٤ بالاضافة الى التهديد بالقتل او الترهيب...، وبالنسبة لاشكال العنف الاخرى فتأخذها المحكمة كمعطيات ودلائل للإدعاء بجرم العنف الجسدي. الا ان ٧٨٪ من النساء المعنفات لايعتبرن قوانين الاحوال الشخصية للطوائف، حامية للمرأة من العنف (جدول رقم ٣١)

(١) مقابلة مع المحامي بالاستئناف طوني الدبس، مرجع مذكور.

(٢) المرجع السابق

جدول رقم ٣١: النساء المعنفات حسب نظرتهن الى القوانين المدنية للطوائف لناحية حماية المرأة من العنف، عام ٢٠١٣

نظرة المرأة	تحمي المرأة من العنف				لا تحمي المرأة من العنف			لا اعرف
السبب	السماح باتخاذ صفة الادعاء الشخصي	السماح بإقامة دعوى بمساعدة الجمعيات	الاقتناع بأن القوانين تحمي المرأة	لا جواب	الاقتناع بأن القوانين لا تحمي المرأة	مجتمع ذكوري وشرقي	لا جواب	-
العدد	١١	٣	٣٠	١٩	١٢٩	٩٤	٥٠	١٤
المجمـــــوع	٦٣				٢٧٣			١٤
النسبة المئوية	%١٨				%٧٨			%٤

وتتراوح الاسباب بنسب كبيرة بين الاقتناع بأن هذه القوانين لا يمكن ان تؤمن الحماية، والسبب الآخر وجودهن في مجتمع ذكوري شرقي. حيث يأتي القانون المدني في هذا المجتمع ليرسّخ ويعزّز الطابع الذكوري فيه، فتظهر كافة احكامه على انها تعبيرات بطريركية في علاقة تراتبية[١]. ونشير الى ان هذا التوصيف لا يطال شريحة اجتماعية دون اخرى، بل معظم شرائح المجتمع بغض النظر عن السن او العرق او الثقافة او الدين. وهذه المتغيّرات متمثلة جميعها في العيّنة.

(١) مقابلة مع الدكتور زهير حطب، مرجع مذكور.

وفي المجال القانوني ايضاً، يذكر د. ملحم شاوول بأن ممارسة السلطة الذكورية، ثم ممارسة العنف ناتجة عن اطمئنان الرجل لوجود قانون يحميه[1].

وبالعودة الى الجدول رقم ٣١، نجد ان ١٨٪ من النساء يعتبرن ان القوانين المدنية تحمي المرأة، ٤٧,٦٪ منهن مقتنعات ربما لانهن حصلن على بعض حقوقهن، اما النسبة الباقية فهي تتراوح بين اللواتي لا يعلمن كيف تؤمن القوانين الحماية، بالاضافة الى اللواتي يعتبرن بأن مجرد السماح بتقديم الشكوى هو عنصر حماية. ويجب الاشارة الى ان ٤٪ من العيّنة لا تعرف شيئاً عن القوانين. ونتيجة لهذا الواقع، قامت الجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة، برفع مشروع قانون جديد للحماية من العنف، وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً في سياق هذا البحث.

٢ ـ نظرة المرأة الى قوانين الاحوال الشخصية

كما حصل بالنسبة للقوانين المدنية، سبق وان تطرّقنا الى بعض الامور المتعلقة بقوانين الاحوال الشخصية. فبالإضافة الى التقرير من الطبيب الشرعي وشهود العيان والاثبات، هناك بعض التفاصيل المتعلقة بهذه القوانين والتي ايضاً تعيق وتؤخر او تحرم المرأة من الحصول على حقوقها.

وتجمع كافة المذاهب على ان العنف مرفوض من جميع النواحي، الا انه توجد بعض النصوص التي تسمح بشيء من العنف بطريقة او اخرى. ويقول فضيلة الشيخ علي مرعب ان الضرب موجود في القرآن الكريم شرط عدم ترك آثار، وعادة يكون «بالمسواك» وهو نوع من الشجر الرقيق والطري. اما اذا كان الضرب مبرحاً فيجب دفع «دية»، والتقدم بدعوى الى المحاكم الشرعية ضمن الشروط المنصوص عنها[2].

غير ان فضيلة الشيخ ابراهيم بريدي يقول بأن العنف هو معاملة المرأة

---

(١) مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول، مرجع مذكور.

(٢) مقابلة مع فضيلة الشيخ علي مرعب، مرجع مذكور.

بقسوة وظلم وهو محرّم في الدين الاسلامي، الا ان الضرب والتأنيب مسموح في حالة «النشوز»[١].

وفي قوانين الاحوال الشخصية عند المذهب الدرزي، تنص المادة ٢٣ منه على ان الزوج مجبر على حسن معاشرة زوجته ومساواتها بنفسه. وهي مجبرة على اطاعته في الحقوق الزوجية المشروعة. ويقول القاضي الشيخ سليمان غانم بأن الضرب من احد الزوجين للآخر بدون وجه شرعي وقانوني يعطي فرصة للزوجين بحق طلب الطلاق. الا ان المحاكم حريصة على حماية المرأة[٢].

اما في المسيحية، فالعنف محرّم تماماً، حتى ضد الاعداء، فكيف بالاحرى ضد المرأة التي تصبح مع الرجل بعد زواجهما «جسداً واحداً»، كما يقول مار بولس في احدى رسائله، وبالتالي ان العنف ضد المرأة او ضد الرجل، يعتبر خطيئةلمن يمارسه مهما كان السبب.

وفي الكنيسة الكاثوليكية، لا يعتبر العنف سبباً للطلاق، من منطلق ان لكل انسان صليبه، عليه ان يحمله كما حمل المسيح صليبه.

وفي كل الاحوال، بطلان الزواج بسبب العنف ليس عملية سهلة الا في حال تعذر معالجة الزوج نفسياً[٣]. وعند الروم الارثوذكس، يذكر الاب يوحنا سكاف ان الكنيسة ترفض كل نوع من انواع العنف. ويوضح في مكان آخر، انه في حال تعرضت امرأة للتعنيف من قبل زوجها، شرط ان لا تكون قد زنت، او ان الرجل ليس في حالة مرض نفسي، فيمكنها التقدم بطلب فسخ زواج. واذا كان هناك من طريقة لمعالجته فلا يتم الفسخ.

مما يعني على المرأة المسيحية التي تتعرض للعنف ان تنتظر ايضاً المدة التي يمكن ان تستغرقها فترة علاج زوجها نفسياً.

---

(١) مقابلة مع فضيلة الشيخ ابراهيم بريدي، مرجع مذكور.
(٢) مقابلة مع القاضي الشيخ سليمان غانم، مرجع مذكور.
(٣) مقابلة مع الاب القاضي، مرجع مذكور.

وفي معطيات الدراسة الميدانية يتبيّن ان ٧٨٪ ايضاً من النساء لا يعتبرن ان قوانين الاحوال الشخصية تحمي المرأة من العنف. (الجدول رقم ٣٢)

جدول رقم ٣٢: النساء المعنفات حسب نظرتهن الى قوانين الاحوال الشخصية للطوائف لناحية حماية المرأة من العنف، عام ٢٠١٣

نظرة المرأة	تحمي المرأة من العنف					لا تحمي المرأة من العنف					لا اعرف
السبب	بلطو ساطة والتصالح	حسب نوع العنف	الاقتناع بان قوانين الاحوال الشخصية تحمي المرأة	تسيء بالمعنى	من خلال التصرف بعدالة وعدم قبول الرشوى	لا جواب	الاقتناع بان قوانين الاحوال الشخصية لا تحمي المرأة	لان الرجل يدفع رشوة	سيطرة الذكورية على الطوائف	لا يوجد عدالة	لا جواب	-
العدد	١٢	٤	١٧	٩	١٠	٩	٨٨	٢٤	٦٨	٣٢	٦١	١٦
المجمـــــــوع	٦١					٢٧٣						١٦
النسبة المئوية	٤،١٧					٧٨						٤،٦

ومما يظهر في الجدول بأن المرأة مقتنعة سلفاً بأن هذه القوانين لا تحميها، وانه لا يوجد عدالة، بالاضافة الى سيطرة الذكورية. وفي هذا المجال يذكر د. حطب بأن اولى المواجهات يجب ان تكون مع رجال الدين الذين يعتبرون انفسهم رعاة الاخلاق والتقاليد، وهم في الحقيقة رمز الرجولية المطلقة[١]. وعن هذا القول يقول د. شاوول بأن الرجل العنيف مطمئن في محاكمته لوجود قضاة ذكور[٢].

(١) مقابلة مع الدكتور زهير حطب، مرجع مذكور.

(٢) مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول، مرجع مذكور.

اما النساء التي تعتبر ان هذه القوانين تحميها، فبلغت نسبتها ١٧,٤٪، والمقتنعات بجدوى هذه القوانين كانت نسبتهن ٢٧,٩٪ منهن. مما يعني ان نسبة قليلة جداً قد تمكنت من استرجاع بعض حقوقها عن طريق هذه المحاكم. وهي تشكل نسبة ٥,٩٪ من مجموع النساء المعنفات. اما النسب الباقية فقد تراوحت بمعظمها بين تأمين هذه المحاكم الوساطة والنصائح والتصرف بعدالة، وهي اسباب لا تؤدي الى معالجة المشكلة من جذورها.

مع الاشارة الى ان ٤,٦٪ من العيّنة لا تعرف شيئاً عن هذه القوانين. وهذا يتطلب حملات توعية وحملات اعلامية خاصة» في حال اقرار مشروع القانون الجديد الذي ذكرناه في النقطة السابقة.

٣ ـ نظرة المرأة حول اهتمام بعض السلطات والمنظمات والمؤسسات للعنف الممارس ضدها

كان لا بد من اخذ رأي النساء حول اهتمام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والروحية بما يتعلق بالعنف ضد المرأة. فكان من الطبيعي بعد ان تعرفنا الى الواقع في سياق البحث ان تأتي الاجابات سلبية كون القوانين المنبثقة سابقاً عن هذه السلطات وطريقة تنفيذها، جعلت المرأة معرّضة اكثر فأكثر الى العنف. ودلّت المعطيات على ان السلطة التنفيذية اتت اولاً من ناحية عدم الاهتمام بالموضوع بنسبة ٧٠,٨٪ من العينة (الجدول رقم ٣٣). وتليها السلطة التشريعية بنسبة ٦٧,٤٪، والسلطة القضائية بنسبة ٦٧,١٪، اما السلطة الروحية فتأتي في آخر سلّم السلبيات بنسبة ٥٨,٦٪ كون بعض رجال الدين يتحدثون احياناً عن ضرورة رفع الظلم عن المرأة وحمايتها من العنف.

اما لناحية منظمات المجتمع المدني فاكثرية النساء تعتبر انها تهتم بقضيتهن وذلك بنسبة ٦٣,١٪. وتأتي جمعية «كفى» في طليعة هذه المنظمات التي تهتم بالمرأة المعنفة، حيث تستقبلهن بواسطة «الخط الساخن»، او من خلال جمعيات اخرى ترسلهن اليها. وتضع هذه الجمعية، مساعدة اجتماعية في تصرف المرأة

المعنفة، وتطلعها على حقوقها القانونية، كما تؤمن لها محامي للتقدم في دعوى والدفاع عنها، بالاضافة الى عرضها على طبيب نفسي لمعالجتها من الانعكاسات النفسية لهذه الاعتداءات[١]. كذلك تقوم الجمعية اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة بذات التقديمات تقريباً[٢]. اما جمعية «مريم ومرتا» فبالاضافة الى المساعدات المذكورة، تنظم ندوات ومحاضرات للتوعية والمساهمة في تفادي تكرار هذه الظاهرة[٣]. ونشير الى ان معظم الجمعيات التي تهتم بالمرأة تقوم بمعركة اقرار قانون حماية المرأة من العنف في المجلس النيابي. واعلامياً، اتت النسبة الاعلى ايجاباً (٧٢٪) لصالح مؤسسات الاعلام، ويعود هذا الى البرامج والندوات التي تخصصها وسائل الاعلام من مرئية ومسموعة ومكتوبة لموضوع العنف ضد المرأة.

(١) مقابلة مع ريما ابي نادر وفاتن ابو شقرا (جمعية كفى عنف واستغلال)، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢، بدارو.

(٢) مقابلة مع السيدة غيدا غملوش (مسؤولة في الجمعية اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة)، بتاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠١٢، عين الرمانه.

(٣) مقابلة مع الآنسة دانيال قاعي (مسؤولة في جمعية مريم ومرتا)، بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠١٢، عجلتون.

جدول رقم ٣٣: توزع النساء المعنفات حسب رأيهن باهتمام بعض السلطات والمنظمات والمؤسسات بموضوع العنف ضد المرأة عام ٢٠١٣

نوع السلطة	السلطة التشريعية			السلطة التنفيذية			السلطة القضائية			السلطة الروحية			منظمات المجتمع المدني			مؤسسات الاعلام		
نوع الرأي	نعم	كلا	لا اعرف	نعم	كلا	لا اعرف	نعم	كلا	لا اعرف	نعم	كلا	لا اعرف	نعم	كلا	لا اعرف	نعم	كلا	لا اعرف
العدد	٩٤	٢٣٦	٢٠	٨٢	٢٤٨	٢٠	٩٥	٢٣٥	٢٠	١٣٠	٢٠٥	١٥	٢٢١	١٢٠	٩	٢٥٢	٩١	٧
النسبة المئوية	٢٦,٨	٦٧,٤	٥,٨	٢٣,٤	٧٠,٨	٥,٨	٢٧,١	٦٧,١	٥,٨	٣٧,١	٥٨,٦	٤,٣	٦٣,١	٣٤,٣	٢,٦	٧٢	٢٦	٢

سادساً: مشروع قانون حماية المرأة من العنف

وافق مجلس الوزراء في نيسان ٢٠١٠ على مشروع قانون لحماية المرأة من العنف الاسري، وحوّله الى مجلس النواب لإقراره. يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار كل ما يتعلق بموقع المرأة في المنزل، وتعرّضها لأي نوع من انواع العنف سواء كان من الرجل او حتى من افراد الاسرة. ويتطرق الى علاقة المرأة في مجتمعها وعملها وحياتها الشخصية والزوجية. ويتشدد مشروع القانون على تطبيق عقاب يصل حتى الاعدام على الزوج الذي يقدم على تعذيب واغتصاب زوجته. ويعطي هذه الاخيرة حق الإدعاء الشخصي والجزائي وطلب المحاكمة.

١ ـ الجرائم الجديدة

وان الجرائم الجديدة التي نص عليها مشروع القانون هي:

أ ـ حضّ احدى الاناث على التسول

ب ـ حضّ احدى الاناث في الاسرة على الفجور والفساد

ج ـ الاعتماد على دعارة احدى الاناث لكسب المعيشة.

د ـ اكراه الزوجة بالعنف والتهديد على الجماع.

هـ ـ قتل احدى الاناث في الاسرة قصداً بما يعرف بجرائم الشرف.

و ـ التمثيل بجثة الانثى بعد قتلها قصداً

ز ـ قتل احدى الاناث في الاسرة عمداً والقيام بأعمال شرسة وتعذيبها قبل قتلها.

ح ـ ممارسة العنف المعنوي بأي وسيلة من الوسائل كالتهديد، قصد السيطرة على الانثى وحجز حريتها، واكراهها على الزواج.

٢ ـ الموقف السياسي

وقد تعرّض مشروع القانون الى تعديلات اقرتها اللجنة الفرعية النيابية،

بحيث نسف الفلسفة الجوهرية من تخصيصه بالنساء المفتقدات الى اي نوع من انواع الحماية، فيما تحمي كامل المنظمة الدينية والاجتماعية والذكورية والقانونية السائدة الرجل. كذلك تبدي تحفظها عن اعادة تجريم الاغتصاب الزوجي بالطريقة التي تعاقب وبشروط، وليس على الفعل بعينه. وتتحفظ كذلك على المادة التي تعيد مسألة حماية الاولاد مع الام المعنفة الى ما تنص عليه قوانين الاحوال الشخصية بما يخص موضوع الحضانة[١]. ويعود ذلك الى اعتبار الطوائف ان هذا التشريع القانوني يعتبر تدخلاً في حياة الاسرة وتفكيكاً لها، يتناقض مع قوانين الاحوال الشخصية المذهبية، وكذلك مع بعض المعتقدات الدينية. إلا ان الحملة المعاكسة التي قادتها جمعية «كفى» فرضت بعض التعديلات على ما تم اقراره في اللجنة الفرعية. وتم توجيه رسائل الى بعض الرؤساء والتكتلات النيابية اثمرت عن توقيع عدد من النواب على مشروع القانون وصل عددهم الى ٤٣، ونسبة النواب المسيحيين فيهم ٨١,٤٪ مما يعني ضرورة التواصل مع النواب المسلمين بصورة مكثفة اكثر لشرح اهمية هذا القانون. علماً ان المجلس النيابي كان قد عقد ورشة عمل حول مشروع القانون المذكور بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وركزت كل المداخلات على وجوب حماية المرأة[٢].

٣ ـ الموقف الديني

اما طائفياً، فإن الطائفة السنية تعارض مشروع القانون على اعتبار انه يؤدي الى «تفكيك نسيج الاسرة المسلمة في لبنان وتمييع تربية الاولاد على نهج الاسلام الحنيف، فضلاً عن تداخل صلاحيات المحاكم الشرعية والمدنية ذات الصلة وتنازعها[٣]. ويقول الشيخ ابراهيم بريدي ان الاسلام ليس بحاجة الى هذا

---

(١) ملحق مشروع تعزيز السلم الاهلي: «المجتمع المدني عاد الى الشارع»، العدد ٢، آذار ٢٠١٣، دار النهار، ص ٥.

(٢) www.lp.gov.lb (موقع مجلس النواب الرسمي في لبنان)، تاريخ الدخول ٢٣/ ٣/ ٢٠١٢.

(٣) www.janoubia.com «ممثلو الطوائف الاسلامية في لبنان: مع العنف ضد المرأة!!!»، فرح جهمي، تاريخ الدخول ٢/ ٤/ ٢٠١٣.

القانون وهو ضده[١]. وفي هذا المجال يقول د. حطب انه لو توجهت ٥٠ امراة الى دار الفتوى، واخبرن المفتي بما تتعرضن له من ازواجهن، لكان اول من وافق على المشروع ووقع عليه[٢].

شيعياً ووفقاً للسيد علي حسين فضل الله فإن السنة والشيعة لهم موقف موحد فيما يتعلق بالشريعة الاسلامية[٣]. اما الشيخ عبد الرحمن شرقية، فيقول بأن المحكمة الشرعية هي التي تهذب وتعاقب وتسجن الرجل[٤]. الا ان القاضي الشيخ سليمان غانم (المحاكم المذهبية الدرزية) تجنب الاجابة مباشرة حول تأييد او رفض القانون، لكنه اوضح بأن الانسانية يجب ان تعم في المجتمع، ومع سن قوانين تضرب بيد من حديد كل معتدي.

وعن موقف الكنيسة الكاثوليكية من مشروع القانون، يقول الاب ادوار ضاهر ان الكنيسة هي مع اقراره لانه يحمي جميع الاشخاص الضعفاء[٥]. وفي هذا الاطار ايضاً يقول الاب يوحنا سكاف بأن الارثوذكس هم مع وضع حد ومعاقبة كل ظالم[٦]. اما القس القبطي رفعت فكري فيقول ان المسيحية ترفض شتى انواع العنف، كما رفض السيد المسيح مبدأ الاعتداء على احد من البشر. فالجميع هم خليقة الله وجميعهم متساوون في الكرامة[٧].

ويعتبر موقف دار الفتوى هو الاكثر تشدداً خاصة لناحية عبارة الاغتصاب الزوجي، اذ تعتبرها بدعة على اساس ان العلاقة الجنسية حق من حقوق الزوج[٨]. علماً ان هناك الكثير من الآيات الشريفة في الاسلام التي تدعو الى

---

(١) مقابلة مع الشيخ ابراهيم بريدي، مرجع مذكور.
(٢) مقابلة مع الدكتور زهير حطب، مرجع مذكور.
(٣) www.janoubia.com مرجع مذكور.
(٤) مقابلة مع الشيخ عبد الرحمن شرقية، مرجع مذكور.
(٥) مقابلة مع الاب ادوار ضاهر، مرجع مذكور.
(٦) مقابلة مع الاب يوحنا سكاف، مرجع مذكور.
(٧) القس رفعت فكري: العنف ضد المرأة، منشورات نظرة للمستقبل، القاهرة، ٢٠١٠.
(٨) مقابلة مع ربما ابو نادر وفاتن ابو شقرا (جمعية كفى)، مرجع مذكور.

الرحمة والصفح واللين والعفو والسلام، وكلها مفردات تدل على النهج الراقي لانسانية الاسلام[1]

٤ ـ رأي النساء في مشروع القانون

بيّنت معطيات الدراسة الميدانية ان ٧٩,٤٪ من العينة، يعرفن بوجود مشروع قانون حماية النساء من العنف في مجلس النواب. و٢٠,٦٪ لا يعرفن بوجوده. (الجدول رقم ٣٤)

جدول رقم ٣٤: توزع النساء المعنفات وفق معرفتهن بوجود مشروع قانون حماية النساء من العنف الاسري في مجلس النواب

معلومات المرأة	تعرف بوجوده	لا تعرف بوجوده	المجموع
العدد	٢٧٨	٧٢	٣٥٠
النسبة المئوية	٪٧٩,٤	٪٢٠,٦	١٠٠

ان هذه النتائج لا تعني ان الجمعيات المعنية لم تهتم بالتسويق الاعلامي، بل لجأت ايضاً الى وسائل التواصل الاجتماعي (موقع الكتروني، فايسبوك، تويتر). الا ان هذه الوسائل اوصلت المعلومات الى ٨٠٪ تقريباً منهن، مما يعني ضرورة التوجه اكثر الى وسائل الاعلام المرئية والمسموعة لأنها الاكثر انتشاراً وتعتبر من اسرع الوسائل في ايصال المعلومات المطلوبة.

وان هذا الامر لا يقتصر فقط على المعرفة بوجود القانون، بل الى ما يقدمه للمرأة. وفي هذا المجال تبيّن ان ١٦,٦٪ من اللواتي يعلمن بوجود القانون لا يعرفن نوع الضمانات التي يؤمنها. (الجدول رقم ٣٥).

---

(١) الشيخ د. عبدالله احمد اليوسف: العنف الاسري، منشورات دار الحجة البيضاء، بيروت ٢٠١٠.

جدول رقم ٣٥: النساء المعنفات حسب معرفتهن
بالضمانات التي يؤمنها مشروع القانون

نوع الضمانة	العدد	النسبة المئوية
حماية حقوق المرأة	١٦٤	٥٩
المساواة بين الجنسين	٢٩	١٠,٤
يحفظ كرامة المرأة	٣٩	١٤
لا اعرف	٤٦	١٦,٦
المجموع	٢٧٨	١٠٠

ونلاحظ ايضاً ان نوع الضمانات المذكورة بقي في الاطار العام، دون الدخول في التفاصيل الجديدة التي نص عليها مشروع القانون (الجرائم الجديدة، العقوبات. . .) علماً ان هذا السؤال كان مفتوحاً في الاستمارة لاستخراج المعطيات لدى نساء العيّنة كما يرغبن بذكرها.

اما لناحية امكانية استخدام هذا القانون عند الحاجة في حال اقراره، فقد تبيّن ان ٦٨,٥٪ قد صرحن بامكانية استخدامه. (الجدول رقم ٣٦)

جدول رقم ٣٦: النساء المعنفات حسب نيتهن
في استخدام مشروع القانون عند الحاجة في حال اقراره

نوع الامكانية	تستخدمه	لا تستخدمه	لا تعلم	المجموع
العدد	٢٤٠	٥٦	٥٤	٣٥٠
النسبة المئوية	٪٦٨,٥	٪١٦	١٥,٥	١٠٠

كما ان النسبة الباقية تراوحت بالتساوي تقريباً بين اللواتي صرحن بأنهن لا يعلمن واللواتي قررن عدم استخدامه. والفئة الاخيرة هي التي يغلب الطابع

العاطفي على سلوكهن، ويفضلن التضحية بحياتهن اما خوفاً على العائلة والاولاد او خوفاً من ردة الفعل المعاكسة حيث يقتنعن بأن القوانين لا تطبق في لبنان. (الجدول رقم ٣٧)

جدول رقم ٣٧: النساء المعنفات حسب اسباب
عدم استخدام القانون في حال اقراره

نوع السبب	العدد	النسبة المئوية
القوانين لا تطبق في لبنان	٢٣	٤١,٠٧
الخوف على العائلة والاولاد	٣٣	٥٨,٩٣
المجموع	٥٦	١٠٠

لا شك ان الجمعيات المعنية قد نجحت في تحويل هذه الحملة الى قضية وطنية ومدنية واعلامية بامتياز، وانتشرت في المجتمع اللبناني واصبحت قضية رأي عام. ولإكمال هذه الصورة تماماً على الجمعيات متابعة شرح اهداف هذا القانون وتفاصيله كي تنعدم الاجابات السلبية التي بينتها الجداول من ٣٦ الى ٣٨. بالاضافة الى ضرورة اختيار الوسائل المناسبة لتعزيز التواصل بين النساء للتصدي لظاهرة العنف. (الجدول رقم ٣٨)

جدول رقم ٣٨: توزع النساء المعنفات حسب الطريقة الفضلى
لتعزيز التواصل بين النساء للتصدي للعنف

الطريقة الفضلى	العدد	النسبة المئوية
من خلال مؤسسات المجتمع المدني	١٠٥	٣٠
عن طريق العلم والوعي والثقافة	٢٨	٨
من خلال وسائل الاعلام	٢٢	٦,٩

الطريقة الفضلى	العدد	النسبة المئوية
اقامة مؤتمرات وندوات	٤٢	١٢
تشجيع المعنفات على اظهار مشاكلهن	٣٩	١١,٢
المظاهرات والاعتصامات	٢٦	٧,٤
الضغط على مجلس النواب لاصدار تشريعات عادلة	٢٦	٧,٤
لا اعرف	٣٢	٩,١
لا جواب	٢٨	٨
المجموع	٣٥٠	١٠٠

الخاتمة

اظهرت هذه الدراسة بعيّنتها المتنوعة، واقع العنف ضد المرأة، وانتشار هذه الظاهرة بشكل واسع في مجتمعنا الشرق اوسطي والعربي، هذا المجتمع الذي تغلب فيه العناصر الثقافية التي تمجد الذكورة[١]. كما نجد في المجتمع الشرقي اجيال واجيال من النساء تحت نير التغييب والتكميم والالغاء والظلامية والقمع والجهل القسري[٢]. وان المرأة في العالم العربي عموماً ولبنان خصوصاً تواجه تحديات وصعوبات، يتعلق بعضها باثبات ذاتها ونيل كامل حقوقها المدنية والسياسية[٣].

وقد بينت الدراسة، قصور القوانين المدنية والدينية في حماية المرأة، بل اكثر من ذلك عندما تشكل في بعض الاحيان، عنصراً مسهلاً للعنف ضد المرأة،

(١) مقابلة مع د. زهير حطب، مرجع مذكور.

(٢) جريدة النهار، جمانة حداد: «عن فيمن» وامينة والجسد طعما؟»، العدد ٢٥٠٣٥، تاريخ ٢/٤/٢٠١٣ ص ١٥.

(٣) جريدة النهار، الوزير السابق حسن منيمنه، العدد ٢٥٠١٣، تاريخ ٨/٣/٢٠١٣، ص٨.

وتؤمن نوعاً من الحماية للرجل، وهي نتيجة تقاليد تاريخية موغلة في القدم وتعاليم دينية ساهمت في جعل الرجال اوصياء على النساء. بهذا الصدد تقول الهام المانع (جنسية مزدوجة: يمنية وسويسرية)، بوجوب تحييد الدين، وان هذا التحييد يبدأ باصلاحه، واصلاحه بصورة تكسر الدوائر المغلقة للتفكير، او بعبارة اخرى تقتحم المجال المحظور التفكير فيه. فكلما تحدثنا عن المرأة اشرنا الى نصوص قرآنية، بعضنا يستخدمها ليؤكد ان الاسلام يحترم كرامة المرأة، والبعض الآخر يستخدمها ليؤكد ان عليها اطاعة الرجل. وفي الحالتين المرجع هو القرآن[1]. وكذلك الامر في الدين المسيحي الذي يعتبر عدم اعلان بطلان الزواج من جراء العنف، بعد التحقق منه، بمثابة ظلم يقع على المرأة بحيث يتوجب عليها انتظار فترة علاجه. وقد تحصل في بعض الاحيان على حكم بالهجر التي تضعها في حالة امرأة «حرة مع وقف التنفيذ». فلا مجال للتحرر إلا عندما نكسر الصمت وجدار الخوف في انفسنا، عندما نعبر عن آرائنا كما نؤمن بها، عندما ننطق بها في كلمات واضحة ثم ندافع عنها. آنذاك فقط نتحرر[2].

ومؤخراً علت بعض الاصوات التي تطالب باقرار قانون الزواج المدني الاختياري الذي يعتبر السبيل الوحيد لتطبيق مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، بحيث يخضعان لقانون مدني عصري للاحوال الشخصية. كما ان اقرار الزواج المدني، حتى في شكله الاختياري، يشكل خطوة في الطريق الطويل الى تحقيق الدولة المدنية. الا ان رجال الدين يدركون ان الزواج الذي لا تعقده المؤسسة الدينية هو بمثابة خروج المواطنين عن سيطرتهم[3].

الا ان رفض قانون الزواج المدني الاختياري جاء من المراجع الدينية،

---

(١) جريدة النهار، حميد زنار: «حوار مع الهام المانع»، العدد ٢٥٠٣٦، تاريخ ٣/ ٤/ ٢٠١٣، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) جريدة النهار، خالد غزال: «لماذا تخاف المؤسسات الدينية من الزواج المدني»، العدد ٢٥٠٤٢، تاريخ ٩/ ٤/ ٢٠١٣. ص ١٨.

المسيحية والاسلامية على السواء. وهذا يدل على لا ديمقراطية، اذ يسعى الى منع المواطنين من الاختيار[1]. وهذا الموقف قد يحرم لبنان من التحول الى مجتمع مدني، ويسير قدماً في تحقيق الاستقرار والعدالة.

كما تطرّقت الدراسة الى مشروع قانون حماية المرأة من العنف، المحال الى المجلس النيابي، وبيّنت اهميته، وواقعه لدى المرأة لناحية المعلومات والاستخدام. وركزت على ضرورة متابعة نشره اعلامياً وزيادة الوعي حوله، خاصة انه لا يكفي ايجاد نصوص قانونية ممتازة، بل يتطلّب الامر وجود فئات اجتماعية من الرجال تقبل بالتطبيق وترضى بالتنازل عن «امتيازاتها». ولا بد من تزويد المؤسسات المعنية بكوادر متخصصة للتعامل مع حالات العنف الاسري[2]. وفي حال صدوره، فإن العبرة تبقى في كيفية تطبيقه، وجعله فاعلاً في ردع هذه الآفة كون الدراسة اظهرت، وفي معطيات وفّرها الكثير من الجداول، بأن لا ثقة لدى المرأة بتطبيق القوانين في لبنان.

وهذا ما يدفعنا الى القول بان العنف الممارس ضد المرأة هو من الظواهر الاجتماعية السلبية التي لم تندمل، بالرغم من التقدم الكبير الذي حققته البشرية، وهي الاكثر اساءة لجوهر الانسان، والاكثر دلالة على انه ما زال امام البشرية طريق طويل من اجل ان تكتمل انسانية الانسان بعيداً عن حسابات الجنس والعرق والثقافة[3].

وعلى المرأة ان تواجه لتثبيت حقها في المشاركة في كل نواحي الحياة، وتوفير مساحة امان لها لالتماس العدالة والدفاع عن موقعها ودورها كإنسان وكعنصر فاعل في المجتمع، وذلك من خلال ارساء قواعد واجراءات تحدد

---

(١) ملحق مشروع تقرير السلم الاهلي، حازم الامين: «دلالة رفض القانون»، العدد ٢، آذار ٢٠١٣، دار النهار، ص ١٦.

(٢) د. خالد بن سعود الحليبي: العنف الاسري: اسبابه مظاهره وعلاجه وآثاره، منشورات مركز التنمية الاسرية، الرياض، ٢٠٠٩.

(٣) ليلى بن علي وآخرون: العنف ضد المرأة... بين سطوة الواقع وتكريس القيم الانسانية، منشورات صوت المرأة العربية، تونس، ٢٠١١.

المسؤولية عن اعمال العنف ضد المرأة، وتحد من حالات الافلات في المساءلة والعقاب[1].

ختاماً، أنه وبالرغم من المشهد المقلق التي ابرزته هذه الدراسة، فإننا نرى ثمة نواحي ايجابية برزت في السنوات الاخيرة لناحية تنامي الحركات المطلبية المتعلقة بالمرأة، بحيث ان قضيتها اصبحت قضية مجتمع بأسره ينادي بتطبيق القيم والمبادئ للمجتمعات المتطورة المعاصرة، ويخاف على المستقبل في حالة عدم معالجة هذه الظاهرة. فهل بالامكان ان نرى مستقبلاً حركات اجتماعية مدنية تطالب بقوانين تزيل الغبن عن جميع افراد المجتمع الضعفاء؟

(١) نداء الاسكوا في يوم المرأة العالمي ٢٠١٣، مرجع مذكور.

لائحة المصادر والمراجع

أ ـ الكتب

١ ـ د. اجلال حلمي: العنف الاسري، منشورات دار قباء للطباعة، القاهرة، ١٩٩٩

٢ ـ د. خالد بن سعود الحليبي: العنف الاسري، اسبابه ومظاهره واثاره وعلاجه، منشورات مركز التنمية الاسرية، الرياض، ٢٠٠٩

٣ ـ القس رفعت فكري: العنف ضد المرأة، منشورات نظرة للمستقبل، القاهرة، ٢٠١٠

٤ ـ رفيق صيداوي: الشرف في لبنان: مفهومه ودلالاته، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بيروت، ٢٠٠٤

٥ ـ رفيق صيداوي: «جواري»: دراسة حول العنف ضد المرأة في العائلة، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة، بيروت، ٢٠٠٢

٦ ـ الشيخ د. عبدالله احمد اليوسف: العنف الاسري: دراسة منهجية في المسببات والنتائج والحلول، منشورات دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠١٠

٧ ـ ليلى بن علي وآخرون: العنف ضد المرأة... بين سطوة الواقع وتكريس القيم الانسانية، منشورات صوت المرأة العربية، تونس، ٢٠١١

٨ ـ نادية محمد السيد عمر: العنف ضد المرأة والطفل، منشورات المؤلف، القاهرة، ٢٠٠٥

٩ ـ Calvert R: criminal and civil liability in husband - wife assaults. New york, 1974

١٠ ـ Encyclopedia Britannica Eleventh, edition 1911

ب ـ المقابلات

١ ـ مقابلة مع المحامي طوني الدبس (متخصص في الاحوال الشخصية)، بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠١٢، جل الديب.

٢ ـ مقابلة مع الآنسة دانيال قاعي (مسؤولة في جمعية مريم ومرتا)، بتاريخ ٢١/ ١١/ ٢٠١٢، عجلتون.

٣ ـ مقابلة مع الدكتور ملحم شاوول (مدير معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني الجامعة اللبنانية) بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، الرابية.

٤ ـ مقابلة مع د. ليلى شدياق (دكتوراه في علم النفس)، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، فرن الشباك.

٥ ـ مقابلة مع الاب ادوار ضاهر (قاضي بالمحكمة الروحية ـ كاثوليك)، ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، السبتية.

٦ ـ مقابلة مع فضيلة الشيخ عبد الرحمن شرقية (من المذهب الشيعي)، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، جب جنين.

٧ ـ مقابلة مع د. زهير حطب (استاذ علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية)، بتاريخ ٣٠/ ١١/ ٢٠١٢، الطيونة.

٨ ـ مقابلة مع القاضي الشيخ سليمان غانم (من المذهب الدرزي)، بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٢، ساقية الجنزير.

٩ ـ مقابلة مع امرأة معنفة (رفضت ذكر اسمها)، بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٢، الكرك زحله.

١٠ ـ مقابلة مع المقدم ايلي اسمر (قوى الامن الداخلي ـ رئيس مخفر)، بتاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠١٢، في مكتبه.

١١ ـ مقابلة مع السيدة غيدا غملوش (مسؤولة في الجمعية اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة)، بتاريخ ٤/ ١٢/ ٢٠١٢، عين الرمانه.

١٢ ـ مقابلة مع ريما ابي نادر وفاتن ابو شقرا (جمعية كفى عنف واستقلال)، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢، بدارو.

١٣ ـ مقابلة مع المحامي روجيه شدياق، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢، فرن الشباك.

١٤ ـ مقابلة مع فضيلة الشيخ ابراهيم بريدي (من المذهب السني)، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢، الشياح.

١٥ ـ مقابلة مع د. علي الموسوي (استاذ علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية)، بتاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢، الطيونة.

١٦ ـ مقابلة مع الاب يوحنا سكاف (الروم الارثوذكس)، بتاريخ ٨/ ١٢/ ٢٠١٢، زحلة.

١٧ ـ مقابلة مع فضيلة الشيخ علي مرعب (من المذهب الشيعي)، بتاريخ ١١/ ١٢/ ٢٠١٢، حارة حريك.

ج ـ الصحف

١ ـ جريدة النهار: الاعداد ٢٥٠١٣ ـ ٢٥٠٣٥ ـ ٢٥٠٣٦ ـ ٢٥٠٤٢

٢ ـ جريدة السفير: العدد ١١١٥٤

٣ ـ ملحق مشروع تعزيز السلم الاهلي، العدد ٢، آذار ٢٠١٣، دار النهار، بيروت.

د ـ المواقع الالكترونية

١ ـ www.ahewar.org

٢ ـ www.Lp.gov.lb.

٣ ـ www.janoubia.org

٤ ـ www.montadarabi.com

إشكاليات التغيير في مجتمعات التلقي والاستهلاك، وبناء منظومة القيم الحديثة

حنان غازي(*)

مقدمة

الثقافة بمعناها الحضاري والواسع، كما يُعرّفها الأنتربولوجيون، مصدر جميع أشكال الإنتاج الفكري والمادي للجماعة المشتَرَكة في الزمان والمكان(١). لكن الثقافة اليوم، وتحديداً، بعد انتشار الثورة الرقمية وهيمنة منطق ثقافة العولمة، لم تعد مجرد مُنتجٍ لمجتمعٍ تقليدي وضيّق، أو حتى أنها لم تعد خاصة بمجتمعٍ آخَر عصري وواسع. لقد فرضت نفسها ضمن عالمية حديثة تكنولوجية الطابع، وتواصلية المسار، متجاوزةً المساحات المحلية لأيّ خصوصية ممكنة، فكرية أو سلوكية، لتتساوى في ثقافة كلية تتداخل ضمن شبكاتها جميع الثقافات الأخرى، التقليدية والعصرية معاً. ثقافةٌ تُتَرجَم تعابيرها ومقاصدها واحوالها في أشكال تعامل الأفراد، وفي أدواتها، وفي الحقل السلوكي والتواصلي نفسه فارضةً نمطاً ميثاقياً جديداً لأنواع العادات المعيشية المشتركة والفردية، ولألوان التقاليد الثقافية، المستحدثة، التي تقدمها من خلال المعارف والمعلومات الموصَلة، المختلفة المصادر، والتي تؤثر سلباً أحياناً، وإيجاباً أحياناً أُخرى، في طبائع الأفراد. فهي تغيِّر في عاداتهم، وفي أشكال تواصلهم، وتنسحب بالتالي على القيم المشتركة، العامة والخاصة للمجموعة الثقافية. لقد أخذتنا التطورات

(*) استاذة مساعدة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية ـ الفرع الثالث ـ طرابلس.
(عُرضت هذه الدراسة في المؤتمر العالمي السادس لمؤتمر التربية والتغيير للتطور الإنساني الحقيقي في حوض البحر المتوسط. في الحمامات، ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ تشرين١ ـ ٢٠١٢

(٢) للتوسع انظر نص الثقافة, Francois Laplantine. Les 50 mots cles de l'anthropologie, Privat, 1974.

التي استتبعتها جميعاً، على حين غرّة، في بلدان الجنوب وفي البلدان المتقدمة على وجهٍ سواء. إلاّ أنّ البلدان التي أنتجتها أقتصرت أضرارها، ربما، على بعض الاستعدادات اللوجيستية والتنظيمية المناسبة، التي تلبي حاجاتها التقنية، والتي تم سريعاً استلحاقها، وذلك منذ بداية الثمانينات[1]. أما في مجتمعات الجنوب، وفي المجتمعات التقليدية التي تأخرت عنها قليلاً في تعميم أدواتها وتقنياتها، فقد باتت تشهد اليوم على تجاوزهذه الثقافة، المُسقطة عنوةً عليها، لجميع أبعاد الخصوصية المتَّبعة، الجماعية والفردية، والتي تميِّزهوية كل منا وتحافظ على مخزوننا الذي يُعبِّر عن تجربتنا الإنسانية، والمعارفية، وعن خبراتنا التقنية والفكرية، وذلك بعد خرقها بعالميتها التكنولوجية، الرقمية الطابع، لمساحات الوقت ووظائف المكان وبعدما انعكست تبعاتها في الحقل السلوكي والقيمي وفي أشكال التواصل وأصوله، وفي منطق العلاقات الإنسانية المتعارف عليها، فقلبت رأساً على عقب عادات الجماعة ومفاهيم الأفراد، وخلقت عند هذه المجتمعات فوضىً في خيارات القيم، وفي مواضيع الانتماء للتراث، واللغة، وللبعد الحضاري العائد لكل بقعة ثقافية وانسانية. أمام عالميتها وهجمتها الحضارية المُلِزمة، وخصوصاً بعد هيمنتها اللوجيستية والاقتصادية والتنظيمية وترويجها الاستهلاكي الواسع والتي لم يعد بمقدور أي بلدٍ أومكانٍ أو فردٍ أو جماعة التفلت منها، لأنَّ ذلك يعني خروجها من دائرة الزمان، وأمام كثرة الخيارات المطروحة عملياً على شعوب الثقافات التقليدية والغربية معاً، تصبح الأبواب مُشرعة على تصوراتٍ جديدة متنوعة حول احتمالات التحول في نسق المجتمعات التقليدية التي نتكلم عنها، وفي أشكال الثقافات التحتية التي قد تقتبسها عنها، لواقع الحال. علماً بأنَّ هذه الثقافات المُستجدة، قد تتمايز بين ثقافةٍ وأُخرى، رغم تبنيها للكونيَّة الحضاريَّة نفسها، إلاّ أنَّها تحمل في خلفياتها، إختلافاتٌ في خصوصياتها وفي ذاكراتها الجماعية المشتركة، وفي تُراث وتاريخ

(١) للتوسع عد الى Montoussé Marc, dr. Mondialisation et développement des pays developpés, Fiches pour comprendre la mondialisation, Bréal, 2006.

ولغة وهوية كلٌ منها. من هنا تطرح الساحة الثقافية الجديدة إشكالات عِدَّة على المجتمعات المتلقية، أكانت تقليدية النسق أومؤسساتية الشكل، أوفي طور النمو لكون العولمة الرقمية لا تُغيِّر فقط في العادات اليومية، وإنما تؤسس كذلك لمفاهيم جديدة تنسجم مع أدواتها ومساحاتها الوظيفية، ومع معلوماتها وأبعادها الشبكاتية التي غالباً ما تصطدم بمفاهيم الجماعة، التقليديةِ النسق، وبِقيَمِها، وتتعارض مع عاداتها الجماعية والفردية. تتمحورتساؤلاتنا في هذه الورقة حول الخطط التي يمكن أن تتبناها المجتمعات المتلقية لتلافي التبعات السلبية لاستحداثات العولمة والرقمية التي لم تنتجها أساساً، ولم تكن وراء صنعها أونشرها؟ أيّ ثقافاتٍ تحتية ترسو عليها مجتمعاتنا فيما لو تغيبنا عن توجيهها أوالعمل عليها؟ ما هو شكل التصدع المجتمعي المحتمل في بنياتنا الثقافية؟ وما هي التدابير الضرورية للتصدي للانفصام الثقافي الذي يمكن ان تحدثه التغيرات السلوكية والعاداتية في النسق الاجتماعي المحلي؟ ثم كيف يمكن تفادي الإرتجاجات القوية التي تحدثها المتغيرات المستمرة والمتسارعة في البنية المجتمعية التقليدية والتي يصعب علينا، أفراداً وجماعات، التحضر لها ومعالجة ارتداداتها، على الأسرة، وعلى المجموعة الإجتماعية التشاركية، على سبيل المثال لا الحصر؟ وهل إنَّ المجتمع سيتمكن من ترميم نفسه بنفسه وترسيخ قِيَمه بإيجاده الوسائل البديلة، كما يبدو لنا اليوم في بعض محطاته التواصلية[1]؟ أم إنَّه يترتَّب على الجهات والهيئات المسؤولة، أكانت جماعاتية عائلية، أم مؤسساتية وتربوية، أومجتمعاتٍ مدنية إسقاط مفاهيمها «الموروثة» من عصرٍ ولّى، على أفراد مجتمعاتها المُتلقية والمُتثاقفة؟ أم إنَّ عليها، على عكس ذلك، التواصل بمجتمعاتها نفسها والتنسيق معها للاستفادة من تجاربها الميدانية، بغية

(١) إنَّ الفضاء التواصلي الحر سمح لأفراد الشعوب المتلقية لأنظمة الرقمية من استخدامه لإيصال رسائل فكرية وإنسانية وتعبوية لأقرانهم وللعالم يعبرون فيها عن معاناتهم وآمالهم وأنشأوا العديد من الصفحات التواصلية الثقافية على مثال ال «فيس بوك» هذا ما يتعارض مع نظرية الإستقبال الدائم لمجتمعات التلقي. انظر «أواليات الترميم الذاتي للمجتمع الشابك» في هذه الورقة، ص. ٢٠

تحقيق التوازن المنشود، بين خصوصية الماضي وهوية التاريخ، وبين حاضرالعصرنة وعولمة الأرض؟ وأخيراً كيف يمكن لهذه المجتمعات تنمية قدراتها المحلية، الإنسانية واللوجيستية وخصوصياتها التربوية والمحافظة، في آن، على قِيَم الانفتاح على الآخر وقبول الاختلاف، ولكن باعتماد التواصل المتكافىء الذي يَفترض التفاعل والتبادل بين الثقافات لا التلقي غير المشروط الأحادي الإتجاه أوالإستهلاك غيرالمبرر؟

سنحاول الإجابة على تساؤلاتنا في نقطتين تبدوان لنا أساسيتين في تحديد الموضوع: إحداهما تطرح الإشكالية وتوصِّف الحالة، وثانيهما تحاول مقاربة الحلول. علماً بأن معالجة مثل هذا الموضوع تتطلب العديد من الدراسات والتوسع في محاوركثيرة أخرى. بذلك نتناول في المفصل الأول، عناصرودينامية التغيير، مسلطين الضوء على طبيعة الارتطام الثقافي الذي تتعرض له المجتمعات المتلقية نتيجة للتغييرات المفاجئة للعصرنة والعولمة،الآتية من خارج النسق الثقافي المحلي؛ ومن ثم، نعرض للمفصلِ الثاني الذي يتناول مسألة التحوُّل في القِيَم، والاحتمالات الممكنة لإعداد منظومة القيَم البديلة، وأشكال التدخل الممكنة التي يُفترض بها العمل على سد الفجوات الثقافية التي تحدثها الحالة الثقافية التبادلية، غيرالمتكافئة، في البنية المجتمعية المحلية؛ في محاولة لاستعادة توازن المجتمعات المتلقية وإعادة تكييف أفرادها في محيطهم الواقعي، وذلك، بالاستناد إلى نتائج الدراسات الميدانية التي أعددناها، خلال مؤتمر الثقافة في مدينة طرابلس والأرياف المحيطة في شمال لبنان[1]، إلى جانب غيرها من الأبحاث التي أشرفنا عليها، حتى اليوم، في المنطقة نفسها[2].

---

(١) لقد شملت الدراسات الميدانية الى جانب أحياء في مدينة طرابلس قرى وبلدات في سهل عكار ومنطقة الكورة وجبل الضنية، جميعها تقع في القسم الشمالي من لبنان ومرتبطة اقتصادياً وإدارياً بمدينة طرابلس.

(٢) لقد وجّهنا طلابنا في العلوم الإجتماعية، في الفرع الثالث على تحقيق مونوغرافيات في العديد من مناطق الشمال مما وضع بين ايدينا العديد من العناصر الثقافية الخاصة بمجتمعاتها القابلة للدراسة والمقارنة والتحليل.

المِفصل الأول: العولمة وديناميـة التغيير الرقمي (الديجتال) بين الصدمة والتدميج

١ ـ الدينامية والتغيير في بنية الثقافات التقليدية

إنَّ المجتمعات الحيَّة، بعُرف الأنتروبولوجيا، منذ نشوء الثقافات المعروفة، هي المجتمعات الدينامية، أي المتفاعلة بغيرها من الثقافات، أو المتثاقفة فيما بينها، والتي تمكنت من تحويل عناصر الثقافة المقتبسة، إلى متفاعلة داخلية، تعمل على تجديد نشاط بنياتها، بعد فترات من المراوحة[١]، لتطوير قدراتها ومعارفها من الداخل، وذلك باستيعابها لعناصرالثقافة الدخيلة وتهجينها، نسبةً لخصوصياتها، ومن ثَمَّ تسخيرها لحاجات مجتمعاتها وضمّها لبنياتها الثقافية والمجتمعية؛ بهذه السيرورة، استمرت وبقيت وتطورت الثقافات التي نعرفها، في حين زالت المجتمعات التي تقوقعت على ذاتها، ورفضت التواصل مع غيرها من الثقافات واندثرت حتى آخر أفرادها[٢]. في هذا السياق يصبح التغيير الثقافي بمنطق الأنتروبولوجيين، أمراً محتوماً، في سيرورة المجتمعات الدينامية حتى وإن لم تكن صانعته؛ هذا ما يدفعنا إلى طرح النقاش حول عددٍ آخر من التساؤلات: ـ هل التثاقف هو دوماً متاكفئ؟ ـ وهل كل تفاعل واستقبال يصب دائماً في مصلحة الشعوب المتلقية؟ أم إنه يتحول إلى تبعية ثقافية، تمنع من تحقيق الذات المجتمعية، وتَحِدّ من قُدرات الأفراد والمجتمعات في النهوض الحضاري والتنموي، كما وتُعيق إعادة بناء الهوية المحليَّة وتفعيل الدينامية المطلوبة لتطوير الأوطان؟ ـ كيف يتجلّى التغيير والتطوّر في الأدوات والحاجات وفي نسق الحياة المجتمعية والاقتصادية والسياسية، وفي العادات السلوكية عند المجتمعات التي تتلقاها، وتتبنى استخداماتها، قسراً أو اختياراً؟ ـ كيف تنعكس

---

(١) لقد وجّهنا طلابنا في العلوم الإجتماعية، في الفرع الثالث على تحقيق مونوغرافيات في العديد من مناطق الشمال مما وضع بين ايدينا العديد من العناصر الثقافية الخاصة بمجتمعاتها القابلة للدراسة والمقارنة والتحليل.

(٢) عد الى Francois Laplantine, L'Acculturation, ds les 50 mots cles l'Anthropologie.

على استخدام الأمكنة، ووظائف المساحات الحيوية وعلى تفعيل الأوقات اليومية؟ وما هي أشكال تعبيراتها الجماعية في عصر العولمة والمعلوماتية، والشبكات العنكبوتية وأجهزة ومواقع النقل والتواصل والتلقي، المتداولة في مجتمعاتنا؟ ـ كيف نحصّن مجتمعاتنا من تلقي المزيد من النماذج السلوكية والاهتماماتية التي تُعدُّ في مخابر الأبحاث والدراسات والتجارب الإلكترونية، والتطبيعية، والترويجية، الإستهلاكية الأهداف؟ ـ ما هي الأسس التدخلية التربوية، والتوجيهية، والإعدادية، والتجييزية، التي يترتب علينا تحضيرها والتخطيط لها للحفاظ على تماسك مجتمعاتنا ونهضتها في آن؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال النموذج المدروس في مدينة طرابلس وبعض بلدات وقرى الريف المحيط في خلال عرضنا للمفصل الدراسي الثاني من هذه الدراسة.

٢ ـ طبيعة التغيير التكنولوجي والرقمي في بلدان الجنوب

إن معظم بلدان الجنوب لم تكن تَمُرّ بالثورة الصناعية ولم تستلحقها بالتصنيع والإنتاج، إلاَّ بحدودٍ ضيقة كالتجميع، وصناعة بعض المواد الغذائية، التي كانت موجودة أساساً وتقليدياً لديها، الى جانب غيرها من الصناعات التحويلية والبسيطة التي استُحدثت عندما دخلت هذه المجتمعات في تبعيتها الاقتصادية والاستهلاكية لسوق وحاجات البلدان المصنَّعة. فانتقلت، بمعارف مجتمعاتها وتقنياتها المحدودة مع حضورالثورة الرقمية والإلكترونية، إلى مستهلكة مرةً ثانيةً، وبامتياز، لثقافة ومعارف الشبكات الإيصالية والتواصلية، لا كمنتجة، ولا كمخططة، لدرجة أنَّ مخططي اقتصادها وحرَّاس ثقافاتها السياسيين والتربويين الإجتماعيين يفتقدون، في أغلب الأحيان، للمعرفة الكافية بالإمكانيات العديدة والمتنوعة لهذه الثورة المعرفية والإيصالية والتواصلية، وبالتالي، ليس بمقدورهم التحسب لإرتداداتها وتوقّع أشكال ارتكاساتها على مجتمعاتهم؛ لأن ما تنشره وتروِّج له يُنشىء بيئة جديدة من العلاقات المجتمعية التي لا تتلاءم مع أنساق ثقافتهم التقليدية أوالمحليَّة والتي تهدد تماسك بنياتها،

خصوصاً، عند تبني مستخدميها السريع لعادات وسلوكيات العولمة والرقمية، المغايرة لعلاقات الجماعة ومفاهيم الأفراد. هذا ما قد يُحدث صدمة ثقافية تؤدي إلى التفكك المجتمعي[1]، ولأنه لم يحضّرلها، لا نسقياً ولا تربوياً ولا لوجيستياً، فقد تُهدد كذلك بضياع هوية أفرادها، وبافتقاد الجسور التي تربطهم بماضي حضاراتهم، وبخبراتها المادية والفكرية، وبعلاقاتهم الجيلية. غير أنَّ للتغيير الذي أحدثته الثورة الرقمية ومنطق القرية الكونية، سلبيات وإيجابيات.

وكما في كل مرة، تتفاوت حدَّة ارتكاساته نسبة لكل مكان، ونسبة للمرحلة الزمنية التي تكون قد قطعتها كل ثقافةٍ في ممارساتها له، ونسبة للتدابير التي يتخذها كل مجتمع أمام هجمته الهيمنية. لكن التغيير، في الوقت نفسه، يقدّم العديد من الفوائد العلمية والمعارفية والتنظيمية والتواصلية. ولقد رفعنا عدداً من الملاحظات التي استجليناها من التحقيقات الميدانية والتي نُحدّد، من خلالها، المستويات التي يقع عليها التغيير، في مدينة طرابلس وريفها، بأضرارها وفوائدها، وكذلك المفاصل التي تتمحور حولها الانفصامات الثقافية التي استنتجناها منها. ولقد ارتأينا تصنيفها في ثلاث مجموعات مفصلية:

أ ـ المجموعة التغييرية الأولى ـ علائقية، وتندرج فيها المستويات التالية:

- مستوى العلاقات المجتمعية، وحياة الجماعة، والأسرة
- مستوى الحاجات، والمتطلبات الجديدة للأفراد
- مستوى المفاهيم الجديدة المرافقة

ب ـ المجموعة التغييرية الثانية ـ استهلاكية ترويجية:

- مستوى السوق والاستهلاك
- مستوى الاستعدادات اللوجيستية، والتجهيزات التقنية، والإعلام الترويجي

(١) عد الى Francois Laplantine, L'Acculturation, ds les 50 mots cles l'Anthropologie.

- مستوى الاستخدامات المعروضة المتعددة المزايا، والمتنوعة الأصعدة، والتنفيذ المتقن والسريع

ج ـ المجموعة التغييرية الثالثة ـ تخطيطية وتدخلية، وتتناول:

- مستوى القِيَم المتداوَلة، والقيم البديلة
- مستوى المعلومات والمعارف المُقدَّمة
- مستوى الفرص الإيصالية والتواصلية المباشرة
- مستوى التوجيه الفوقي، وتحديد الجهات المسؤولة والمعنية

سنتوسع في هذه الورقة بالمجموعة الأولى التي تُوصِّف حالة التغيير وتبعاته، في نموذجنا المدروس، وبالمجموعة الثالثة التي تتعلق بالقيم وبامكانات الترميم الثقافي والبنيوي، أما المجموعة الثانية فنُظِّلُ عليها فقط من منطلقاتها التأثيرية في علاقاتها مع المجموعتين الأولى والثالثة.

٣ ـ التعامل بالرقمية والتغيير في العلاقات الجماعية والعائلية بين الماضي والحاضر ـ نموذج مدينة طرابلس والأرياف المحيطة

إنّ انتشار الأجهزة الرقمية واستخداماتها قد اكتسح حياة الجماعة والأسرة في جميع أنحاء المجتمع اللبناني، ولم يعد لأيٍّ وسيلة توصيلية أو تواصلية، أكانت مقروءة أو مسموعة أو مسموعة ومرئية معاً، الدور الذي تلعبه اليوم هذه الأجهزة والأدوات الثقافية في حياة الأفراد وفي حياة الجماعة المشتركة. لقد تضاءل دور الصحف والكتب، والإذاعة، والتلفاز، كثيراً بعد الإنتشار الواسع للأجهزة الرقمية، وخاصَّةً الجوّالة منها، من هواتف خلوية شبكاتية[1] وتصويرية، إلى أجهزة كومبيوتر أصغر حجماً، يوماً بعد يوم: من «أي فون»،

(١) الشبكاتية، مصطلح يستخدم في العربية للدلالة على التداخل اللامتناهي للشبكات الإلكترونية والقدرة الهائلة والفورية للتواصل والتوصيل المتداخل ودون قيود.

«وأي باد»، وغيرهما من الأجهزة التي تقدِّم، إلى جانب الوسائل التواصلية، المعلومات والأخبارعلى أنواعها، وبسرعةٍ قياسية، إلى جانب البرامج والأفلام التلفزيونية المرغوبة. وبذلك أصبحت أفضل رفيق، وأسهل وسيلة عند الشباب، والصُنّاع، ورجال الأعمال، وكذلك بين نساء الصالونات ومع الأطفال؛ لا سيَّما بعد طرحها في الأسواق بكميات وافية وبأسعار تناقصية مع صدور كل جديد، حتى أضحت تتناسب مع القدرات الشرائية المتفاوتة لأغلب الشرائح الإجتماعية. هذا الاكتساح لمساحات المكان والزمان في مدينة طرابلس، وفي البلدات والقرى المحيطة، قلَّص في العلاقات الاجتماعية، وترك آثاره في الأسرة وفي نمط الحياة العامة للجماعة التي عُرِفت فيها المجتمعات التقليدية وفي تقاليدها التواصلية والتفاعلية، وخلق مفاهيم جديدة خصوصاً عند الشرائح المجتمعية التي تتداولها والتي اختلفت ردات فعلها نسبة للعمر والعمل والموقع الإجتماعي. وإذا ما حاولنا المقارنة بين الثقافة التقليدية التي دَرَج عليها أبناء المدينة والريف المحيط بها، وبين الثقافة المستجدة بفعل التطورات التي دخلت كل بيت هنا وهناك، واجتاحت بأدواتها ولوجيستياتها الأماكن العامَّة والخاصَّة، في الشارع وفي العمل وفي المقهى، يمكننا استنتاج المفاصل التغييرية وتبيان آثارها السلوكية على المستويات التالية:

أ ـ أشكال التعبير الجماعية في التواصل والإعلام والإعلان

ب ـ أشكال نقل المعارف والخبرات والمحافظة على التراث

ج ـ أشكال التعاون والتضامن في المجتمع التشاركي

أ ـ كانت **أشكال التعبير الجماعية** المتعارف عليها بين أبناء البلدات والقرى، وفي بعض أحياء المدينة، **في التواصل، وفي الإعلان، ونقل الأخبار** وحتى منتصف السبعينات، بمحدودية إمكاناتها وبساطة تقنياتها، تتم بقنوات ووسائط جسدية وصوتية ومؤخراً كتابية، حيث كان ينتقل حامل النبأ، أو الدعوة، أو ناشر الحدث، بشخصه إلى بيت المُستقبِل، أو يذيعه شفهياً في

ساحة القرية، أو في سوق المدينة، أو في المقهى، حيث تَجَمُّع الرجال، وأيضاً كان يُنقل في السهرات المنزلية حيث يُمرر بالوشوشة من فم الى فم، وأحياناً كان يقف المرسال على رأس تَلّة ليوصل النبأ إلى القرية المجاورة. كما كان يُعلن عن أنباء الجماعة من الأماكن الروحيَّة بواسطة راعي الكنيسة عند الطائفة المسيحية أو شيخ الجامع عند الطائفة الدينية الإسلامية اللذين ينتهزان أيضاً تجمع المؤمنين في أماكن الصلاة لموعظتهم وللتأكيد على القِيَم الروحية المشتركة، وعلى القِيَم التعاملية والإنسانية التي تؤكِّدُ على حسن التعامل وعلى المعايير الجمعية. فتكون في الحالتين العلاقة بين الناس مباشرة وحميمية، تقوّي التماسك المجتمعي في المدينة كمافي القرية، وتسمح بالتفاعل والتآلف. وفي فترات العصرنة الأولى، في بداية الستينات مع حضور الكهرباء والهاتف[1] والراديو والتلفاز، كان يوجد في كل قرية او حيّ شعبي في المدينة، جهازٌ واحد، في أحد البيوت بات يتجمع حوله أهل المكان، مما زاد في هذه الحقبة من مشاعر الألفة؛ فحافظت الجماعة على أواصر اللحمة الاجتماعية بين أفراد الحي أو القرية في شمال لبنان. وقد دعَّم هذه المشاعر قلة المداخيل، وبساطة العيش، والمساواتية الإقتصادية بين أغلب الأفراد قبل دخولهم بقوة في متاهات المجتمع الاستهلاكي والترويجي حين التحقوا به ووظفوا أنفسهم، دون أن يدروا، في خدمة الشمال المصدَّر والمصنِّع. أما اليوم فإنَّ التكنولوجيا والرقمية غيَّرت في أساليب عيش الناس وفي عاداتهم، وغلبت الفردانية على عادات الجماعة التي رافقت الانتشار الواسع للأجهزة الكهربائية والإلكترونية وخاصةً الرقمية منها حيث لم يعد يكاد يخلو بيت من تلفزيونين وراديوين على الاقل في الريف وفي المدينة معا. ولم يعد شاب أو رجل، أو في كثيرٍ من الأحيان،

(١) إنَّ اولى التلفزيونات التي وجدت في الأحياء المتواضعة للمدينة وفي القرى بيعت في اوائل الستينات من القرن الماضي وكان في كل حي اوقرية صغيرة تلفاز واحد او رايو واحد يتجمع في بيت صاحبه الأهالي. هذا ما أخبرنا به الأهالي الذين استجمعوا ذاكرتهم الجماعية.

امرأة أو طفل إلاَّ ويملك جهاز كمبيوتر وهاتفاً خلوياً شبكاتياً في عديدٍ من الحالات. وتغيَّر بالتالي استخدام الأمكنة المنزلية والعامَّة، وتغيَّر توزيع المساحات الوظيفية مما انعكس على أشكال العادات الجماعية، وتباعد الأفراد، وانكفأ كل فردٍ في عالمه الافتراضي، وفي اهتماماته التسلوية المرتبطة بشبكات ألعابها، وبالبحث الإفرادي على الثقافة والمعلومات. وانعزل أفراد العائلة خاصةً الأبناء، كلٌ في غرفته، وحتى ولو تواجد مع باقي أفراد عائلته فكلٌ يعمل على جهازه غير مكترثٍ بالمحيطين به، وغير متفاعلٍ معهم. وضَعُفت بالتالي علاقات الألفة والتشارك بين الجماعة وداخل البيت الواحد، وتكرَّست الفردانية؛ تلك السلوكية التي لم تعهدها العائلة اللبنانية قبلاً. بهذه الطريقة تباعدت القواسم المشتركة والهموم الواحدة ضمن الثقافة نفسها، واهتزت عناصر اللحمة الاجتماعية التي تُشكل القاعدة الأساس في بنية المجتمعات التقليدية والتي تميَّز بها، ولفتراتٍ طويلة، المجتمع اللبناني.

ب ـ كانت أشكال نقل المعارف والخبرات، في هذه المناطق، الريفية وفي أحياء المدينة المتواضعة لقربها بتكوينها الجماعاتي من القرى، تتم عبر التلقين التقليدي، من خلال العائلة وبواسطة الجماعة أيضاً. وذلك بواسطة قناتي تواصل أساسيتين: الأولى مباشرة، تتم عن طريق التلقين العائلي من داخل العائلة، وهذا ما سماه «باستيد»، **بالتثاقف من الداخل**[1]، ودعاه «**لابلانتين**» **بالتثاقف الأول**[1]، حيث تنقل العائلة، من خلال الآباء والأمهات، إلى أبنائها عندما يكونون صغاراً بالتلقين الإيمائي وبالتربية البيتية، الأسس القِيَمية والتقاليد الأُسَرية في السلوك والتصرف، كما تنقل إلى الأكبر سناً المعايير الثقافية والخصوصية الدينية المعتمدة من قبل الجماعة فيتعلمون على الوظائف العائلية التي تشرِّعها الأعراف نسبةً للجنس والعمر والقيمة لمجتمعية، وذلك بطرق المشاهدة، والتقليد، والإيماءات، والإستعراض الوظيفي، والتماثل والتشبه بالراشدين. أمَّا القناة الثانية

(١) فرنسوا لابلانتين، سبق ذكره

فغير مباشرة، وتتم عن طريق الجماعة، وخلال السهرات العائلية، والجمعات العامّة، ويتم خلالها نقل العادات والتقاليد بالممارسة، وتكريس المتقاطعات المجتمعية من مسموحات وممنوعات مسلكية وخُلقية، وتتعلّم الفتيات على المهارات النسوية بالنشاطات التشاركية، وتتدرّب بالاستماع والمشاهدة على النموذج العرفي والمجتمعي الخاص بالفتيات، وتتلقن بعض أوجه التراث بالأغاني والتنادر وذكر الأمثال الشعبية. أما الذكور فيتلقون، بصورة غير مباشرة، الإرث الثقافي المعارفي والقِيَمي بالإيحاء القصصي، وبالتذكير من خلال العِبَر والأناشيد التي يتشارك بها الحاضرون في التجمعات التسلوية، وفي المقاهي التي تُروى فيها السير التقليدية التي يديرها الحكواتي، كَسِيَر عنتر بن شداد التي تَعرِض لقيم الشهامة والرجولة او حكايات جحا التي ترمز الى الحيلة والفطنة والذكاء والتي تتخذ القالب الهزلي في بعض المناسبات. إنَّ إيجابيات التقاليد التربوية ـ التي كانت تتميز بها مجتمعاتنا التقليدية، والتي تَنقُل بها التراث بالطرق غير المباشرة لما تتصف به من أساليب توصيل كالمشاركة، والممارسة، والتذكير، التي تكرِّس العادات وتؤكد على الخصوصية وعلى استمرارها ـ تقابلها مساوئ العصرية، والرقمية المعلوماتية، والتواصلية، التي تقوم على إلغائها لجميع أشكال الحياة الجماعية التقليدية التي تميِّز الهوية الثقافية المحلية. وبتنا نشهد على ظهور انتماءات عند شرائح الشبيبة والأولاد لأنماط ثقافية مُستجلبة، هَجَرت الثقافة والغناء المحلِيَّين والفنون الأخرى، لتتبنى مكانها نماذج شبابية، أو ولاَّدية، عالمية، تعيش صَرْعات الموضى الفنية والفكرية والموسيقية والذوقية الآنية، التي تموت مع مجيء صَرْعاتٍ أخرى غيرها بما يتناسب مع أسواق التخطيط الاستهلاكي وحاجاته. كما وأنها تؤسس لشرائح جيلية لها نفس الاهتمامات والمُثل النمطية، وتحمل مفاهيم مشتركة، لا دواميةٍ لها، تضيِّع الأفراد وتلهيهم عن مسائل نمو اقتصاداتهم ومشاكلها. لأن عالمية هذه المفاهيم تُفقد أبناء الثقافات المتلقية والمُقتبِسة ارتباطهم بالتاريخ الخاص، وبالأرض الثقافية وبولائهم للهوية. كما كثرت الاهتمامات الاستهلاكية عند مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية لكل جديدٍ من الأجهزة الرقمية بحيث باتت القيمة

الاجتماعية للأشخاص تُقاس من خلالها، لا من خلال صفاتهم، أو مَيِّزاتهم، أو أعمالهم؛ وهذا ما يجعل من مجتمعاتنا المتعصرنة مجتمعات استهلاكية، بامتياز، وخصوصاً لعدم تمكننا من انتاج وتصنيع حاجاتنا العصرية، ومن إنتاج النماذج الثقافية والقِيَم التي ترافقها.

ج ـ إنَّ **أشكال التعاون والتضامن** في المجتمع التشاركي تُشكِّل إحدى أهم السمات الأساس في نمط الحياة التقليدية في شمال لبنان. فقد تميَّزت أجواء الريف والمدينة، في ما قبل الستينات من القرن العشرين، بدينامية العلاقات التضامنية والتشاركية في إنجاز المهام، والأعمال، داخل الأسرة النواتية، والأسرة الممتدة، وفي المحيط المجاور الأوسع. وإن هذا المفهوم مرتبط بشروط الإنتاج، وأساليب المعاش، وبأسباب البقاء التي تستلزم تكاتف الأفراد وتشاركهم في إنجاز الأعمال اليومية. وإنَّ ظروف الحياة القاسية، والأعمال الشاقة في تذليل مصاعب الطبيعة، وفي استخراج عطاءاتها من فلاحة وتحطيب وبناء بيوت، وخصوصاً أنَّ الوقت الطويل الذي كانت تتطلبه هذه المهام في حياة القروي لأيام وأشهر، كما في مواسم الحصاد والقطاف، تُوَسِّع في علاقات التفاعل والتقارب الإنسانية، وتقوي روابط التآخي بين أبناء القرية الواحدة، وهي التي جعلت من التعاضد والتضامن القاعدة الأساس في حياة الريفيين. فكان الجميع، حتى الجار القريب والبعيد، يتعاضد في إنجاز عمل كل فردٍ أياً كان وأياً كانت درجة قرابته أو بُعدها. فهم إخوة فعليّون يتعاونون تبادلياً في السرّاء كما في الضراء، في الحزن وفي الافراح، وينتصرون بذلك على عناصر الوقت، والطبيعة، وقلة الإمكانات التجهيزية، ويحققون لحمة الجماعة.

لم تكن تقتصر الحياة التضامنية لأبناء الريف على الأعمال، بل ترتكز، وبشكل واسع، على المشاركة العملية بالأفراح والأتراح. ففي أوقات الفراغ كان يتجمع ويتقارب جميع أهالي القرية في بيت أحدهم، في سهرات عائلية وجماعية؛ فيتسامرون، ويتندرون، ويتشاركون في الغناء، ويعقدون حلقات الألعاب القروية كاللاقوط، ويتناولون صناعات المنزل الغذائية. كما كانت

تتساعد النساء خلالها بالأشغال اليدوية، وبإتمام جهاز مولودٍ لإحداهن... كانوا يتزاورون بشكل انتظامي ويومي، ويشاركون جميعاً في المآتم، ويساعدون المحتاج. فلا يبقى فقيرٌ، ولا معزول، ولا مهمل في القرية، وكذلك الأمر في أحياء المدينة التشاركية[1]. فالعلاقات حميمية ووطيدة، مباشرة وودية، حيث يصفها راووها بالسعيدة[1]. هذه الممارسات تُعبِّر عن فكر وقِيم المجتمع اللبناني في شمال لبنان، وتُظهر طول ساعات اللهو والفراغ، وطرق تمضيتها وشَغلِه، تلك التي تعاش أسرياً وجماعياً على عكس عصر الرقمية اليوم الذي هيمنت عليه الفردية والانطواء على الحاسوب، والتي كرست الفردانية الاجتماعية، وقضت على مفاهيم المجتمع التقليدي والتشاركي، وعلى روابطه وقيمه. كما غيَّرت في الكثير في علاقات التضامن داخل الأسرة حتى النواتية منها، داخل المدينة وفي الريف على حدٍ سواء.

الفصل الثاني: مقاربة لأشكال التدخُّل المجتمعي، وبناء منظومة القِيَم البديلة في مجتمعات التلقي

بعد رصدنا لمواقع الخلل، التي تبيَّناها في دراستنا الميدانية في المجتمعات التقليدية، انطلاقاً من النموذج المدروس، في شمال لبنان، وتحديدنا للفوارق السلوكية والمجتمعية فيها، والتي يَتميَّز بها، أبناء المنطقة نفسها، التي كانت تخضع، في ماضي الوسائل الميكانيكية، لنسق إنتاج الكفاف، في القرى، وفي المدينة، لنسق الإقتصاد المحدود الإستهلاكية، وبينها اليوم، في عصر العولمة والرقمية؛ كما وكَشفنا على عددٍ من التغيُّرات السلوكية والعاداتية، التي أضحت عليها هذه المجتمعات في ظل السوق الاستهلاكي، الأكثر إغراءً وجذباً، يوماً بعد يوم، نناقش في هذا المفصل، المجموعة الثالثة التدخلية التي تتمحور أهدافها حول التوجيه الثقافي والقِيَمي. بذلك، نلقي الضوء، أولاً، على القِيَم الضائعة والقِيَم البديلة، تلك التي تتكيف مع عادات الحداثة وتُعيد للبنية الثقافية،

(١) نتائج ارتكزت على تحقيقات ميدانية انجزها الطلاب في مادة المونوغرافيا بإشرافنا.

قوّتها؛ ومن ثم نتطرق، إلى مقاربة التخطيط التنموي الإقتصادي والبشري، الذي يتناول، من هذه الزاوية، العناصر الإيجابية، الخاصة بثقافة العولمة والرقمية، والمرتبطة بنوعية، وسرعة، وسهولة التواصل، ودقة الأداء، والتنفيذ؛ وذلك بُغية التعامل مع إيجابياتها، وتكريس أدواتها، وأقنيتها، وبرامجها، لتطوير المجتمعات االتقليدية المتلقية. سنتناول تحديداً، السبل الآيلة، إلى التخفيف من تأثيراتها السلبية على الأفراد، وعلى المجموعة الإجتماعية، وذلك على مستويي السلوك والقِيم. في هذا السياق نتطرق إلى مفهوم القِيَم البديلة، في إطار التنمية الإنسانية التوجيهية، والتربوية، والإعدادية، وفي مجال التخطيط اللوجيستي والتجهيزي، اللذان يدفعان بالمجتمعات التقليدية البنى، أو في طور النمو، الى المساهمة في اقتصاد العصر، والارتفاع بها في عصر ثقافة العولمة والتواصلية الرقمية، إلى مستوى التبادلات المتكافئة الثقافية، والعلمية، والإقتصادية.

١ ـ القيم المستجِدَّة في عصر الرقمية والقيم البديلة في الثقافات التحتية

عندما نتكلم عن القيم الإنسانية نتساءل حول وجود قيم انسانية صالحة لكل مكان وزمان؟ وإذا ما كانت محلية، وخاصة، ومرتبطةً بالحقبة التاريخية المجتمعية التي يمر بها كل مجتمع على حدة؟ وهل هناك قيمٌ سيئة وقيمٌ جيدة؟ أم إنَّ هنالك قيماً ملائمة وأُخرى غير منسجمة مع حاجات الزمان والمكان، وحاجات الإرث الثقافي وتقاليده الخاصَّة بكل جماعة؟ ما هي المعايير التي تحدد القيم الملائمة لمجتمعاتنا؟ وكيف نعمل على إيجاد الحلول المرجِعية المنسجمة؟وما هي المستويات التي نَبحث فيها عن القيم البديلة المناسبة لحاجات العصر والعولمة، ولتغيُرات العادات والمفاهيم المرافقة لها داخل مجتمعاتنا؟ وهل علينا ان نعدِّل بقِيَمنا التي تحمل تراثنا دون أن نخشى المساس بثوابتنا؟ ثم ما هي الخطط التي يترتب علينا إعدادها؟ وكيف نتفادى، في اعتمادها، الصدمات الثقافية، والنسقية، والبنيوية التي تُعرِّض مجتمعاتنا لتبعات الانفصامات الثقافية التي تهدد تماسك مجتمعاتنا، وتُدخلها في الفوضى السلوكية

وفي الضياع القيمي الذي يستتبعه قطوع بين تاريخنا الحاضر وإرثنا الخاص الثقافي والتاريخي وكذلك خبراتنا وفلسفتنا الحياتية؟ وإذا ما اعتمدنا التحديدات التي يقدمها الأنتروبولوجيون والسوسيولوجيون حيث يعتبر «**ميلتون روكتشي**» «أنّ القيم الإجتماعية التي يتبناها الأشخاص مصدرها الثقافة والمجتمع والخبرات التي تطرأ عليهم»[1]، وحيث يُعرِّفها «**كلود كلاكهون**» على» أنّها تصور ظاهر أو مُضمر يُميز ما هو مرغوب عند الفرد أو الجماعة، ويؤثّر على الانتقاء السلوكي بين الوسائل والغايات المتاحة»[1]. نستنتج من هذين التحديدين وجود مجموعة أولى من القِيَم مرتبطة بالزمان، والمكان، وبالثقافة المشتركة للجماعة الاجتماعية، ترتكز في بنيتها على المتوافقة المجتمعية. وبالتالي فإن هذه المجموعة متحركة لأنها تتغير مع التطور الإجتماعي، ومع التغيُّر في حاجات الأفراد والجماعة كما يمكن العمل عليها للتوفيق بين الطموحات الآنية للذين تبنوا القيم المكتسبة وأشكال سلوكها الجديدة وبين الأهداف المستقبلية لأجيال مجتمعاتها المتعاقبة التي تحمل إرثها وهويتها. وللإضاءة على إشكاليتها في النموذج المدروس يبدو لنا مفيداً حصر القِيَم المستجدة التي تمخَّضت عنها في البنود التالية:

أ ـ القيم المُكتسبة أو المستجدة

- غلبة الفردانية ومشاعر الانطواء على العلاقات التفاعلية الأسرية، وخاصةً عند الشباب، مما يُكرِّس قِيَم الأنانية والتفرُّد، وفقدان الحس الجماعي، وعدم الاكتراث للآخرين.
- تراجع في العلاقات الجماعاتية، وانخفاض في مشاعر التضامن والألفة بين الجماعة المشتركة، وفي قِيَم التعاضد والتكافل.
- انكفاء الأفراد الصريح، وخاصَّةً الأبناء في أوقات الفراغ، على التواصلات

(١) انظر محمد علي محمد، الأنتروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٤

الإفتراضية، وخاصَّةً اللَّهَوية، والانغماس في ألعاب تتعارض أحياناً مع قِيم ومعايير التفضيل التربوي في المجتمع اللبناني كالبوكر، وألعاب المعارك، والتباري في قتل الأعداء الافتراضيين، وتبرير الجريمة،إلى جانب التلقي السمعي المرئي غير المقيّد للأفلام الجنسية ولجميع الأعمار[1]، كما يُلحظ تراجع في قيمتي الوقت والفضيلة.

- تغيُّر في تنظيم المكان وفي أشكاله ووظائفه في البيت، حيث حَلَّت الأجهزة الإلكترونية والفردية مكان أدوات الميكانيكية البسيطة، وهيمنت في المساحات المخصصة للألعاب الجسدية أو الذهنية المُتَشاركة بين أبناء الأسرة الواحدة.

- تغيير في أدوار ووظائف الشارع أو الحي، وخاصة في المدينة حيث انتشرت، وبكميات تفوق بأعدادها صيدليات الأحياء، مقاهي الأنترنيت فاختلفت معها أشكال التواصل المجتمعي، داخل وخارج هذه الأمكنة، وخاصةً بين هؤلاء الرواد أنفُسهم، ففُقِدت ذاكرة المكان وغابت قِيَم التراث.

- التعلم المبكر للأولاد، ذكوراً وإناثاً، على الإستخدامات الرقمية ولغتها بمقابل جهل قسم كبير من الآباء أو من الأكبر سناً للغة الرقمية أو للتعلُّم على استخداماتها والتعرُّف على امكانياتها، مما يوسع الفجوة الثقافية والفكرية والإلمامية داخل الثقافة الواحدة، ولا مَن يبالي لقِيم التماسك المعارفي واللغوي بين الأجيال[1].

- تبني عدد من شرائح النساء لعادات التواصل الرقمي، ونشوء نماذج نمطية لديهن تختلف عن النماذج السابقة التي راجت في عصر التواصلات المباشرة والإنتقال الجسدي للقاء القرينات والذي كان يدفع بهنَّ الى

(١) غازي حنان، الثقافة وعتبات الإكتساب المعرفي للشباب بين التأهيل والتفعيل، في مؤتمر الثقافة والشباب، ٢٠١٢، حيث بيَّنا بإسهاب الآثار السلبية التي تتركها مثل هذه المواقع غير المُراقبة، على سلوك ومشاعر الشبان.

التفاعل والمشاركة المتبادلة في الهموم والمسؤوليات، مما أضعف القِيم التشاركية التي درجت عليها النساء في العصور الماضية.

- إقبال قوي لشرائح نَسَوية، ولِعددٍ من المراهقين، والأطفال أيضاً، عند يُسر الحال، على الإستهلاك اللاشرطي لكل جديد الكتروني ورقمي يصبح في الأسواق، وإدراجه على قائمة الأولويات الإستهلاكية على حساب الكتاب، والأولويات الحيوية الأخرى، مما يعطي لحب الظهور، والتباهي، والاستهلاك المفرط في شرائها، القِيَم الجديدة في مقابل القِيَم الإنسانية الأخرى.

- التأثيرات النفسية على رواد الرقمية التي تدفع بهم لتبني نماذج نمطية جديدة تغيِّر في قِيَمهم، وفي أشكال انتمائهم، وهي ناتجة عن الإعلانات الترويجية لسوق الإستهلاك الإلكتروني من داخل الشبكات، ومن الإعلانات السمعية المرئية المرافقة.

- تراجع في قيمة القراءة التي تسمح بالتعمُّق والتوسع بالمعلومات بعكس الشبكات التخصصية التي تقدم رؤوس أقلام من كل معلومة، وتقود قارئَها، رغماً عنه، إلى المواقع المحصورة في خزائنها، كما تشوش في خياراته عند عرضها لدعايات استهلاكية وتسويقية تخدم مصالح وأهداف صاحب الموقع لا غايات السائل، بحيث إنَّ كثرة هذه المواقع وإغراءاتها تدفع بالشابك إلى التلهي باهتمامات ثقافية لا ثقافة.

- ظهور شرائح اجتماعية عمرية ضيقة لأجيالٍ لا تتجاوز فوارق السنوات بينهم الثلاث، تجمع بين أفرادها، من الشباب والمراهقين، ميولٌ فنيةٍ واحدة، ونماذج نمطية مشتركة، يتلاقون في مقاهي معرَّفة لهم، كما يتكلمون الألفاظ نفسها، ويتبادلون نفس التعابير اللغوية الرمزية نسبة لموضة العصر الآنية. هذا ما يجعلهم يشكلون فئة اجتماعية مستقلة تحمل ثقافتها الخاصة، وتختلف بمفاهيمها عن غيرها من الفئات، مما يعمِّق الهوَّة الثقافية بين تلك الأجيال، ويسبب قطعاً صريحاً مع ثقافتهم التقليدية، ومع

عادات وقِيَم التراث. هذا ما يؤدي إلى افتقاد المجتمع لتماسكه الضروري ولدوامية استقراره وتوازن بنيانه. بناءً على تلك الاستنتاجات يمكن القول بأن التغيير قد طال بشكل خاص البنية العائلية، ومبادئها التربوية والتوجيهية، وغيَّر في قيمها، وقضى على جزء هام من الحميمية والتواصل، وألغى القواسم المشتركة، ووسع الهوة الجيلية بين الآباء والأبناء، وقطع الصلات مع تاريخ الأسرة النواتية، كما حدَّ من الروابط مع الأسرة الممتدة. وانعكس بالتالي، في العادات، على علاقات الجماعة في الحي المديني، وفي القرية، حيث خَفَّت الاجتماعات اللُهَوية أو التعاضدية، وحلَّت مكانها الفردانية، والمصلحة الذاتية، والانكفاء على الذات، والاكتفاء بمعارف الحاسوب وبمعلوماته التلقينية. من هنا يبدو لنا ممكناً، تبعاً للنموذج المدروس، إدراج القِيَم المكتسبة أو المستحدثة في خانة القِيم الخاصَّة التي تتمثل في اشكال السلوك الفردي والجماعي، والتي تغيِّر في المفاهيم الحياتية للأسرة وللجماعة المشتركة.

ب ـ البحث عن القيم البديلة في الثقافة اللبنانية وتفعيلها

إنَّ البحث عن القِيَم البديلة، استناداً إلى استنتاجاتنا في النموذج اللبناني، يقوم على:

أولاً ـ ايجاد صلات وصل بين القيم التي أصبحت توجِّه اليوم سلوك الشبان وشرائح الأفراد المتأثرة بالرقمية، وبين قِيَم وسلوكيات الأجيال المتعاقبة التي حملت وأوصلت تراكمية المعارف والخبرات، إلى الأجيال الأخرى.

ثانياً ـ إعادة تدميج الأجيال وربطها بجذورها.

ثالثاً ـ تكريس القِيَم الإيجابية الأخرى المتعارف عليها في إطار عالمية الثقافة، وعولمة الأرض، في إطار التبادلات والتواصلات بين الشعوب، والتي يمكن اعتبارها قِيَماً عالمية كالعدالة والمساواة والديموقراطية، لكونها تتميَّز بالثبات الزمني وبالإستقرار، ولكونها صالحة لكل مكانٍ وزمان، وذلك ليس فقط

في سبيل إعادة التماسك إلى هذه المجتمعات، وإنما أيضاً لبناء منظومة القيم الحديثة والمتحركة التي تُرسي أُسس الإيديولوجيات الحضارية القابلة للانفتاح على الآخر في نفوس الأفراد، وفي منطق الجماعة، والتي تحترم حقوق الفرد والإنسان في التعبير عن خياراته السياسية والفنية والأدبية والفكرية، وفي حق الاختلاف والتنوع وحرية التعبير، وفي الالتزام بالقوانين والمعاهدات والشرائع الدولية. هذه القِيم تُعَمِّق لديه الإيمان بالمبادئ التي تحقق استقلالية وقوة مجتمعه الاقتصادية والمعارفية والتكنولوجية، وتُرسّخ خصوصيته بدل ان تلغيها لكونها تجعل من عامل التثاقف الذي تُقدمه قنوات الثورة الرقمية، عنصر قوة لتكريس انتمائه إلى ثقافته، وللتعبير عنها في ظل احترامه لثقافات الآخر، لا عنصر ضعف أو تراجع لقناعاته المحلية، ولخبراته، وفكره، ومعتقداته.

ج ـ مقاربة بناء منظومة القِيم البديلة

إن بناء منظومة القِيَم البديلة، تفترض في هذه الحالة، العمل على خطّين متباينين لكون مجال دراسة القِيَم الخاصة يختلف عن حقل دراسة مجموعة القيم العالمية، فالمجموعة الأولى متحركة وتتناول التغيير من الداخل، كما تعمل على البدائل التوفيقية من داخل السيرورة المجتمعية؛ في حين أنَّ المجموعة الثانية قِيَمها ثابتة ومتعارف عليها في كل مكان وزمان، وسيرورتها وضعية وانتقائية، بمعنى أنَّ الوعي الجمعي هو الذي يوافق عليها ويختارها. ولكن على المجموعتين أن تتكاملا لأنهما تسعيان معاً لتحقيق أشكال السلوك المرجوة عند الأفراد والجماعات، ولتنشيط التفاعل الثقافي والفكري في البنية المجتمعية، وفي تحويل ديناميتها إلى داخل الثقافة المحلية نفسها، وفي الوقت ذاته تؤمّن انفتاحها على المتوافقات المبادئية التي تتفاعل في الخارج الثقافي والمتسع. وتعمل المجموعتان على ترسيخ القناعات واستيعابها ضمن منطق الثقافة المحلية، وبالتالي على استخدام مبادئها في توجيه الأفراد. كما تسعى الى تطوير البنية المجتمعية وتثبيت قواعدها بدفعها للقدرات والكفاءات الفكرية والفنية والعلمية على الاعتماد على ذاتها، وعلى تطوير المستويات المعرفية والتعليمية

والاقتصادية فيها. إلا أنَّ البحث في منظومة القِيم، الحديثة ـ البديلة، يتطلَّب دراسة متعمقة في تأثيراتها ونتائجها، كما يفترض اختبارها بالدراسات الميدانية الموسعة والمقارَنة والتي تتطرق لأكثر من محور ومجال.

٢ ـ التدخُّل الاجتماعي والرسمي في ترميم المجتمعات المحلية

صحيح أنَّ بلدان الجنوب لا تشترك جميعها بنفس المواصفات الثقافية، وليست حاملة لنفس القيم التي تتصف بها بنية المجتمع اللبناني التي تحددها الأرض، والحدود، واللغة، والتاريخ، والإرث الثقافي، إلاّ أنَّ العديد من دول الجنوب ترتكز في بنياتها على خلفيات جماعاتية وأسرية في التنظيم، وفي العادات، والقيم المشتركة. غير أنَّها، في المحصلة، جميعها اليوم مُستقبِلة ومُتلقية للثقافة الرقمية وأدواتها، وتعيش في تبعية اقتصادية ومعلوماتية لدول الشمال المُصدِّرة والمرسلة لأجهزتها وشبكاتها وبرامجها. وهي تتطلب إعداداً متقارباً يقوم على الاستفادة من حسنات العولمة التكنولوجية والتواصلية، ومن المعارف والمعلومات والتقنية العالية التي تقدمها، وفي الوقت نفسه تحتاج إلى منظومة قِيَم متحركة يختارها القيِّمون على إعدادها لتلبي حاجات المجتمع المحلي المتمثلة في الانخراط الإيجابي والمُساهِم في مجتمعات العولمة، على المستوى التنموي الفكري، والعلمي، والانتاجي. ولا بد من القول بأنّه كما أنَّ المجتمعات المنتجة والمصدِّرة للرقمية تختلف في إعدادِها وتوجُّهاتها، فإنَّ أشكال التدخل في مجتمعات الجنوب يمكن ان تكون أيضاً متنوعة ومُختلفة في حاجاتها وأهدافها التربوية والتنموية. وهي متفاوتة نسبةً للظروف، والأمكنة، والثقافات، والحاجات المحلية في كلٍ منها؛ وأيضاً تبعاً للتجارب التطبيقية التوجيهية، والتأهيلية، والتنموية التي مورِست فيها، حديثاً وقديماً أيضاً. سنحاول أن نقدم بالإستناد الى الدراسة الميدانية التي أجريناها في شمال لبنان رؤيتنا في ثلاثة عناوين:

أ ـ التخطيط والجهات المسؤولة في عصر الرقمية والتكنولوجيا

ب ـ أشكال التدخلات الفوقية والوسائل والوسائط التوجيهية

ج ـ أواليات الترميم الذاتي للمجتمع الشابك المُتدخِّل

أ ـ التخطيط والجهات المسؤولة في عصر الرقمية والتكنولوجيا

إنَّ الدولة الحديثة ومؤسساتها الرسمية تمثل الشكل المعاصر للمجتمعات المتلقية كيفما كانت خلفياتها البنيوية والثقافية، ويقع عليها اليوم، بالدرجة الأولى، مسؤولية النهوض بالمجتمع وتطويره، وإعداد منظومة القيم الجديدة، وحمل مبادئها، كما تقع عليها مهمة نشرِها وتفعيل أهدافها. والدولة الحديثة هي التي تضع الخطط التربوية والتنموية من برامج وتجهيزات ولوجيستيات للجامعات والمدارس والمؤسسات الإدارية وتنفذه. وهي المسؤولة عن استنهاض البنية التحتية، ودعمها مادياً وتنظيمياً ولوجيستياً. ولكنها ليست وحدها القادرة على النهوض بالمجتمع وتحقيق تطُّور الذهنية المجتمعية. فالمجتمع المدني من جهته، بجمعياته وفعالياته ومؤسساته، يمكن ان يساهم بشكل محسوس في التوجيه والتوعية، وفي تحريك الحس الجمعي والمدني، وفي استنهاض أحكام الضمير التي تعزز القيم الإنسانية والعالمية، وكذلك إنَّ وسائل الإعلام والنشر السمعية والمرئية والمقروءة في ترويجها للنماذج الإيجابية، وفي الحث على القِيم العالمية، تساهم إلى حدٍ كبير في تكريس منظومة القيم، وكذلك تفعل الأسرة والمدرسة في توجيه الأبناء، وفي تعويدهم على مبادئها التوافقية.

ـ التحضير التربوي لأبناء الثقافات المتلقية

إن التطورات التكنولوجية المتسارعة كل يوم، والمتغيرة في إمكاناتها ولوجيستياتها الإيصالية والتقنية والتخزينية والتجهيزية، والتعديلات الاستهلاكية المرافقة لها، تجعل من عملية التخطيط التربوي والتنموي والتقني في البلدان المستهلكة والمتلقية، مهمةً دقيقة تتطلب دراسة متواصلة ومراجعة دائمة للبرامج الموضوعة، ولطرق وأساليب تنفيذها. ومن أجل تحضير خططها نرى بأنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

- دراسة مفصَّلة لمنطق الثقافة الخاصَّة التي سبقت التحولات الجديدة للتكنولوجيا والرقمية.

- إعادة النظر في طبيعة العلاقة النفسية والمجتمعية والقيمية، بين ناقلي التلقين التربوي (الأهل، المعلمين، المخططين التربويين) وبين المتلقي المعاصر.

- دراسة العلاقة الجديدة بين مستخدم أداة التلقين الثقافي والتربوي، وبين الأداة الناقلة الجامدة أي الكمبيوتر، وفي حرية الاختيار التي تتيحها للمتلقن هذه الأداة؛ ومن ثمّ، في التغيير نتيجةً لذلك، في مفاهيم السلوك التعليمي، وفي قِيمه، وكذلك في طبيعة الآفاق المعرفية نفسها.

- دراسة التبعات الناتجة عن هذه العلاقة الجديدة بين المتلقي والمعلم أو المربي الإفتراضي الذي لم يعد يمثل ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه المتلقي، وإنما يمثل الحقل التفاعلي الأثيري الذي يعبر عن فكر وثقافة المجتمعات الإنسانية المتداخلة، بأبعادها الثقافية والتربوية والإنسانية، وبغض النظر عن الجهة الموظِفة أو المستفيدة، أو الأكثر تأثيراً وفِعلاً. وإذا ما أردنا وضع خطط تربوية علينا التفكير بأولوياتنا: هل يكون تركيزنا على حاجات المجتمع الحيوية أم على القِيم الاجتماعية والثوابت الأخلاقية أو أيضاً على الحوافز التنموية؟ ومن ثم علينا التفكير، بالوسائل التربوية الملائمة، وبالأقنية التوصيلية المُتاحة من خلال هذه التكنولوجيا نفسها.

- فهل يمكن مراقبة ما تنتجه، الشبكات المُرسلة بإعداد برامج تواصلية معينة واغلاق أخرى؟ أم أنَّه علينا العمل على الشابكين أنفسهم، وتنمية الحس النقدي لديهم، وتدريبهم على حسن الإختيار، وعلى القدرة على استيعاب الأهداف الفعلية لمُنشئي المواقع وعلى عدم الانزلاق في أفخاخها؟

- ما هي المبادئ التي يُفترض بنا أن نقدمها لهم لكي نحصِّنهم في مقابل هذا الكم الهائل من العناصر الثقافية المُضرة والنافعة معاً؟

- وأخيراً، ما هي المنظومة التربوية التي علينا إعدادها ونقلها لأبنائنا في تواجههم مع الحواسيب المعروفة اليوم، وربما مع غيرها، غداً، من أجهزة وأقنية تواصل، قد يصعب علينا، مسبقاً، توقع تطوراتها وامكاناتها المستقبلية؟

ب ـ أشكال التدخلات الفوقية والوسائل والوسائط التوجيهية

كيف نستغل أدوات ووسائل وشبكات النقل المعاصرة لكي نحقق التوازن الثقافي في مجتمعاتنا ونتجنب الوقوع في أفخاخ الإلهاء والاستغلال؟

لقد وضعنا فيما يلي عدداً من الاقتراحات بناءً على تحليلنا للنموذج اللبناني المدروس على سبيل المثال لا الحصر:

- وضع الخطط التي تتلاءم مع التطورات التقنية العالمية تكون مهمتها المتابعة المستديمة لجديد برامج المعلوماتية لتعميمها على التقنيين في المدارس والجامعات.

- إطلاع الجهات الرسمية على الشبكات، والتعرف على قدراتها العنكبوتية في الانتشار، وفي البث غير المقيّد، والتي تترك آثارها السلبية والنفسية عند الأطفال خاصَّة، وعند المراهقين، وحتى لدى الأكبر سناً، فتعمل على تشتيت اهتماماتهم وفصلهم عن واقعهم والتقليل من إنتاجية أوقات فراغهم.

- إنشاء مواقع معارفية وتاريخية وثقافية تؤسس لخلفية فكرية منسجمة مع التاريخ وتعيد العلاقة مع الماضي.

- إنشاء مواقع محلية علمية متخصصة يديرها متخصصون، وربطها بالمواقع العالمية، وتأسيس مواقع حوارية يتم فيها النقاش وتبادل الآراء والخبرات عبر الشبكات.

- الإستفادة من تجارب دول الجنوب، وتبادل الخطط والخبرات، وإنشاء مؤتمرات دورية حول علومها، او من خلال تبادل نشرات وفرق عمل.

- جمع وأرشفة أشكال التلقين التقليدية العائلية والجماعية، وإعادة إحيائها وتمريرها بالطرق والوسائل الحديثة من خلال، ربما، الأقنية والشبكات الإلكترونية، وابتكار مواقع ترفيهية ولُعبية اختيارية تعيد إحياء سِيَر التراث مثلاً، والقِيَم الإيجابية فيها. وكذلك مواقع توجيهية، وأيضاً لُعَبية لتكريس القِيَم الثابتة والعالمية التي تؤكد على الانفتاح، واحترام الرأي الآخر، وتنمي الحس النقدي في مُقابل التلقي الأعمى.

- اعتماد الإسلوب غير المباشر الذي يزخر فيه التراث الثقافي التقليدي، والجمع في التوجيه بين الترفيه والتعليم، والاستفادة من أساليب التربية التقليدية التي تعتمد في تلقينها على التقليد الإيمائي والتكرار، لتكريس النماذج الإيجابية القيمية على أنواعها.

- جمع الخصوصيات الخبراتية والفنية والأدبية، وأرشفتها إلكترونياً، وتكريسها ضمن العادات والتقاليد الجديدة لتطويرها وإعادة إحيائها.

- تحويل الشخصيات القصصية الموجودة في التراث، والحاملة للقيم، إلى نماذج نمطية في ألعاب إلكترونية، ووضعُها في متناول الأولاد للإقتداء بها بدلاً من تلقي النماذج السلبية، المُدخلة إلى الشبكات، والتي تُنمّي الغرائز السلبية كالجريمة، والتنافس المرضي، وحب الذات، والموضوعة لغايات الكسب او التخريب. ونتساءل، بعد ذلك، فيما لو تكفي الأنظمة التربوية للنهوض بالمجتمع في غمرة هذا العصر المُرسِل، أم يتطلب الأمر إعادة تأسيس المجتمع المتلقي، والعمل على تنميته اقتصادياً وعلمياً وتنظيمياً، ليجد له مكاناً متكافئاً في عالم الرقمية والعولمة؟

ج ـ أواليات الترميم الذاتي للمجتمع الشابك المتدخل

تبقى لدينا مسألة لا تزال عالقة، فرضت نفسها مؤخراً. إذ إنّ التجارب الأخيرة في التواصل التي عبَّرت المجتمعات العربية عنها في ربيعها العربي، وفي نقلها لأحداثها وهمومها وقناعاتها، من خلال الأقنية التي أُنشِئت أساساً لتلقي

الشابكين لمضامينها والتي استُخدمت كذلك في كثيرٍ من الحالات، من قِبل العديد من الشرائح الاجتماعية والجيلية بالاستناد الى هذه الفرضية، أثبتت اليوم، الشعوب المتلقية لثقافة الغرب المصدِّر، قدرتها على استغلال المواقع، والشبكات الإلكترونية لصالحها عند استخدامها لها كوسيلة للتواصل الثقافي المتكافىء، ولإيصال رسائلها للعالم أجمع، تلك التي تحمل قضاياها ولغتها الثقافية وخصوصياتها. من هنا يُطرح السؤال حول التجارب الذاتية لهذه المجتمعات المتلقية في تفاعلاتها التواصلية والتجاربية على المواقع الإلكترونية، وعلى قدراتها في المساهمة في وضع بعض أسس المنظومة القِيمية والإنسانية التي تسعى لبنائها الجهات المحلية المنظّمة والمخططة. ومن جهة ثانية، نطرح التساؤولات المنهجية التالية، حول مواقع تمفصل الخصوصية والعالمية، وحول تموضع ثغرات الخروج من حتميات الفكر الغربي، واهدافه التقنية والإستهلاكية المفروضة، وحول جسور عبور المجتمعات المتلقية، نحو خصوصية عصرية، منفتحة على العالم. هذا ما ستكشفه لنا الأيام القادمة، في التجارب العفوية لشعوب المجتمعات التي لا تزال تقليدية البنى، او في طور النمو وفي أشكال ديناميات الداخلية أو التثاقفية، في انتاجها لثقافات تحافظ على خبرات أجدادها وتطورها في الوقت نفسه باتجاه الحداثة، وربما تقدم، من خلالها، لمساهمات نوعية، في تقدم الإنسانية.

المراجع

- Abdallah-Pretceill Martine et Porcher Louis, Education et communication interculturelle, PUF, Paris, 1996
- Biase Alessia (de) et Rossi Cristiana drs. Territoires et identities dans le monde contemporain, Paris,ed. De la villette, 2006
- Chapelliere Isabelle et Ordioni Natacha, le changement social contemporain, ed. Ellipses, Paris, 1996
- Chevaldonne, la communication inegale, CNRSed., Paris, 1981
- Doray Pierre et Maroy Christian, les relations entre economie et education, L'Harmatan, Paris, 2003
- Durkheim Emile, Sociologie et philosophie nouvelle, PUF, Paris, France, 1963 Erving,la mise en scène de la vie quotidienne, ed, Minuit 1973 - Goffman
- Laplantine Francois, les 50 mots cles de l'anthropologie, ed. Privat, Toulouse, France
- Le thanh Khoi, Education et civilisations, Nathan, Paris, 1995
- Levi-strauss Claude, L'Anthropologie structurale, Plon, Paris, 1974

  Race et histoire, race et culture, Albin Michel, Unesco, Paris, 2001
- Montousse Marc, dr- Mondialisation et développement des pays développés, 100 fiches pour comprendre la mondialisation, Paris, Bréal, 2006
- Scardigli Victor, La consommation culturel du quotidien, Paris, PUF, 1983

- خالد غسان، شباب الريف الجامعي، اندماج ام اغتراب، دراسة ميدانية

- غازي حنان، الثقافة وعتبات الإ اكتساب المعرفي للشباب بين التأهيل والتفعيل، مؤتمر الشباب الجامعي والثقافة، العلوم الاجتماعية الفرع الثالث، طرابلس، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٢
- قباري محمد اسماعيل، قضايا علم الأخلاق، جامعة الاسكندرية، مصر، ١٩٧٨
- محمد علي محمد، الأنتربولوجيا الثقافية، المنشورات الجامعية، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٤